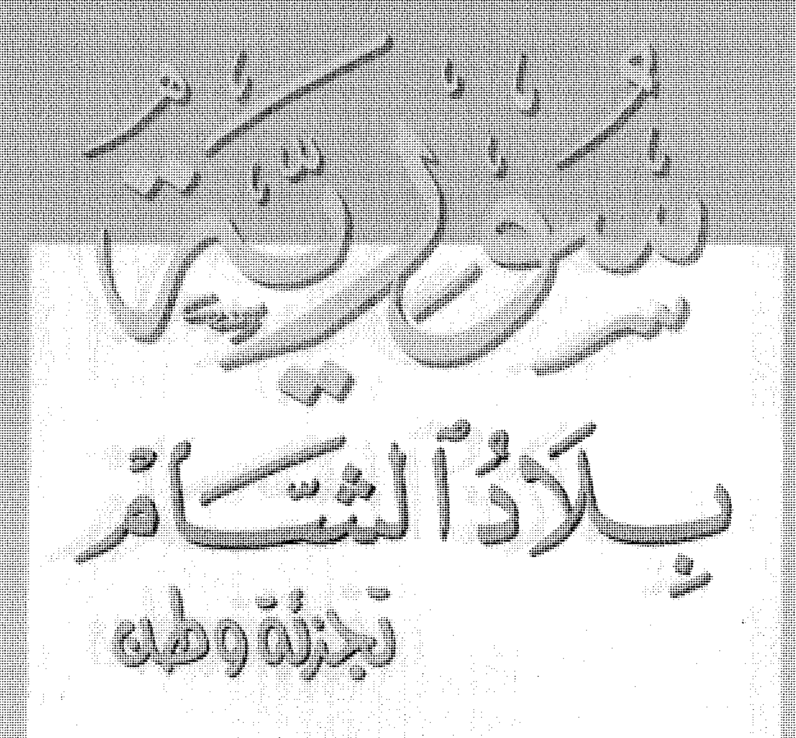
الدكتور الأستاذ
د. جوزيف حجّار



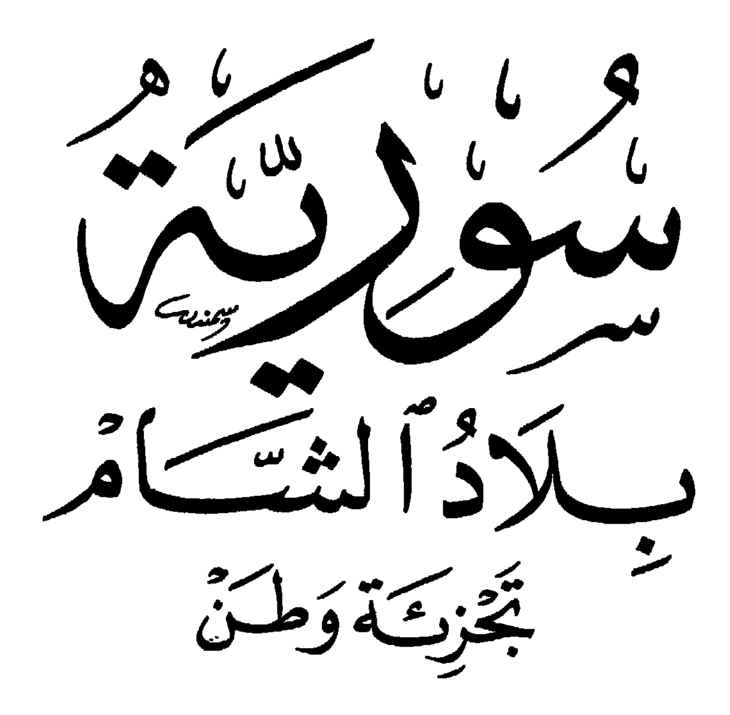
(باللغتين العربيّة والفرنسيّة)

دراسة وملف وثائقي

حول اتفاقات سايكس - بيكو

الأب الأستاذ

د. جوزيف حجار



حول اتفاقات سايكس - بيكو

دراسة وملف وثائقي

(باللغتين العربية والفرنسية)

الطبعة الأولى - ١٩٩٩



دار طلاس
للدراسات والترجمة والنشر
دمشق - اوتستراد المزة. ص.ب: ١٦٠٣٥
هاتف : ٦٦١٨٠١٣ - ٦٦١٨٩٦١
تلفاكس : ٦٦١٨٨٢٠ - برقياً : طلاسدار .

ريع الدار
لمدارس أبناء وبنات الشهداء في الجمهورية العربية السورية

ملف وثائقي

I . مقدمة تاريخية

II . ترجمة التقارير الفرنسية

III . نص التقارير الفرنسية

كتب الأب الأستاذ الدكتور جوزيف حجار المنشورة

ـــ تاريخ سورية السياسي المعاصر الجزء الأول 1918-1920 بالاشتراك مع السيد العماد أول مصطفى طلاس، دمشق ـــ دار طلاس 1993 .

ـــ المسيحيون الكاثوليك في الشرق الأوسط، دمشق ـــ دار طلاس 1995 .

• سلسلة أوروبا ومصير الشرق الأوسط

ـــ الكتاب الأول: محمد علي حاكم مصر ومطامعه السورية ـــ العثمانية من سنة 1815-1848 (باللغة الفرنسية)، دمشق ـــ دار طلاس 1989 .

ـــ الكتاب الثاني: نابليون الثالث ومطامعه في المشرق العربي من سنة 1848-1870 (3 أجزاء) (باللغة الفرنسية)، دمشق ـــ دار طلاس 1989 .

ـــ الكتاب الثالث: بسمارك وتوجهاته المشرقية (1870-1882) (جزءان) (باللغة الفرنسية)، دمشق ـــ دار طلاس 1990 .

ـــ الكتاب الرابع: القومية العربية بين الدول العظمى وتركيا الفتاة (1908-1914) (باللغة الفرنسية)، دمشق ـــ دار طلاس 1996 .

ـــ الكتاب الخامس: الحرب الكونية الأولى وتقسيم البلاد السورية (1914-1918) (باللغة الفرنسية)، دمشق ـــ دار طلاس 1999

ـــ أنطاكية بين روما ـــ بيزنطة ومكة (3 أجزاء)، لبنان ـــ دار المورد 1998 .

ـــ مجاهد لا يتعب ـــ البطريرك مكسيموس الثالث مظلوم، حريصا ـــ لبنان 1956 .

ـــ قبة الصخرة الكريمة في القدس وجامع الأقصى بالتعاون مع عارف العارف ـــ القدس 1961 .

ـــ السينودوس الدائم في الكنيسة البيزنطية من بداية 394 إلى القرن الحادي عشر ـــ روما 1962 .

ـــ تاريخ الكنيسة الجديد، بالتعاون مع عدة أساتذة في أوروبا، الجزء الرابع من 1700 إلى 1840 . الجزء الخامس من 1848 ولغاية اليوم، باريس 1965 و 1971 ترجم إلى لغات .

ـــ المسيحية في الشرق دراسات تاريخية للعهد الجديد 1684 إلى 1968، بيروت مكتبة لبنان 1971 .

ـــ الفاتيكان وفرنسا والمسيحية الكاثوليكية في الشرق 1878-1914 باريس 1979 .

ـــ القدس ماضيها وحاضرها، دمشق ـــ دار الأديب 1997 .

توطئة

لعل من أخطر الاتفاقات السرية التي فوجئ العرب بها بعد الحرب الكونية الأولى هي اتفاقات «سايكس ـ بيكو» التي تمت في الخفاء بهدف تجزئة الوطن العربي وبخاصة في بلاد الشام، ونقل تبعية أجزائه من الحكم التركي إلى الانتداب الفرنسي ـ الانكليزي بعد الانتصار على المحور الألماني ـ التركي وبالتالي تمزيق وحدة البلاد الطبيعية الجغرافية والسياسية والاجتماعية.

وكثيراً ما أشير إلى هذه الاتفاقات دون العودة إلى جذور هذه الاتفاقات ضمن إطارها في مجمل العلاقات الدولية، ودون التعرف على حقيقة مضامينها الكاملة أو إدراك أبعادها الأساسية في الماضي والحاضر.

إن القارئ العربي بحاجة إلى الوقوف على هذه الأمور في أساسها لأننا ما نزال نعاني من تبعاتها وعواقبها منذ قرن ونيف في جميع مجالات حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي الدويلات التي انبثقت عن هذه التجزئة في أقطارنا كافة.

ولكي نصل إلى مستوى المسؤولية في الوعي القومي والوطني أفراداً وجماعات لا بد من إلقاء بعض الأضواء الكاشفة على بعض النقاط الأساسية التي كثيراً ما كتب عنها في اللغة العربية والفرنسية، كي يتاح للمثقفين الاطلاع على بعض الوثائق التاريخية والسياسية.

لذلك عزمنا اليوم أن ننشر ملفاً جامعاً للوثائق الأساسية الخاصة بهذه الاتفاقات وذلك لأول مرة في نصوصها الأصلية الفرنسية وفي ترجمتها للغة العربية. وقد أعددنا مقدمة قصيرة تساعد على فهم بعض النقاط الجوهرية التي ما زالت إلى يومنا هذا

موضوع بحث وتدقيق، وبخاصة بعد المفاوضات العسيرة في الأزمة الكبرى التي نشأت بعد قيام دولة «إسرائيل» ربيبة الدول الكبرى، هذه الدول التي تعتمد في تفسير علاقاتها وقضاياها على تفسير هذه الاتفاقات حتى يومنا هذا ومن أهم تلك القضايا: قضية الحدود، والمياه، والمستعمرات، وكذلك الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية وغيرها.

إن الصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقات العربية ـ العربية، التي بدأت بعد الحرب الكونية، أي بعد الاستقلال، هي انعكاس وتفسير لنصوص هذه الاتفاقات الاستعمارية وما عقبها من تعديلات أو إيضاحات بين الدول الكبرى التي ما تزال تطمح في الهيمنة على مصير بلاد الشام السورية وعلى المشرق العربي برمته.

دمشق في ٢٨ تموز ١٩٩٩ م

الأب الأستاذ

د. جوزيف موسى حجار

الفهرس

I

I . مقدمة تاريخية

دراسة في
جذورها ــ مضمونها ــ أبعادها

بينما كنت أتابع عن كثب في مؤتمر مدريد للسلام سير المناظرات بين أقطاب السياسة العالمية وبين رؤساء وفود الدول التي أنشئت ضمن إطار بلاد الشام أو السورية، الواحدة أصلاً وطبيعةً، والمجزأة فعلاً واصطناعاً، أدركت في أجلى معانيها وأبين مظاهرها وأعمق دلالاتها خطورة هذه الاتفاقات الأمبريالية التي عقدت خلال الحرب الأوروبية ــ الكونية الأولى بين بعض الدول الكبرى والتي عرفت باسم كبار المفاوضين أي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس (سايكس ــ بيكو). ومافتئت هذه الاتفاقات تتحكم حتى يومنا في مصير منطقتنا الشرقية العربية الرازحة في تعدد وتشعب حدودها وفي تطور دويلات مجالها المبلقن تحت عبء أغلال بنودها وتبعاتها. فهي أصل الأزمات المزمنة التي يعاني منها مشرقنا العربي، لا بل العالم العربي بأسره في وجوده المضطرب وفي نموه الهش. أزمات تلازم جميع معالم نشاطاته السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية كما أنها تشرف على أهم قرارات أمنه ونظامه العسكري. فهي بالمعنى العميق والوجودي أزمات الحضارة العربية المعاصرة في شمول انعكاساتها ومضاعفاتها. استوطنت في جميع مؤسساته الحيوية وتعمقت جذورها في جسمه وأعضائه وهي جروح دامية وأورام متنامية ومعاناة راسخة. اتفاقات قديمة وحاضرة في استمرارية أزماتها وأهدافها. إذ ما زال التفتيت والتمزيق يترسخ بين أعضاء الجسم الجغرافي والإنساني والحضاري العربي السوري الواحد.

فهذا الوضع المتأزم يعني أولاً قيام الدولة الصهيونية وطبيعتها العدوانية التوسعية. وهو يعني أيضاً قيام دويلات عربية نشأت آنفاً في إطار كيان القطر العربي السوري الواحد منذ تنفيذ القرارات المتعلقة باتفاقات سايكس/بيكو برعاية الدول الكبرى وقد تعاقدت هذه على الاحتفاظ بمبادىء الاتفاقات التقسيمية مع تعديل بعض بنودها الأساسية تبعاً لأغراضها الجيواستراتيجية غير عابئة بحقوق سكان البلاد وبآمالهم وأمانيهم

في التحرر من الحكم العثماني والاستقلال والسيادة والوحدة في إطار دولة عربية ذات مقومات كافية من موارد مادية وإمكانات معنوية وبشرية ترسخ دعائمها وتفرض مكانتها بين الأمم المتحضرة .

فالصراع التاريخي والحياتي المتفاقم مع العدو الصهيوني والتجزئة القائمة بين كيانات سياسية صغيرة الحجم ضعيفة القوى ومتنافسة في نظمها وأهدافها رغم وحدة أحوالها ومصيرها : هذا الواقع الأليم يدلل قطعاً على أن اتفاقات سايكس / بيكو لم تفقد بعدُ طبيعة أهدافها مع زوال حكم انتداب الدول الاستعمارية التي أبرمتها ونفذّت موادها . فهذه الاتفاقات ما زالت قائمة في مضمونها وفي أبعادها . كما أن إشكالية القضية العربية السورية في مداها التاريخي أي في مقوماتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية مافتئت تشكل المحور المركزي أو القطبي في صلب القضية المشرقية التي لم تفقد أهميتها مع انهيار النظام العالمي الثنائي وبعد نكبة حرب الخليج . لا بل إن الوضع المتأزم قد أصبح مأساوياً مع مستجدات النظام الدولي الراهن . فهذا ما يحدو بنا أن نستذكر أصول تاريخنا المعاصر وأن نتعرف إلى أسباب تجزئة بلادنا السورية في جذورها وفي مضمونها أو مفهومها فنتحقق ـــ وملفُّ وثائق هذه الاتفاقات بين أيدينا ـــ من أبعادها القريبة والبعيدة معتمدين طريقة البحث والتحليل التاريخي . غير مكتفين كالعادة بالعرض أو التفسير أو التعقيب . فالأمر يتعلق بجدية المصير القومي والدراسة تهدف إلى التوعية الرصينة . فإذا ماراعينا هذا الجانب التوجيهي والتثقيفي نطمئن إلى جدوى سعينا وكدنا لا بل وسهرنا المتواصل في الجهد والجهاد متوخين إنجاح قضية قومية هي قضية مصيرية عادلة لشعوب أمة مغلوبة على ذاتها من جراء طغيان مصالح دول حريصة قبلاً وآخراً على تحقيق أهدافها الجيواستراتيجية وأهداف المؤسسات التي ترعاها ذات الجنسيات المتعددة بغية الهيمنة العالمية .

(1) الجذور التاريخية

قضت هذه الاتفاقات في جوهرها وفي أهدافها الجيواستراتيجية على كيان الذاتية السورية الطبيعية والتاريخية في محاولة الدول الكبري إيجاد حل نهائي للقضية المشرقية برمتها . فمثلت هذه العملية المرحلة الأخيرة في سلسلة مراحل الانحسار العثماني . إنا نعرف أهمية هذه القضية المشرقية Question d'Orient في تطور التاريخ الأوروبي الحديث . إذ إضحت الشغل الشاغل من اهتمام وقلق السياسة العالمية خلال قرون : من مراحل التوسع العثماني

في شرقي وقلب أوروبا إلى مراحل الضعف والتقهقر العثماني منذ عام 1683 وحتى عام 1918 عند انهيار الدولة.

ففي خضم الحركات الإنسانية التحررية في أوروبا: من حركات الأنوار والعقلنة الفكرية والثورات الشعبية الاجتماعية والنهضة الليبرالية والبرجوازية مع التصنيع وادّخار رأس المال وتحرر القوميات العرقية إلى التوسع والغزو وحتى الهيمنة السياسية والمالية والعسكرية بدت الدولة أو بالحري الإمبراطورية المشرقية الإسلامية العثمانية وكأنها رجل أوروبا المريض في مفهوم ولقب دول أوروبا الكبرى لعجزها عن مواكبة مراحل المسيرة التحررية والحضارية الحديثة فغدت وكأنها الدولة العجوز يتعذر عليها التحكم في مصيرها الذاتي بينما تتقاذفها موجات التحديات الطاغية دأبها سبيل الدفاع دون الهجوم أو المبادرة. وقد هبت الدول الأمبريالية إلى الاستيلاء على أقاليمها الواسعة المنتشرة في أرجاء القارات الثلاث = أوروبا وآسيا وأفريقيا.

يجدر بنا أن نتحقق ولو سريعاً من جسامة هذا التراجع التاريخي في هذا الجزء الأول من بحثنا. فنستعيد بالذاكرة أهم مراحل هذا الانحسار العثماني في مظاهره الأكثر بياناً: من انحطاط شامل في المؤسسات الحكومية إلى ضياع مكتسباته الإقليمية حتى التبعية أمام الهجوم الأوروبي فالغزو والهيمنة الأمبريالية. لا بد من التوقف عند بعض هذه المراحل لما في تاريخ الأمم وفي تاريخنا من وصْلٍ حياتي في تسلسل الماضي المرير والحاضر الأليم والمستقبل الغامض المريب.

1- **المرحلة الأولى**: تبدأ من عملية تحرير النمسا والمجر إلى توقيع معاهدة Passarovitz إثر تحرير مدينة بلغراد النهائي، أي في عام 1718. فعندما توقف الزحف العثماني المطّرد في قلب أوروبا بعد رفع الحصار على فيينا في 12 أيلول 1683 تبدل ميزان القوى بين الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي المسيحي وغدت المشكلة المشرقية Question d'orient تمثل عنصراً هاماً وعاملاً قوياً في مسار التاريخ الدولي وفي الصراع الأوروبي ــ العثماني: فبدأ مدرج الانحسار العثماني. ففي عام 1688 حررت عاصمة المجر Buda بعد احتلال دام مائة وأربعة وخمسين عاماً. وكان هذا الانتصار مقدمة لهجوم عام للقوى الأوروبية المتحالفة. فتراجعت أمامها الجيوش العثمانية واكتسحت القوى المسيحية مناطق واسعة في المجر وأقاليم مقدونيا وبلاد الصرب واليونان مما أدى إلى عقد هدنة Carlovitz بتاريخ 26 من كانون الثاني 1699 لصالح النمسا وإلى عقد معاهدة خاصة مع الروس

حصلوا بموجبها على مناطق Azov في ساحل البحر الأسود الشمالي . ثم تعاقبت الهجمات المتتالية ضد المواقع العثمانية خسرت من جرائها جيوش السلطان معاقل كثيرة إلى أن حررت بلغراد نهائياً عام 1716 . فجاءت إثرها معاهدة Passarovitz (21 تموز 1718) حيث فرض المنتصر الأوروبي ــ تحديداً إمبراطور النمسا ــ بنوداً قهرية في المجالات السياسية والعسكرية والدينية منها ما يتعلق بحماية الطوائف المسيحية والأماكن المقدسة في بيت المقدس وتوابعها وبالامتيازات التجارية والقضائية في إطار العهود المسماة Capitulations . ويتابع من جهته قيصر الروس بطرس الكبير حملاته على الحدود العثمانية المتاخمة للبحر الأسود وعلى مقاطعات القوقاز وبعد انتصارات ساحقة يفرض هو أيضاً بنود معاهدة الآستانة (5 تشرين الثاني 1720) ويحصل على امتيازات جديدة سواء في شبه جزيرة القرم أو في الأقاليم السلافية بالأخص في بلاد الصرب والجبل الأسود (يوغسلافيا الحالية) .

وتنتهي هذه المرحلة الأولى الزاخرة بالتفوق العسكري الأوروبي باضطرار الدولة العثمانية أن تقبل نظاماً جديداً في علاقتها الديبلوماسية مع بعض الدول الأوروبية ولا سيما مع فرنسا عدوة النمسا التقليدية ولو أن هاتين الدولتين تلتزمان رسمياً بالعقيدة المسيحية الكاثوليكية ومع روسيا حامية المسيحية الأرثوذكسية وعدوة النمسا أيضاً ومنافستها في مجال أوروبا الشرقية والجنوبية . وتبدأ منذئذ علاقات خاصة من التعاون العسكري والديبلوماسي بين باريس والآستانة بينما يسود وضع خاص من العلاقات بين الباب العالي والعرش الروسي ، هو مزيج محكم من التعايش والتناحر للسيطرة على البحار الحارة مع المطالبة بحرية العبور في مضايق الدردنيل .

2- أما المرحلة الثانية من الانحسار العثماني فإنها تتصل بعملية التوسع الروسي تجاه جنوب وشرق أوروبا ونحو أقاليم آسية ولا سيما سواحل البحر الأسود .

فمنذ عام 1722 وحتى عام 1727 تابع بطرس الكبير حملاته العسكرية بقصد احتلال سواحل البحر الأسود ومناطق القوقاز ولكن بدون جدوى تذكر ، إذ دافع العدو العثماني عن ممتلكاته بقوة السلاح وبمهارة النشاط الديبلوماسي ولا سيما بالتحالف المجدي مع أعداء القيصر المسكوبي وبالأخص مع مملكة السويد ومملكة فرنسا . وعندما أبرمت معاهدة بلغراد (18 أيلول 1739) حصلت فرنسا لقاء مساهمتها المعنوية على امتيازات ذات أهمية في إطار نظام الامتيازات المعروفة بـ Capitulations

عام 1740 . ولكن لم يلبث العدو الروسي في عهد كاترين الثانية أن كرر اعتداءاته المحكمة غير مبالٍ بتحالف الباب العالي مع الدول الأوروبية ذات المصالح البحرية والتجارية والإقليمية في منطقة البلطيق وفي البحر الأبيض المتوسط، من الساحل السوري إلى شواطىء الأناضول وفي أقاليم شرقي أوروبا (من هذه الدول المتحالفة مع الأتراك ضد الروس: السويد ــ النمسا ــ فرنسا ــ وبريطانيا). لكنَّ النصر جاء حليف الأسطول الروسي في معركة بحرية كبرى جرت قرب سواحل آسيا الصغرى (معركة Tschmeh في 4 تموز 1770) كما أحرزت الجيوش الروسية انتصارات أخرى حاسمة في معارك برية وقعت في مناطق حوض الدانوب الشرقية ولا سيما في سهول بسارابيا ومولدافيا. وتنتهي هذه المرحلة بالفوز المبين للسياسة التوسعية الروسية عندما عقدت معاهدة Kainardji (12/10 تموز 1774) ومعاهدة ثانية متممة ومكللة لها هي Ainali-kovak (31 آذار 1779).

ففي هذه المرحلة الثانية ظهرت عوامل جديدة في العلاقات الأوروبية العثمانية ألا وهي تشابك المصالح على صعيد السياسة الدولية إلى حد أن أصبحت المشكلة المشرقية Question d'Orient تمثل عاملاً ثابتاً وفاعلاً في ميزان القوى الأوروبية وفي خفايا لعبة الأمم. وفي هذا المضمار من التحالفات السياسية والمناورات الديبلوماسية برعت حكومة فرنسا في خوض مبادئها كما امتازت في التدخل في شؤونها دولة بروسيا الناشئة ولا سيما إبان حكم الملك فريدريك الثاني. كما تميّزت هذه المرحلة بالدور الذي قام به بعض الخبراء العسكريين الأوروبيين لا سيما الفرنسيين منهم أمثال De Tott و De Bonneval وغيرهم أقل شهرة ومكانة في تدريب الضباط العثمانيين على الاستراتيجية الجديدة وعلى التقنية الحديثة فيما يتعلق بسلاح المدفعية. هذه الظاهرة تبين مدى التخلف العثماني أمام الثقافة والحضارة الأوروبية في شتى نواحي الفكر السياسي والعلوم الفيزيائية والكيماوية.

3- ونصل إلى **المرحلة الثالثة** من الانحسار العثماني في الأقاليم المشرقية وفي البحر الأبيض المتوسط ما بين 1790 و 1840 . فهي مرحلة الثورات والحروب النابوليونية الكبرى، كما في مرحلة الإصلاحات العميقة في أوروبا على صعيد الأحكام الدستورية والأنظمة الديموقراطية أو الشعبية. يتحول خلال هذه الفترة الصراع الأوروبي ــ العثماني من محاوره السياسية القديمة في قلب وجنوبي شرقي أوروبا إلى العاصمة الآستانة وإلى مضايق الدردنيل ثم إلى الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط إلى بلاد مصر وبلاد الشام.

فتظهر سمات النزاعات الأوروبية والصراع الأوروبي ــ العثماني في أهم وأخطر تفاعلاتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية للسيطرة على البحار وأراضي المشرق أو ما يسمى بالشرق الأوسط: البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر الخليج والأقاليم العثمانية العربية الواقعة بينها، حيث تمر الطرق التي تصل القارة الأوروبية بالمستعمرات الأفريقية والآسيوية ولا سيما الهندية منها. يكفي أن نذكر تلميحاً حملة بونابرت على مصر وعلى جنوبي سورية وما لازمها من صراع أمبريالي فرنسي ــ بريطاني في هذه المناطق. وما عهدُ محمد علي والي مصر في تطلعاته ومشاريعه الداخلية والخارجية من إصلاحات جذرية ومن محاولات تصنيع ومن تنظيم جيش حديث ومن حملات عسكرية في شبه الجزيرة العربية حتى الخليج وفي بلاد الشام حتى بر الأناضول في اتجاه العاصمة الآستانة وفي السودان حتى منابع النيل. ما هذا العهد المجيد في تصوراته وأهدافه وإنجازاته سوى امتداد للرؤية الواسعة وللتصميم النير وللإرادة الصلبة للمشاركة الفاعلة والعميقة في مجريات وأهم منعطفات النزاعات الأوروبية التي تحولت في مجراها التوسعي إلى مجال منطقتنا المشرقية العربية السورية. فأضحت المشكلة المشرقية البعيدة الأفق في وقائعها الأوروبية القديمة مشكلة قريبة الأبعاد تنفذ إلى صميم تاريخنا السوري الحديث وتمثل عاملاً جوهرياً في بدء تطور النهضة القومية في شتى ميادين الفكر والأدب والتفتح العالمي سوف تتحقق من معالمها الجليلة الواضحة في المرحلة الرابعة والأخيرة من سياق الانحسار العثماني والتخلف والتقهقر أمام الزحف والتوسع والغزو الأمبريالي الأوروبي بعد أن جردت سلطة محمد علي وأبعدت عن بلاد الشام فحلت محلها مجدداً سلطة بني عثمان بمؤازرة الدول الأوروبية الكبرى التي آثرت أن تتعامل مع الحكم العثماني الهزيل حتى الخنوع بدل أن تجابه الحكم المصري في نزعته الفتية الجموح.

4- فتبدأ عندئذٍ المرحلة الرابعة والأخيرة من الانحسار العثماني مع أفول شخصية محمد علي وخبو النهضة الشاملة والآمال الجسام التي بعثها. وتنتهي مع بدء الحرب الأوروبية ــ الكونية الأولى ــ. تذخر هذه المرحلة بأحداث ومنعطفات ذات خطورة بالغة. يكفي أن نذكر منها ما يتعلق مباشرة بجوهر بحثنا.

I- **ظاهرة التنظيمات أو الإصلاحات الأساسية** في تنظيم إدارة الدولة وفي علاقاتها مع الدول الأوروبية ومع طوائفها ورعاياها. فقد أعلن عنها الباب العالي في الخط الهمايوني

خلال عقد مؤتمر باريس (آذار 1856) عقب حرب القرم وانتصار الحلف الفرنسي ـ البريطاني على العدو الروسي. تشكل هذه الظاهرة الجريئة في طبيعتها وفي أبعادها الداخلية والدولية موقفاً واتجاهاً سياسياً لا بل والتزاماً فُرِض على الحكم العثماني بقصد الاندماج في إطار النظام الأوروبي في ترابط وانسجام مصالحه العالية وأمنه العام. (Concert Européen) وهو نظام قائم أصلاً وفعلاً على أساس التوازن الجيواستراتيجي بين قوى الدول العظمى. وإذا بالتحالف الفرنسي ـ البريطاني المنتصر يفرض هيمنته على مقدرات الدولة العثمانية من ثروات شتى ـ رأس مال ـ موارد طبيعية ـ طرق مواصلات بين القارات ـ ثقافة وحضارة ـ مشاريع عامة كبرى على الرغم من تناقضاته ونزاعاته الأمبريالية. وإذا بالإصلاحات ذاتها مع ضرورتها وفائدتها من حيث المبدأ وتطور الظروف الدولية والحضارية تبدو في مضمون تشريعاتها وفي ممارسة تنفيذها وكأنها اختراق وغزو فكري سياسي مغاير للهوية الذاتية المشرقية في تعارض موادها لأصول الحكم العثماني التقليدي والإسلامي ولعادات شعوبه المتعددة والمختلفة من حيث العقيدة والمذهب والتطلعات الاجتماعية والقومية، فنشأت والحالة هذه الأزمات الاجتماعية والصراعات القومية والطبقية والمناظرات الفكرية والتيارات السياسية المتعارضة. هذا الأمر أدى إلى زعزعة أركان الحكم وإلى بلبلة الرأي العام والخاص مما أضعف مناعة الدولة وزاد من أسباب انحطاطها.

II- ظاهرة النظام الدستوري وثورة القوميات السلافية والمسيحية في الأقاليم الأوروبية:

وهي امتداد منطقي أو جدلي وتاريخي في دينامية تطور العلاقات المتأزمة بين الدول الأوروبية الكبرى والدولة العثمانية إثر نجاح الحركات القومية في إمبراطورية النمسا وفي العالم الألماني، فكان تلاحم هذه الحركات مع طموحات القوميات السلافية أو المسيحية القابعة تحت «كابوس» السلطة العثمانية. واتخذت حركات التحرر طابعاً آخر يتصل بالتقدم العلمي والصناعي والاقتصادي عند بقية القوميات الأوروبية. وقد أدى هذا التقدم الحضاري إلى التوسع في اتجاه دولة تنقصها مقومات المناعة والدفاع عن الذات نظراً لتخلفها في جميع هذه المجالات الفكرية والسياسية والعسكرية. وفي إطار هذه العلاقات غير المتكافئة رجحت كفة القوى الأوروبية في ميزان المعادلة فأضحت الدولة العثمانية في مؤسساتها الحكومية ومنظماتها الاجتماعية فريسة الهجوم وضحية المحرقة وكادت تسخر جميع ممتلكاتها الأوروبية أمام التحالف الأوروبي الشامل الذي يذكرنا بالتحالف المقدس الذي نشأ إثر رفع الحصار على مدينة فيينا قبل قرنين،

فجاء إعلان الدستور العثماني 1876 الذي ابتكره مدحت باشا وبعض أعوانه من القوميين الأتراك المصلحين ــ جاء هذا الدستور بمثابة ردة فعل فيها كثير من الإبداع والخداع السياسي أو الهرب إلى الأمام كما يقال. كلها صفات ذات قيمة ظرفية مزيفة أو مصطنعة للوقوف ضد التحالف والاقتحام الأوروبي في عدوانه المحكم برعاية بسمارك ــ وكانت بالمقابل الحرب الروسية العثمانية المبرمجة وما لحقها من نكسة أو بالحري من نكبة عسكرية رغم استراتيجية الدفاع البطولي في معارك طاحنة تذكر في تاريخ الحروب ولا سيما دفاع معاقل Plevna. أما أبعاد هذه الحرب وهذا التضامن الأوروبي ضد الدولة العثمانية فكانت حاسمة قضت أو كادت على الوجود العثماني في القارة الأوروبية. وجاء مؤتمر برلين (تموز 1878) ليثبت بموجب الشرعية الدولية هذا الوضع المأساوي للحكم العثماني ليس في أوروبا فحسب إنما أيضاً في قلب العاصمة وفي بقية الأقاليم الباقية المشرقية في بر الأناضول والبلاد العربية. إذ تزعزت هيبة السلطان عبد الحميد الثاني واضطر إلى القبول بخسارة بلاد مصر بعد أن احتلتها بريطانيا وبالتخلي عن ولاية تونس بعد أن استولت عليها فرنسا. فقد ساء الوضع الداخلي المتأزم والمضطرب إلى حد أن ساد شعور التشاؤم حول مصير الدولة وقوة مناعتها الذاتية في الصمود ضد هجمات الأمبريالية الأوروبية المتكررة بانتظام يشبه المخطط والتصميم المحكم للسيطرة على ما تبقى من أقاليم مشرقية ولا سيما بر الأناضول والهلال العربي الخصيب ومناطقه السورية بالأخص.

III - ظاهرة المعارضة لحكم عبد الحميد السلطوي ولحكم جمعية الاتحاد والترقي ذات النزعة الطورانية المتزمتة: بينما أخذت حركة الصحوة القومية العربية تنمو وتنشط وتنتظم لاستعادة السيادة على أراضيها ووطنها ريثما تحين الظروف المؤاتية للانتقال التاريخي المرتقب بدأت الدول الأوروبية الأمبريالية هي أيضاً تسعى إلى الهدف ذاته إنما بأساليب قوتها الخاصة لأنها لا تنتظر ولا تترقب مسار التاريخ في تطور الانحطاط الطبيعي إنما تهيء لهذه الظروف السانحة لا بل تفتعل عواملها للقضاء نهائياً على الحكم العثماني البالي بعد أن استطاعت أن تسيطر على مقدراته الأساسية في المؤسسات العامة وفي أهم مراكز القرار في الدولة نخص بالذكر أهمها: الإدارة المالية (بموجب قرار محرم أو كانون أول 1881) التنظيم العسكري للقوات البرية (إشراف الخبراء الألمان) وتنظيم قوى الأمن الداخلي (إشراف الخبراء الفرنسيين) تنظيم الأسطول البحري (إشراف الخبراء البريطانيين). كما نخص بالذكر الاتفاقات السرية بين الدول الأوروبية

الكبرى لاقتسام مناطق النفوذ الاحتكارية المطلقة (Zones exclusives d'influence) قبل اندلاع الحرب الأوروبية ــ الكونية الأولى ــ وتحديداً منذ منتصف 1913 . ففي هذا المضمار نكتفي بالتنويه إلى ما يخص مصير البلاد السورية لا سيما إعلان مطامع فرنسا التقليدية حيال المصالح البريطانية في آخر عام 1912 والاتفاق الفرنسي الألماني لاقتطاع المناطق الشمالية السورية في أوائل عام 1914 .

أولاً : ما يخص المصالح الفرنسية البريطانية في سورية يبرز الصراع القديم المزمن بغية النفوذ والسيطرة مجدداً وبصورة علنية في أواخر عام 1912 وبدء عام 1913 في إطار أزمة دولية خانقة للباب العالي ، وكانت إيطاليا قد استغلت هذه الظروف للعدوان على الأقاليم الأفريقية المتبقية في سواحل طرابلس الغرب (ليبيا) ولاحتلالها ، كما أنها حاصرت بأسطولها العاصمة الآستانة وقصفت أيضاً بعض الموانئ بقذائف حارقة منها بيروت . كما ساعدت هذه الظروف المضطربة حركة القوميين الألبان في تحرير إقليمهم من حكم السلطان وإعلان الاستقلال . كما دفعت هذه الأزمة دول أوروبا البلقانية التي كانت قد استعادت استقلالها حديثاً إثر مؤتمر برلين إلى إعلان الحرب على حكومة جمعية الاتحاد والترقي وإلى الهجوم للاستيلاء على ما تبقى من مناطق عثمانية في القارة .

وإذا بالرئيس الفرنسي بوانكاره (Poincaré) يجري اتصالات ديبلوماسية مكثفة مع وزير الخارجية البريطاني غراي (Grey) فيتفقان على نص تصريح رسمي فرنسي يعلن اهتمام فرنسا الخاص والمطلق بمستقبل سورية المصيري دفعاً لكل مطمع صريح أو ضمني من بريطانيا الدولة المنافسة ورداً مسبقاً لكل مطلب أو حق بالاستقلال والسيادة من قبل الحركة القومية العربية . فللتأكيد على هذا الاهتمام الذي اعتبرته حكومة فرنسا بمثابة حق دولي مكتسب وما يشبهه نظراً لأهمية المصالح الاقتصادية والدينية التقليدية أو التاريخية حرص رئيس الوزارة بوانكاره على إنشاء لجنة خاصة في إطار وزارة الخارجية الفرنسية تعنى بالقضية السورية دعيت رسمياً بلجنة الشؤون السورية (Commission des affaires Syriennes) التي بحثت فيما بحثت في جدول أعمالها المتتابعة موضوع حدود سورية الطبيعية والسياسية والتاريخية وموضوع ضرورة رعاية وحسن إدارة المؤسسات والمنظمات الفرنسية العديدة وأخيراً وليس آخراً موضوع الظروف السانحة للاستيلاء على الأراضي السورية بمجملها أو على أوفر جزء منها إذ انهارت الدولة العثمانية قريباً . وإن عملية تقسيم واقتسام أقاليمها المشرقية لا بد من إتمامها على غرار الأقاليم الأوروبية في الماضي .

ثانياً: ما يخص المصالح الفرنسية ـــ الألمانية في سورية لا بد لنا هنا أن نكشف عن اتفاقية ذات صفة أمبريالية ثابتة وُقِّعت بين هاتين الدولتين قبيل اندلاع الحرب. فقلما عني المؤرخون والباحثون عامتهم في الغرب أو في المشرق العربي ناهيك في سورية بمضمونها وبظروف المفاوضات التي هيأت لها، وبأبعادها الجيواستراتيجية، لا سيما وأن واقعها واحتمالات عقدها يظهران حسب المقاييس المنطقية أو العقلانية الصرفة بُعد المصداقية والمنال عندما يؤخذ بعين الاعتبار واقع العداء المستحكم بينها في الصراع المرير للهيمنة سواء في القارة الأوروبية أو في الدولة العثمانية أو في بقية ميادين الصراع الأمبريالي في العالم. أما ما يبعث من أسباب للتفرقة وللتباعد وللبغضة بين الشعوب ومن عوامل للتناحر بين القوميات الناهضة والفتية فقد يؤدي أيضاً إلى التقارب والتصالح والتعاون لتأمين المصالح العليا بين الحكومات ذات المطامع الأمبريالية خارج القارة الأوروبية وعلى حساب الشعوب والحكومات الضعيفة نظراً للحوافز وللأهداف المتشابكة من قيم النسبية المالية والاقتصادية التي لا تعرف معنى للحدود وللجنسيات وللحكومات القومية. هذه هي القوى المتعددة الجنسيات التي تتحكم بمصير العالم على الصعيد الدولي. وتلك كانت الدوافع التي سمحت بالتداخل والتعاقد بين ألمانيا وفرنسا في المجال السوري وعلى حساب وحدة البلاد الطبيعية وسيادة الدولة العثمانية ذاتها.

فهذا ما حدث من تعاقد أمبريالي بين فرنسا وألمانيا في الأقاليم الشمالية من المجال السوري في إطار المصالح المالية المشتركة في المشروع المعروف بخط حديد بغداد **Chemin de fer de Baghdad** وهو الخط المزمع أن يربط ألمانيا ـــ من همبورغ وبرلين ـــ بالخليج عن طريق العاصمة الآستانة وبغداد ماراً بالنمسا وبلغاريا وبر الأناضول وعبر المناطق السورية الشمالية مع مركز انطلاق وتشعب اتصال في حلب غرباً إلى الاسكندرون جنوباً إلى الموصل فبغداد فالبصرة فالكويت إلى الخليج. فنظراً لهذه المصالح العليا المشتركة تخلت فرنسا عن أطماعها الإقليمية السورية في دائرة من مساحات واسعة تمتد من دير الزور إلى طرابلس مروراً بمدينة حمص ويصبح هذا الجزء من المجال السوري منطقة تابعة للنفوذ وللعمل الألماني بصفة احتكارية مطلقة مانعة في المستقبل كل سيادة أخرى وكل تدخل أمبريالي آخر. وتتم هذه الصفقة ذات الأبعاد الأمبريالية الخطيرة بالتوقيع على بنودها في 15 شباط 1914 قبيل الحرب. ومن الطريف في سخرية القدر أن أحد المفاوضين والموقعين على هذه الاتفاقية التي تذكرنا بوعد بلفور كان السيد **Ponsot** الذي سيعين في المستقبل مفوضاً سامياً خلال فترة الانتداب الفرنسي للمناطق السورية اللبنانية التابعة للنفوذ

الفرنسي بعد قَسْم البلاد السورية إلى محور جديد من التسوية الاستعمارية هو المحور الفرنسي ــ البريطاني .

وهكذا نختتم مطافنا السريع من بحثنا حول جذور اتفاقية سايكس ــ بيكو وهي موضوع دراستنا الأساسي فإذا ما أردنا أن نوجز مراحل هذه الحقبة من تاريخ الانحسار العثماني الذي هيأ للوضع الأليم لدولة مآلها الانهيار المرتقب الذريع فعلينا أن نقول بحق : إنه تاريخ سلسلة مترابطة الحلقات في استمرارية مذهلة من التخلف الحضاري والعلمي ومن التقهقر السياسي والمعنوي ومن العجز العسكري والتقني والتنظيمي . أما أطماع الدول الأوروبية الكبرى فإنها تماشي وتسبب معاً هذا السياق من الانحدار الشامل والحتمي في جدلية تاريخية من العلاقات الدولية تفرضها سنن تنازع البقاء في المجتمعات البشرية ، حيث القوى الفتية الغنية والجامحة في طموحاتها تتوسع على حساب القوى المستضعفة الكهلة وتأخذ مكانها في معركة الحياة المتواصلة وهكذا دواليك إلى أن يدور الزمان وتسطع قوى جديدة تطمح بدورها إلى السيطرة وإلى الهيمنة .

تلك كانت للأسف حالة الدولة العثمانية في تطور مراحل قرونها الأخيرة وقد تلاعبت في عوامل مصيرها الآيل إلى الاضمحلال قوى الأمبريالية الأوروبية التي هُيئت للقدر المرتقب عندما تحين الظروف الملائمة للقضاء المحتم .

(2) مضمون الاتفاقات

لما استفحلت عوامل الأزمات بين الدول الأوروبية الكبرى المتنازعة على الهيمنة في العالم إثر مصرع ولي عهد إمبراطور النمسا والمجر في سراييفو Sarajevo . ولما التزمت كل دولة من المعسكرين المتناصرين بتعهداتها السياسية والعسكرية في الحلف الذي تنتمي إليه صار قرار الحرب وتنفيذه أمراً عاجلاً محتماً . ولم تكن للدولة العثمانية حينئذٍ من موجبات ديبلوماسية أو سياسية أو معنوية للانتساب إلى كل من المعسكرين وقد دأب السلاطين والباب العالي منذ أكثر من قرن على التمسك بمبدأ الحياد المطلق حيال المنازعات والأزمات الأوروبية رغم ترابطها مع المشكلة المشرقية .

فجاء القرار التعسفي الذي فرضته على الحكومة وعلى مجلس المبعوثين فئة قلة متزعمة في جمعية الاتحاد والترقي برئاسة أنور وطلعت وجمال . كان هذا القرار الذي ربط مصير الدولة بمصير أحد المعسكرين في أوروبا بمثابة تحول جذري لوضع دولي متميز

يعطي كما في الماضي للوجود العثماني في ضعفه وعلاته الموضوعية أهميةً وتفوقاً ومنعة تحفظ كيانه وتجلب له رضاً وتعاطفاً وفوائد جمة من الطرفين المتحاربين. أصبحت المعاهدة الألمانية ـ العثمانية التي صممت وأبرمت خلال أيام قليلة من مفاوضات متعثرة وسريعة تعاقداً غير متكافىء الجوانب في الشروط الأساسية من المادة في التعامل الدولي، لأن ثمة تفاوتاً شاسعاً بين القدرات والخبرات العسكرية وبين المؤهلات والالتزامات البشرية والتنظيمية وبين الثروات المالية ناهيك عن المعنويات والسلوك السياسي حيال القضايا والأهداف الدولية، فيصبح الحليف العثماني والحالة هذه عبئاً ثقيلاً للحليف الأكبر، ولكنه يتمتع على علاته الكثيرة بمواقع استراتيجية فريدة في ميادين الحرب الواسعة تكسبه أهمية كبيرة في مخططات هيئة أركان الحرب الألمانية ـ النمساوية. وكان يحلم في تسخيرها لضرب المعسكر المعادي الفرنسي ـ البريطاني ـ الروسي في مناطق مطامعه الأمبريالية الأكثر حساسية وخطورة سواء في العاصمة الآستانة ومضايق الدردنيل الباب والمفتاح لمواصلات البحر الأسود، حيث تعطيلها يخنق الاقتصاد الروسي في أحد منافذه الحيوية سواء في خليج الإسكندرون السوري أو خليج البصرة وشط العرب أو في خليج العقبة وفي قناة السويس وهما مفتاحا الوصول إلى البحر الأحمر فمضيق عدن ومنهما إلى قلب القارة الأفريقية وإلى المحيط العربي الهندي وإلى قلب شبه القارة الهندية ـ الصينية حيث تملك فرنسا وبريطانيا أوسع وأغنى المستعمرات في القارتين الأفريقية والآسيوية.

فإذا ما أمعنا النظر في جغرافية هذه المواقع تتمثل لنا أهمية القطر السوري الجيواستراتيجية بحدوده الطبيعية الجغرافية والتاريخية معاً. فالساحل السوري يشكل من خليج الإسكندرون إلى شبه جزيرة سيناء الواجهة الغربية والباب المفتوح للقارة الآسيوية، كما يمثل المجال السوري برمته المحور المركزي الذي تمر بواسطته جميع الاتجاهات والطرق الجيواستراتيجية بين الغرب والشرق. فسورية هي قطب في حد ذاتها تتصارع في أراضيها مطامع جميع الدول الاستعمارية. فمن هذه الرؤية الواقعية ذات الخبرات التاريخية الموثقة نتفهم أبعاد المقولة الشهيرة التي قالها في جملة رائعة من الإيجاز التعبيري الباحث والكاتب St Marc Gerardin في إحدى مقالاته التحليلية خلال الأزمة السورية ـ اللبنانية عام 1860 إذ كتب أن المعضلة السورية هي جوهر المعضلة المشرقية برمتها. هكذا كانت الرؤية الصحيحة في منتصف القرن التاسع عشر وعلى هذا المنوال بقيت دوماً إلى أوائل القرن العشرين خلال الحرب وحتى يومنا كما سنرى عندما نستفيض في بحثنا عن مضمون

الاتفاقات التي نحن بصددها وعن أبعادها القريبة والبعيدة في الصراع الدائم على مصير بلادنا السورية .

فلا عجب والحالة هذه أن يعيّن النظام التركي احد وزرائه المرموقين جمال باشا وزير الحربية لتولي منصب والي سورية ومنطقة الحجاز متمتعاً بسلطات واسعة جعلت منه حاكماً مطلق الصلاحيات Proconsul vice-roi يشرف على التحركات والعمليات العسكرية باتجاه مصر ويتابع عن كثب نشاط الجمعيات القومية العربية في طموحاتها نحو التحرر والاستقلال . وكان البعض من أقطاب أمهات الجمعيات السرية قد بقوا في البلاد في العاصمة التاريخية دمشق وفي المدن الأخرى خصوصاً في المناطق الساحلية والجنوبية وقد وضعوا الخطوط الأساسية لبرنامج عمل سياسي يرمي إلى إنشاء دولة عربية كبرى في نطاق حدود تضم في الواقع ما يعرف بالهلال الخصيب وتعتمد في تأسيسها وتنظيمها الأولي على مساعدة بريطانيا العظمى صاحبة المصالح الأمبريالية الراهنة سواء في مصر أو في العراق العربي والخليج ، أو في البحر الأحمر وعدن كما جاء فيما سُمّي ببروتوكول دمشق حسب المعلومات الموثوق بها التي اعتمدها مؤرخ اليقظة العربية المخضرم جورج أنطونيوس .

ولا عجب أيضاً أن تهتم بالوقت ذاته الأوساط السياسية الأمبريالية الفرنسية لمستقبل سورية قضيةً ومصيراً وتعمل جاهدة كي تحمل الشخصيات البرلمانية المرموقة والمؤسسات الاقتصادية والمالية والدينية والإعلامية على المطالبة الحثيثة بما سمته التراث المشرقي لفرنسا في الدولة العثمانية La France du Levant . فتُوضَع البرامج وتصاغ العرائض كما رُسِمت حدود البلاد السورية أو سورية الكاملة La Syrie intégrale أو سورية الطبيعية La Syrie naturelle موضع وهدف الامتلاك المرتجى . فيعهد إلى الأسطول الفرنسي المتجول في حوض البحر الأبيض المتوسط بمراقبة وحصار الساحل السوري برمته من خليج الاسكندرون إلى الحدود المصرية ، كما يطلب منه الاستيلاء على جزيرة أرواد منذ أواسط عام 1915 حيث شيّدت قاعدة عسكرية أمّنت الاتصال المباشر والدائم مع العملاء المحليين .

ولا عجب أخيراً أن تتصل الدوائر السياسية البريطانية في مصر بالشريف حسين أمير مكة والحجاز بواسطة عميلها القديم نجله الأمير عبد الله فتغريه بالوعود المعسولة وببعض المساعدات المالية والعسكرية العينية . فيتخيل بادىء ذي بدء وكأن مطامعه في الخلافة العربية كبديل للخلافة العثمانية ستبرز إلى حيز الواقع ، ثم وكأنه سيصبح ملك

وراعي الدولة والأمة العربية ذات حكم السيادة لتقوم محل السلطة العثمانية في بلادٍ واسعة الأطراف تمتد حيث الحدود التي وضعها أقطاب الحركة القومية في بروتوكول دمشق الذي كانت تعرف بالهلال الخصيب . أي من حدود بلاد فارس إلى حدود بلاد مصر ومن البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الهندي ناهيك عن الإمارات العديدة المبعثرة في سواحل وداخل شبه الجزيرة العربية من البحر الأحمر غرباً إلى بحر الخليج شرقاً .

وبينما تتداخل المراسلات المعهودة بين الحسين ومكماهن المفوض السامي البريطاني في مصر تجري أيضاً اتصالات سياسية أخرى بين أمير نجد سعود الوهابي وبين عملاء بريطانيين ، كما تبدأ المباحثات الفرنسية البريطانية حول مستقبل البلاد السورية في حال انهيار الحكم العثماني المرتقب .

هكذا وقد وضعنا ملامح المعالم الجيوسياسية والجيواستراتيجية والأطر التاريخية والسياسية والأمبريالية نصل إلى لب البحث ، إلى تدرج المباحثات التي أدت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية ثم بينهما والحليف الثالث الروسي إلى عقد الاتفاقات الثنائية المعروفة عامة باتفاقات سايكس ـــ بيكو .

أجل إن الدراسات حول هذا الموضوع عديدة ومتشعبة ولكني لا أخال أن أحداً ممن تطرقوا إلى البحث قد حصل على المصادر الوثائقية الأصلية بكاملها ، فاكتفى البعض بتحليل نص الاتفاقات المتداولة وعني البعض الآخر بدراسة ظروف المراسلات البريطانية العربية . وقد حظينا بجمع ملف الوثائق العديدة المبعثرة في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية وراجعناه بحصيلة ماتوفر في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية مما اعتمد عليها المؤرخون عامة فاتضح لنا أن المصادر الفرنسية تحتوي على وثائق فريدة من نوعها وغنية في موادها مما يتيح لنا أن نرسم صورة نكاد نراها كاملة ونهائية لعناصر المباحثات ولمراحلها التاريخية . وقد كنت وضعت بحثاً مستفيضاً حول هذا الموضوع في سياق دراساتي حول أوروبا ومصير المشرق العربي **l'Europe et les destinées du Proche- Orient** وهي السلسلة التاريخية التي تنشرها دار طلاس .

أما اليوم وفي هذه العجالة فالمطلوب هو الإشارة أو التنبيه إلى أهم وقائع ملف هذا الحدث الخطير ، منها الظروف التي أوحت للمبادرة الفرنسية بمفاوضة الحليف البريطاني ومنها مضمون هذه المفاوضات ذاتها ابتداءً من التعليمات التي وضعت للسفير **Cambon** ولمعاونه المفاوض **F. J.Picot** القنصل العام السابق في بيروت مروراً بالمناقشات التي جرت

في لندن وفي بترسبورغ وانتهاءً بالاتفاقات التي وقعت بين ممثلي دول التحالف الثلاثي فرنسا ـــ بريطانيا وروسيا .

أولاً : المبادرة الفرنسية :

هي النتيجة للعوامل العديدة ذات الصفة العامة لظروف الحرب أو الخاصة للسياسة الداخلية . أما أهمها فإنه يتصل بظروف الحملات العسكرية في ميادين الجبهات المشرقية في أواخر عام 1915 . ففي مضايق الدردنيل أخفقت الحملة الفرنسية ـــ البريطانية المشتركة في كسر خط الدفاع العثماني الرامي إلى صون أمن العاصمة وإلى منع الأسطول الروسي من مغادرة البحر الأسود ومن العبور في المضايق باتجاه البحر الأبيض المتوسط . وفي العراق أخفقت أيضاً الحملة البريطانية في الاستيلاء على مدينة بغداد خلال زحفها المتواصل في الجنوب . لا بل حوصرت الجيوش البريطانية في مدينة تل العمارة فاستغلت حينئذ ألمانيا هذا الوضع وعينت الجنرال Von der Goltz منظم الجيش العثماني سابقاً قائداً لهيئة أركان الحرب في جبهة الدفاع المشترك في العراق ومشرفاً على سياسة الاتصال مع الزعماء المسلمين في أفغانستان وشمالي الهند بغية التعرض للحكم البريطاني وضربه في عقر دار سلطته الأمبريالية أي في قلب وجنوب شرق القارة الآسيوية . أما في فرنسا فإن ثمة عوامل أخرى تتعلق بالسياسة الداخلية وبالاهتمام الخارجي حيال المشرق العثماني والعربي لا سيما المناطق السورية . فما أن يعين الزعيم الفرنسي Briand رئيساً للحكومة حتى يأخذ على عاتقه الاهتمام الحثيث بالجبهات المشرقية وكان أسلافه قد أهملوها في نظرتهم الضيقة لآفاق الحرب الواسعة ذات المرامي الكونية أو الأمبريالية . وفي هذه المجالات المشرقية تمثل القضية السورية نقطة ارتكاز أساسية للمصالح الفرنسية ذات الجوانب المتعددة . وما أن بدأ Briand يعنى بهذه الناحية الشرقية في برنامج عمله السياسي حتى علم بما يجري في المشرق العربي من المراسلات الجارية بين المفوض السامي البريطاني في القاهرة مكماهن والشريف الهاشمي حسين أمير الحجاز بواسطة القنصل العام واسمه De France وبواسطة الملحق العسكري St Quentin كما علم بسير الاتصالات المريبة الجارية في السودان وفي شبه الجزيرة العربية وفي قلب آسيا بين الأمراء المحليين وموظفي الخارجية أو الحربية الألمانية Von der Goltz Oppenheim . وتبين لهذا السياسي المتفتح والخبير بأهمية المشرق العربي ما لهذه الاتصالات البعيدة المرامي والأفق الأمبريالية من خطورة . ومما زاد الطينَ بلةً ما شرع به جمال باشا والي سورية العثماني من محاولات في التفاوض مع المسؤولين في الحلف

الثلاثي الفرنسي البريطاني الروسي تعد للانحياز المشروط إلى جانبهم إذا ما اعتُرف بأمارته المطلقة على بلاد ولايته العثمانية أي على سورية والحجاز. فرأى رئيس الوزارة Briand أن الوضع يتطلب بحثاً وعملاً مشتركاً مع الحليف البريطاني لتأمين المصالح الفرنسية في المشرق العربي وبالأخص في البلاد السورية، المجال التاريخي للمطامع الفرنسية الأمبريالية. وكانت المبادرة الفرنسية الجريئة في المفاوضات المباشرة.

ثانياً: المفاوضات ومراحل المناقشات حتى الاتفاق على بنودها الأساسية.

يجدر بنا أن نتناول بحث هذه المواضيع بكل روية وإمعان، نظراً لما لعناصر التحليل من الأهمية البالغة لمصير المسألة السورية في المخطط الأمبريالي المشترك الداعي إلى إقامة نظام مشرقي جديد يتعلق بجميع الولايات العربية المزمع فصلها عن الدولة العثمانية.

بدأ المفاوض الفرنسي F.G.Picot عمله في لندن مسلحاً بتعليمات واضحة حاسمة غايتها المبدئية الحفاظ على وحدة البلاد السورية كاملة La Syrie intégrale. وإذا بالمناقشات تفضي إلى نتيجة مفاجئة هي نقيض الغاية المنشودة أصلاً تتمثل بمساومة ذات الصيغة الاستعمارية التقسيمة الواضحة، ويتفق الجانبان بموجبها على محو الذات والتسمية السورية بضم البلاد إلى كيان سياسي جديد تابع لسيادة أو لنفوذ كل من الدولتين فرنسا وبريطانيا مع مراعاة بعض الجوانب من الطموحات العربية هي الاستقلال المشروط في مناطق النفوذ الداخلية حيث يتاح لشبه دويلة أو دويلات متحدة اتحاداً كونفدرالياً بإقامة حكم ذاتي، هو أقرب إلى صيغة المحميات منه إلى صيغة الاستقلال الحقيقي. هذا هو في خطوطه الجوهرية مشروع المساومة الاستعمارية التي وصلت إليها المفاوضات التي يجب أن نتابع سياقها في أهم موادها ومراحلها حتى الاتفاقات النهائية.

I- تعليمات الرئيس Briand إلى السفير Cambon وللمفاوض F.G. Picot

يتضح من قراءة فقرات التعليمات التي حددت بتاريخ 2 و 9 تشرين الثاني 1915 للسفير في لندن P.Cambon ولمعاونه المفاوض F.G.Picot أن حكومة الرئيس Briand كانت جد معنية حتى القلق بضرورة رسم الحدود الثابتة والأوفر اتساعاً للبلاد السورية التي تطمع في ضمها إلى إمبراطوريتها الاستعمارية تحاشياً لمنازعة الحليف المنافس البريطاني أو لطموحات القوميين العرب السوريين الداعين إلى الاستقلال وإلى السيادة الوطنية. فقد أُنيطت بـ F.G.Picot مهمة التفاوض حول هذه الحدود السورية بعد موافقة الحكومة

البريطانية على المبادرة الفرنسية. فاعتبرت حكومة باريس أن هذه الموافقة المبدئية تعني اعترافاً صريحاً بالحقوق التي تطالب بها في المجال السوري. أما الحدود التي تطمع فرنسا بتثبيتها خلال المباحثات العتيدة، فإن التعليمات الوزارية ترسمها بصورة واضحة ودقيقة للغاية معللة ذلك بأسباب تمت كالماضي إلى مكانة سورية الجيواستراتيجية في المشرق العربي وإلى المصالح التاريخية الثابتة لفرنسا في هذه البقعة المشرقية.

فالبلاد السورية ستقوم بدور البديل عن الخسارة الناجمة من انهيار واضمحلال الدولة العثمانية، وهذا يقتضي إذاً أن تحافظ على مجالها الإقليمي الطبيعي الواسع غير المنتقص Cette Syrie... un pays non étriqué بحيث تستطيع أن تعيش حسب مبدأ الاكتفاء الذاتي اعتماداً على مواردها الغنية دون أن تكون عبئاً على الدولة المستعمرة أو تابعة لها في مصادر تنميتها وتقدمها. فهي والحالة هذه كما في الماضي مركز إشعاع حضاري في هذا الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. هذه هي صورة سورية الجديدة التي سيفخر بها الفرنسيون لا بل السوريون أنفسهم على حد سواء وإلّا ستكون البلاد بؤرة تستعر فيها علل التشكيك وخيبة الآمال والحسرة بين المواطنين وحتى بين صفوف الأنصار:

La Syrie nouvelle le véritable centre de rayonnement de la Civilisation de cette partie de la Méditerranée. Une déceptions non seulement pour la France, mais pour les Syriens eux mêmes. Regret de faire partie d'un pays à l'avenir limité. Reproche des plus ardents de nos partisans.

فهذه الحدود السورية تتصل بالتسمية المعهودة التي لا تتضمن في معناها التقليدي مناطق قيليقية وحسب وإنما أيضاً مناطق فلسطين المعروفة بسورية الجنوبية حيث أن سورية تشتمل على الساحل برمته من قيليقية إلى حدود مصر. هذا هو المجال السوري الذي تتمسك به فرنسا. وعلى المفاوض ألا يألو جهداً في المطالبة بهذه الحدود لأن طبيعة الجغرافية في وحدتها تفرض وحدة البلاد من حيث المجال السياسي. أما فيما يخص الأماكن المقدسة في فلسطين فقد تقتضي طبيعتها المتميزة أن تتمتع بحكم أو نظام خاص مشفوع بضمانات دولية تحفظ حقوق الجماعات Communautés الدينية المسيحية والإسلامية واليهودية.

فمع هذه التحفظات فيما يتعلق بمصير الأماكن المقدسة يجب التمسك بوحدة سورية كما تتبين من الوضع الراهن للحدود الإدارية العثمانية. فعلى هذا النحو تشمل سورية

الولايات كافة أو المتصرفيات العثمانية التالية : Le territoire de la Syrie comprend ainsi القدس فبيروت ــ فدمشق فحلب وفي الشمال الغربي جزء ولاية أضنة الواقع جنوبي جبال طوروس وهي تمثل مناطق خصبة وعقدة الطرق التي تُفضي إلى بلاد الأناضول . أما شرقي هذه الناحية من طوروس فالحدود السورية تتبع خط قمة طوروس في ولايات أو متصرفيات مأمورة العزيز ــ ديار بكر وVan ثم تنعرج إلى الجنوب وتتبع الجبال التي تحد حوض نهر دجلة ثم تمر بمحاذاة مجرى النهر إلى جنوبي الموصل حيث لفرنسا مؤسسات مزدهرة أعطت عمقاً ثابتاً لنفوذها ثم تصل إلى الفرات في حدود منطقة أو متصرفية دير الزور التي تبقى ضمن نطاق السيطرة الفرنسية .

ففي هذا الإطار الجغرافي ستضم إلى المجال السياسي السوري مقاطعات مرش Madu- Kapour مع مناجم جبل Marganet الغنية حيث كانت تصنع معظم الأدوات المنزلية النحاسية في الدولة العثمانية ثم Arghana ومناجم الرصاص الفضي التي تحتويه ثم ديار بكر وكلها مناطق سوف تنمي موارد سورية . ومن المستحسن أن تضم أيضاً إلى المجال السوري مناطق كركوك البترولية مع العلم أن بريطانيا سترفض النزول عند هذه الرغبة الفرنسية .

تلك هي الحدود السورية التي ستشكل السيادة العربية الجديدة La nouvelle souveraineté arabique aurait pour limite la Syrie ainsi dessinée وعلى المفاوض أن يتمسك بالموصل وبمناطقها لأسباب جيواستراتيجية سوف تعترف بقيمتها كل من روسيا وبريطانيا . وهي حصة ستطالب بها فرنسا كبديل أو تعويض للخسارة الكبرى المتمثلة باضمحلال الدولة العثمانية وهي حصة عادلة لا تزيد مساحتها وأهميتها عن حصص بقية الحلفاء : من جهة حصة روسيا في أرمينيا وشمالي بلاد فارس (إيران) ومن جهة ثانية حصة بريطانيا في بغداد والعراق (العربي) وفي جنوبي بلاد فارس (إيران) .

فعلى المفاوض أن يقنع الحليف البريطاني بقبول رغبة فرنسا في الحصول على مجال سوري قابل للوجود وللتنمية المبتغاة ومنسجم مع السيادة والمصالح التي يتطلع إليها الحليف في مجاله المشرقي الخاص . وإن ثمة موضعاً للمساومة كي تراعى المصالح المشتركة ولا سيما رغبة بريطانيا في الحصول على منفذ على ساحل البحر الأبيض المتوسط لتصدير منتجات المناطق التابعة لها . وعليه إذاً أن يضطلع بالمهمة الموكولة إليه على أتم وجه بغية بلوغ الأهداف المتعددة دون استفزاز للشعور ولحساسية الحليف البريطاني الذي قد يرفض أية مساومة أو أي تنازل عن طموحاته المشرقية والسورية معاً .

فما هو نصيب أو حصة الجانب العربي من هذا المخطط الفرنسي الاستعماري الذي قد يمثل البديل بعد انحلال أو تلاشي الدولتين المشرقيتين المزمع اقتسامهما (أي العثمانية والفارسية أو الإيرانية)؟ سؤال لا بد أن يطرح فيما يتعلق بموضوع بحثنا، أي في حال اضمحلال الكيان العثماني. لا يغب عن بالنا أن المفاوضات البريطانية ــ العربية (المعروفة بمراسلات مكماهن ــ حسين) كانت لا تزال قائمة وسائرة على قدم وساق. وقد تناول موضوعها السفير Cambon مع الوزير Grey تمهيداً للمباحثات الفرنسية ــ البريطانية العتيدة. فأوضح الوزير البريطاني أن حكومته تهدف منها القضاء على الوحدة العثمانية العربية عن طريق التلويح بالإغراء قصد المساعدة الفاعلة في إنشاء إمبراطورية عربية جديدة. فلهذه الغاية قد تقبل بريطانيا إذا اقتضى الأمر ــ إنما على سبيل الوعد ــ ببعض التنازلات الإقليمية لصالح الحكم العربي سواء في المناطق السورية (التي ستخضع للحكم الفرنسي) أو في مناطق بغداد والموصل (التي ستخضع للحكم البريطاني). وعلى كلٍ لا قيمة بهذه الوعود سوى صفة ظرفية أو شكلية يرام منها حمل الشريف حسين على الالتزام بالانحراف العقلي والمطلق إلى جانب الحلفاء خلال فترة الحرب وبعدئذٍ فلكل حادث حديث وموقف وممارسة. وهذا هو نصيب الجانب العربي في منظور المسؤول عن أمور السياسة الخارجية البريطانية.

II- مراحل المفاوضات ــ جلسات النقاش الرسمية والمداولات الخاصة.

اتفق الجانبان على بدء المباحثات الثنائية قصد رسم الحدود السورية والعربية أو البلاد الطامعة بها فرنسا والبلاد التابعة لسيادة عربية لصالح أمير الحجاز الشريف حسين الهاشمي. فعقب هذا القرار يُطلع الوزير Grey السفير Cambon على أسماء أعضاء الوفد البريطاني المفاوض برئاسة Sir Arthur Nicholson وهم موظفون من كل من وزارة الخارجية والحربية والهند أما الوفد الفرنسي المفاوض فيقتصر على السفير Cambon رئيساً وعلى عضوية Picot الذي سيقوم وحده بالعمل تحت إشراف السفير.

عقدت الجلسة الأولى في 23 من تشرين الثاني 1915 وهي بمثابة المداولات التمهيدية حيث أوضح كل من الطرفين وجهة نظر حكومته حسب التقرير الذي أرسلته السفارة الفرنسية إلى رئيس الوزارة Briand. فلم يخفِ Nicholson شعور قلق حكومته من الخطر الداهم الذي تمثله الانتصارات الألمانية / العثمانية في أوروبا وفي الجبهات الشرقية ومما تعانيه جيوش الحلفاء أي الفرنسية ــ البريطانية معاً من إخفاق وتدهور مخيف في معارك

الدردنيل Gallipoli الذي تحقق للعدو من نجاح في ربط اتصال بري مباشر بين برلين والآستانة عن طريق النمسا وبلغاريا . وقد أدرك الطرف الفرنسي عمق شعور الذعر الذي يسيطر على معنويات المسؤولين في الحكومة البريطانية في هذه الظروف الحرجة . وكان هو السبب الذي دفعهم إلى بدء مبادرتهم في اتجاه الشريف حسين بغية حمله على قطع الصلة مع الحكم العثماني مع الوعد في إنشاء سيادة عربية مستقلة على أنقاض الحكم الآيل إلى الانهيار ، وهذا يقتضي رسم حدود الدولة العربية العتيدة الموعود بها .

واختلفت الرؤية الاستعمارية البريطانية عن وحدة المطامع الاستعمارية الفرنسية ــ فبينما الأولى تتوخى مجالاً عربياً واسعاً في نطاق الهلال الخصيب تركز الثانية على خصوصية المجال السوري . وبينما يؤكد الطرف البريطاني على ضرورة خلق « سيادة عربية مستقلة » يتطرق Picot إلى وصف مرامي حكومته في إقامة دولة سورية أسماها حرفياً « بسورية الكبرى » La Grande Syrie وهي بمثابة البديل أو المؤسسة التعويضية (على سبيل المقايضة) عما ستفقده فرنسا من مصالح وفوائد مادية ومعنوية عند اضمحلال الدولة العثمانية .

فانطلاقاً من هذه الرؤية أو المبادىء الأساسية أوجز المفاوض الفرنسي ماجاء في تعليمات حكومته بشأن هذه الحدود ومداها الواسع كما اتضح لنا عند تحليل هذه الوثيقة ــ اكتفى بروتوكول هذه الجلسة التمهيدية بعرض وجهة نظر الطرفين دون أي تعليق أو تلخيص لنقاش ما جرى خلال المداولة ، ولكننا نعرف ردة فعل الطرف البريطاني من تقرير السفير Cambon أرسله إلى رئيس الوزارة Briand بعد ثلاثة أيام تحديداً بتاريخ 26 من تشرين الثاني . يجدر أن نتوقف قليلاً عند أهم فقراته لما تحتويه من عناصر جيواستراتيجية بالغة الأهمية .

إن الحكومة البريطانية تراقب الوضع باهتمام جدي لا بل بشعور من الفزع الخطر الناجم عن الوضع العسكري المريع في المشرق العثماني وإن هذا الوضع وما يترتب عليه من تبعات دفعها إلى بدء مفاوضات سريعة مع الشريف حسين وهي مستعدة لقبول بعض شروطه ومنها تنازلات إقليمية واسعة المدى في المجال السوري . فهذه التنازلات سوف تمثل معظم الأراضي السورية ماعدا جبل لبنان وفلسطين . هذا من حيث الشكل أو الصيغة المادية أو الظاهرية أما من حيث الجوهر أو طبيعة السيادة العربية فإنها أي الأراضي السورية التابعة للحكم العربي أو الهاشمي ستصبح في الواقع « محمية » أو « مستعمرة » فرنسية . وقد أكد السير نيكلسون إرادة حكومته في متابعة السير في المفاوضات مع أمير الحجاز على

الرغم من اعتراضات وتحفظات السفير الفرنسي الشديدة اللهجة إذ صرح له أن القضية السورية تمت بصلةٍ إلى مشكلة البعد الاستراتيجي وهو أكثر أهمية وخطورة من شؤون الحدود المادية السورية كما تعتبرها السياسة الفرنسية. فهذا البعد ــ حسب الرؤية البريطانية ــ هو بعد الأمن أو الدفاع الجيواستراتيجي للمشرق العربي في مداه الواقعي الواسع الذي يشمل جميع الأقاليم العربية من العراق إلى السودان مروراً بالبلاد السورية والبلاد المصرية ناهيك بشبه الجزيرة العربية. تلك هي المناطق البرية التي تحوط بها الممرات البحرية من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي شرقاً وإلى البحر الأحمر غرباً. ففي جميع هذه المجالات البرية والبحرية معاً يشكل التوسع الألماني خطراً موضوعياً داهماً يجب احتواؤه في الظروف الراهنة نظراً لطبيعة التحالف الألماني ــ العثماني، ونظراً لتعامله مع القوى الإسلامية لا سيما العربية منها. فما دامت الحالة هذه فإن السلطات العسكرية البريطانية تتطلع إلى الوقت الذي سيصبح المجال السوري في نواحيه السياسية والعسكرية جبهة أو خط دفاع هو الأمثل للمجال وللأمن المصري. ولذا فإن هذه السلطات تتهيأ حثيثاً لمعالجة هذه الطوارىء وإن وزير الدفاع Lord Kitchener يعي جيداً خطورة هذا الوضع ويعطيه حق قدره من السهر واليقظة والحرص منتظراً الظروف المواتية لإخراج مخططات عمله العسكري إلى حيز الوجود عندما تتوفر لديه وسائل المواصلات لتأمين نقل المواد الغذائية والأعتدة الحربية والجنود إلى هذه الناحية من المجابهة، وعندما سيتخلص من تبعات الهجوم الفاشل ضد العاصمة الآستانة في شبه جزيرة Gallipoli .

أما القيادة العسكرية والسياسية الفرنسية فإنها كانت تعارض ومنذ بدء الحرب كل تصميم بريطاني يتجسد في حملة منفردة ضد الأراضي السورية سواء في الشمال عبر خليج الاسكندرون من قبل الأسطول أو في الجنوب عبر شبه جزيرة سيناء من قبل جيش نظامي. إذاً، الموقف الديبلوماسي الفرنسي يواجه الآن صعوبات مستجدة فهو العدو والحليف معاً، وفي موقع الضعف للحفاظ على تطلعاته التقليدية للتحكم الفردي والمطلق في مصير سورية لما بعد الحرب، لأن الاعتبارات الجيواستراتيجية التي يرتكز عليها الموقف العسكري البريطاني تمتُّ بصلةٍ إلى طبيعة التضامن وإلى أهمية الدفاع المشترك في الجبهات الشرقية وإلى وحدة المجال الجيوسياسي العثماني في الأقاليم العربية.

فكان لا بد للجانب الفرنسي من القبول بتنازلات تحد من طموحاته في سورية. ويعترف السفير كامبون بضرورة هذه التنازلات لا بل يقترح على الرئيس بريان أن يعلن تمسكه المطلق بالحلف وبمتطلباته السياسية والعسكرية معاً مما يمثل اعترافاً ضمنياً بصحة

وجهة النظر الجيواستراتيجية البريطانية. هذا الموقف المبدئي يفرض إذاً على الحكومة الفرنسية أن تقبل بمسار جديد في المباحثات أي بسبيل التسوية أو المساومة. وهو الطريق الجديد الذي ستسلكه في الواقع. فيبدأ عندئذ منعطف في العلاقات الفرنسية ـــ البريطانية تتخلى فرنسا بمقتضاه عن رؤيتها الأصلية لحل المعضلة أو القضية السورية أعني عن خصوصية هذه المشكلة وعن ترابطها التقليدي بمصالحها الأمبريالية المشرقية وتنقاد في استسلام مذهل إلى الرؤية الأمبريالية البريطانية. بحيث تدرج القضية السورية ضمن إطار القضية العربية العامة. وإذا بالمصير السوري الفرنسي الخاص يرتبط بالمصير العربي البريطاني المتشعب النواحي. وهذا موقف يعارض إن لم يناقض المعادلة التاريخية حيث كان مصير الأقاليم العربية البعيدة والهامشية يتبع مصير الأقاليم السورية باعتبار أن المشكلة السورية هي جوهر المشكلة المشرقية في المشرق العربي العثماني. فلهذا التحول النوعي في طبيعته الجيواستراتيجية وفي الظروف التاريخية الراهنة هو الذي تتم فيه انعكاسات ومضاعفات في المسار التاريخي الجديد. فإنه يمثل صفحة جديدة في تاريخ المشرق العربي ولا سيما في تاريخ سورية المعاصر. فبعد أن كانت هذه المشكلة السورية تشغل بال واهتمام لا بل وقلق السياسة الدولية في صلب المشكلة المشرقية العامة وكانت أحد مقوماتها الأساسية تصبح بين ليلة وضحاها إذا جاز التعبير أي عند بدء المباحثات الثنائية الفرنسية ـــ البريطانية مشكلة فرعية أو ثانوية وجزئية وقد تضاءلت أهميتها الدولية في إطار القضية العربية العامة كما صورتها وفرضتها السياسة الاستعمارية البريطانية في تعاملها الخداع مع الأمير الهاشمي حسين شريف الحجاز ومكة المكرمة.

فمنذ هذا التاريخ أي 26 من تشرين الثاني 1915 إلى 21 ك1 تاريخ الجلسة الرسمية الثانية تتواصل المداولات غير الرسمية بين الجانبين ـــ ويتضح لنا من تقرير جديد أرسله السفير Cambon إلى رئيس الوزارة Briand عشية هذه الجلسة أن ثمة خطوطاً عريضة قد اتفق عليها إرضاءً للطموحات الفرنسية بحيث أن بعض المناطق السورية ستؤول إلى الملكية الفرنسية notre nouvelle possession doit compendre en toute propriété مثل متصرفية القدس ما عدا الأماكن المقدسة وولاية بيروت مع جبل لبنان وبعض نواحي ولايتي أضنة وحلب، بينما المناطق الأخرى من سورية ومنها دمشق وحلب ستضم إلى الحكم العربي ذي الاستقلال الشكلي لأن ما سوف تتمتع به فرنسا من امتيازات سياسية واقتصادية Privilèges politiques et écononiques reconnus ستؤمن لها ميزات أو فوائد السيادة الفعلية avantages pratiques de la souveraineté وهذا وضع يعني في الواقع نظام

المحميات حيث يراعي المستعمر الفرنسي ــ كما في تونس والمغرب ــ حساسية الشعور العربي في مظاهر الحكم.

فاعتماداً على هذه الصورة المبدئية تعقد الجلسة الثانية من المباحثات في 21 ك ١ 1915. حول أعمال هذه الجلسة لدينا تقرير أول بتاريخ الجلسة وهو بمثابة بروتوكول شبه رسمي سجل نقاط الحوار أو النقاش الذي دار بين الجانبين. وهناك تقرير ثانٍ أرسله السفير Cambon في اليوم التالي إلى رئيسه Briand حيث يوجز أهم وقائع الجلسة مع انطباعات أو ردة فعل المفاوض الفرنسي أي F.G.Picot. يجد المؤرخ في هذين التقريرين عناصر ذات أهمية للتحليل ولمعرفة خلفية ونتائج المفاوضات الأولية.

يحتوي التقرير الأول وقائع الحوار أو النقاش حول مصير المجال السوري الطبيعي والتاريخي معاً. فمن جهةٍ هناك طموحات العرب (أي الأمير حسين الهاشمي شريف مكة) في ضم بعض المناطق السورية إلى حكمهم Revendications des Arabes sur certaines parties de la Syrie ومن جهة ثانية هناك النظام البريطاني المقترح لتقسيم المناطق المعينة Régime proposé par les représentants anglais pour les divisions des régions proposées.

كان المفاوض الفرنسي قد أخذ رأي حكومته حول هذه الأمور أي حول الاعتبارات الجيواستراتيجية التي طرحها الجانب البريطاني. فإذا به يعترف بأهميتها وبضرورة الأخذ بها، إنما يطلب بالمقابل أن تعترف أيضاً الحكومة المتحالفة بقيمة وبأهمية الطروحات الفرنسية لا سيما فيما يتعلق بتطلعات الرأي العام الفرنسي في عمقها التاريخي الثابت فيما يخص العلاقات السورية الفرنسية. وهو لا يقبل إلّا بحدود معينة من التضحيات في المساومة المطروحة على بساط المباحثات. ولذا فإنه يتوجب على الجانبين أن يرسما بوضوح طبيعة وصيغة بعض التساؤلات، منها الثلاثة المثالية: ما هي المناطق التي ستؤول إلى السيادة الفرنسية؟

ما هي المناطق التي ستؤول إلى السيادة العربية إنما ضمن إطار دائرة النفوذ الفرنسية؟

ما هي الحقوق (droits) الاقتصادية والسياسية التي سيُعترف بها لفرنسا في هذه المناطق الأخيرة أو العربية؟

أما Nicholson فإنه قبل بجدول الأعمال هذا ولكنه أصرّ على أنه على فرنسا أولاً أن تبين مدى التنازلات التي تراها في التخلي عن مطامعها السورية الأصلية. فكان الجواب الفرنسي واضحاً، إذ أن Picot يعتبر قبول السيادة العربية بمثابة تنازل وجيه من قبل حكومته كما أنه يشدد في التأكيد على عدم اعترافها بأي نوع من الحقوق لشريف مكة وللعرب في قيليقية وفي فلسطين نظراً للأماكن المسيحية الموجودة فيها وفي جبل لبنان نظراً لنظامه الإداري المتميز، فيلاقي هذا الموقف الحازم تجاوباً كاملاً من قبل الجانب البريطاني لا بل يزيد Nicholson من تشدد نظيره الفرنسي في مطالبته المطلقة لقيليقية مع عينتاب ومرش وفي منطقتي ديار بكر وأورفة. ومن هنا يتطرق إلى صلب المباحثات والنقاش حول مصير ولايات سورية الداخلية أي دمشق وحلب والأقضية التابعة لهما. أما موقف F.G. Picot فهو صريح لا يبعث على أدنى التباس أو ريب.

لأنه يأسف للحل الذي سيفضي إلى تجزئة سورية procéder à un démembrement de la Syrie regrettable قصد إقامة دولة ذات مستقبل غامض إلى أقصى الحدود تشمل المدن الأربع الداخلية، إنما ضرورة النزول عند الإرادة البريطانية للمساومة تدعو إلى هذه التضحية مع الاحتفاظ بحق النفوذ المطلق على السيادة العربية. هذا مع المطالبة بتنازلات بريطانية على سبيل التعويض أو المعاملة بالمثل.

فبعد أن تباحث Nicholson بالأمر مع أعضاء الوفد ولا سيما مع Sir M Sykes نظراً لمعرفته العميقة بشؤون العالم العربي connaissance approfondie du monde arabe فإنه يقابل نظيره المفاوض الفرنسي بالصراحة ذاتها. يقتصر مدى التنازلات على مناطق الساحل الشمالية وتحديداً من إسكندرون إلى طرطوس، وما تبقى جنوبي طرطوس من الساحل فإنه سيضم إلى السيادة العربية أي إلى شريف مكة مع امتيازات النفوذ الفرنسية أي الاقتصادية والسياسية. فمن الطبيعي والحالة هذه أن يعارض F.J.Picot هذا الاقتراح فيما يتعلق خصوصاً بجبل لبنان لما يتمتع به من نظام إداري ذاتي ونظراً لتطلعات أهله إلى الاستقلال والسيادة بعد الحرب. فهي اعتراضات وجيهة يحاول sir M Sykes تفهمها فيقترح حل المشكلة اللبنانية عن طريق استفتاء للتعرف إلى حقيقة مطالب اللبنانيين. أما المفاوض الفرنسي فإنه ينكر فائدة مثل هذا الاقتراح لأسباب عديدة تمتُّ بصلةٍ إلى عمق الضغائن المترسخة بين مختلف أعراق وديانات وطوائف سكان الجبل اللبناني وتمتُّ أيضاً بصلةٍ إلى وحدة سورية الطبيعية التي تستنكر مثل هذه العملية الجديدة من التقسيم إذ يصرّح للمرة الثانية أنه لا يجد من دافع مقبول للموافقة على مثل هذا التقسيم الجديد

je n'y avais aucun motif valable pour consentir un nouveau démembrement de la Syrie فعلى الرغم من هذا الموقف الرافض يعيد Sir M.Sykes الكرة ويؤكد عزم بريطانية على ضم مناطق الساحل السوري إلى الدولة العربية العتيدة من جنوبي طرطوس إلى الحدود المصرية مؤكداً أن سكان هذا الساحل هم من العرب باستثناء الجزء اللبناني منه وأن للدولة العربية حاجة إلى مرافىء خاصة بها للتخلص من التبعية الفرنسية الشديدة . أما بيروت فإنها تمتاز بكونها المركز الثقافي الحقيقي لسورية حيث يتلقى نخبة العرب ثقافتهم في المعاهد الفرنسية . فيتوجب إذاً أن تبقى هذه المدينة ضمن دائرة السيادة العربية لا سيما وأن مفكري العرب يعترفون بحاجة دولتهم إلى مثل هذه المعاهد التي يتخرج منها قادتهم في المستقبل ، فلا بد إذاً من إلحاقها بالدولة العربية . فيؤكد Nicholson مع بقية أعضاء الوفد البريطاني وبشدة وجهة النظر هذه . فيرون أن يحافظ لبنان على نظامه الإداري المعترف به على أن يرأس مجلسه الإداري حاكم فرنسي فيبقى الإقليم مع الساحل علاوة على بيروت وطرابلس في حكم السيادة العربية الشكلية «Et la province ferait nominalement partie de l'Arabie comme Tripoli, Beyrouth et la côte».

أما F.G.Picot فإنه يكرّر رفضه لمثل هذا المخطط لاستحالة دعمه من حيث القانون ومن حيث الواقع . ويشدّد على ضرورة إبقاء بيروت ضمن إطار الممتلكات الفرنسية نظراً لأهمية المدارس والمؤسسات الفرنسية كماً ونوعاً ، لا بل يأخذ المفاوض الفرنسي على عاتقه الدفاع عن طموحات اللبنانيين في طلب ضم بيروت وطرابلس وسهل البقاع إلى جبلهم وفي طلب الاستقلال والسيادة لأسباب سياسية واقتصادية حيث أنه بدونها يتعذر عليهم إنشاء دولة قابلة لاستمرارية الحياة . فلم يجد من قبل الجانب البريطاني أي تجاوب ورضاً إذ عاد Nicholson وأكد على ضرورة التمسك بالرؤية الداعية إلى ضم مصير لبنان والمناطق الطامع بها إلى الدولة العربية ثم عرض على نظيره الفرنسي أن يطلع حكومته في باريس على هذا المخطط إجمالاً وتفصيلاً ، مقارناً على سبيل الإقناع بين وضع المناطق السورية التابعة مستقبلاً للنفوذ الفرنسي ووضع البلاد المصرية التابعة حالياً للإدارة البريطانية فيراها هو في حالة أفضل . وإذ قبل F.G.Picot إبلاغ حكومته بالمشروع البريطاني عرض طرح القضية الفلسطينية على بساط البحث . فاكتفى Nicholson بالتصريح على أنها قضية جدّ معقدة ويقتضي أن يبقى التباحث بشأنها لكونها محفوظة réservée إلى جلسة خاصة لا سيما أن S.M.Sykes تابع أن لحكومته طروحات حول ضرورة إيجاد منفذ إلى البحر للمناطق العربية الواقعة في دائرة النفوذ البريطاني . فوافق

المفاوض الفرنسي شرط أن تتمتع حكومته بحق مراقبة الساحل من قبل أسطولها إلى الحدود المصرية . ولم يرَ Nicholson سبباً للاعتراض على هذا الاقتراح .

وختاماً وعن طلب F.G.Picot يوضح نظيره البريطاني Nicholson تصور حكومته لحدود المناطق السورية التي ستحصل عليها فرنسا في صيغة السيادة الكاملة Les limites données à la France toute souveraineté أنها تبدأ شمالاً من الساحل من رأس Anamour وتتبع خط قمم جبال طوروس غرباً إلى مرش ثم Modu- kapour ثم Arghana إلى علو Bitlis ثم تنحدر إلى قرب خط حديد بغداد وتتبع مساره إلى الغرب مع ضمه إلى الدولة العربية la laissant à l'Arabie ثم تتجه هذه الحدود إلى Beredjik فعنتاب ومنها تتجه إلى الجنوب من خط حمص إلى حماة ومنها إلى البحر مقابل جزيرة أرواد . أما منطقة النفوذ الفرنسية فإنها تبدأ قليلاً شمالي حيفا فتشمل ولايات بيروت ودمشق ولبنان الموسع (Le Liban agrandi) والجزء الأكبر من ولاية حلب مع متصرفية دير الزور. فتبقى قضية الموصل وكركوك محفوظة لنقاش لاحق على غرار قضية فلسطين . هذه هي وقائع الجلسة الرسمية الثانية كما جاءت في التقرير الذي وضع في تاريخ عقدها أي في 21 من ك1.1915 .

أما التقرير الثاني الذي رفعه السفير Cambon إلى رئيس الوزارة Briand في اليوم الثاني أي بتاريخ 22 ك1 فإنه يتطرق إلى نواح أكثر شمولاً كما أنه يحلل أهم النتائج التي توصل إليها النقاش من حيث الواقع الراهن ومن حيث توقعات أو استشراف المستقبل الجيواستراتيجي . فبادىء ذي بدء يوضح Cambon الدور الذي قام به النائب في البرلمان Sir Sykes باعتباره خبيراً مخضرماً يعرف شؤون البلاد العربية خير معرفة إذ أنه تجول في جميع أرجاء المشرق العربي زهاء عشرين عاماً . فهو الذي برز خلال المباحثات والنقاش وهو الذي أقنع Nicholson بدرجة ما إلى تبني طروحات العرب «والاستعماريين البريطانيين» impérialistes anglais المتطرفة والأكثر راديكالية . أما المفاوض الفرنسي فقد حصل على بعض النتائج الإيجابية على الرغم من التنازلات التي اضطر أن يسلّم بها للحفاظ على صفة التضامن في التحالف القائم . وتطرق السفير إلى بحث نقاط المساومة التي غدت تتبلور معالمها في نواحيها الإيجابية والسلبية مبيناً السبل لتخطي العقبات التي تعرقل خطوات المسار الجديد .

فقد استطاع F.J.Picot أولاً أن يثبت لفرنسا حق الملكية المطلقة Souveraineté Française على مناطق عديدة هي قيليقية والسهول الخصبة التابعة لأضنة ثم الإسكندرون

وكانت موضوع منافسة شديدة في الماضي مع بريطانيا. ثم ديار بكر ومناطق Arghana و Madu الغنية بالمعادن. وأن ثمة مناطق أخرى كبيرة ذات قيمة بالغة ستبقى تابعة للنفوذ الفرنسي من حيث الاقتصاد والسياسة بصورة فائقة ولو أنها ستضم إلى السيادة الشكلية العربية إلى شريف مكة Souveraineté nominale du chérif de la Mecque.

فيما يتعلق بلبنان فقد اقترح أن يوسّع الجبل بحيث يشمل بيروت والبقاع على أن يحافظ على نظامه المتميز في إطار التنظيم الجديد أي كإقليم خاص تابع للدولة العربية ومع حاكم فرنسي على رأسه Le Liban accru constitué en une province spéciale de l'Arabie et conserverait son régime privilégié وقد أخطر المفاوض F.G.Picot أن يقبل بعرض هذا المشروع على حكومته كي يتابع مسيرة المباحثات ولكي يضمن ما حصل عليه من تنازلات مكتسبة من قبل نظيره البريطاني. بعد عرض خطوط هذا المشروع يبحث السفير Cambon في نواحيه الإيجابية والسلبية نظراً لتطلعات الجماعات المسيحية في لبنان ولطموحات الرأي العام الفرنسي سيما وأن لبنان هذا الجديد سيتبع لسيادة عربية ولو كانت شكلية هي سلطة شريف مكة الهاشمي نسيب الرسول، فيخشى أن ترفض المشروع جميع هذه الفئات المعنية بمصير لبنان ما بعد الحرب. ويسترسل السفير في إظهار تبعات هذه النواحي السلبية من المشروع البريطاني بغية رفضه شرط ألّا يتوقف مسار المفاوضات لإيجاد حل مُرضٍ للمستقبل اللبناني ولقضية المنفذ أو الميناء الذي تطالب به بريطانيا على الساحل السوري جنوبي حيفا.

وكان من الطبيعي أن ينتظر المفاوض التعليمات التي طالب بها السفير لمتابعة سير هذه المباحثات. يلاحظ المؤرخ أن F.G.Picot سوف يتابع حثيثاً مداولاته مع الجانب البريطاني إنما في إطار جديد وتبعاً لمنهج مبتكر اقترحه عليه عقب الجلسة زميله S.M.Sykes، ويتلخص في أن ينفردا في متابعة النقاش دون بقية أعضاء الوفد البريطاني إلى أن يتوصلا إلى صيغة مرضية من الوفاق يشمل جميع نواحي المشكلة السورية والعربية وعندئذٍ يرفع الطرفان ما توصلا إليه من نتائج إيجابية إلى حكومتيهما.

III- نهج جديد في المفاوضات = مباحثات سايكس بيكو ونتائجها

جرت هذه المرحلة الجديدة من المفاوضات الثنائية منذ تاريخ 22 من ك1 1915. وما يسمى باتفاقات سايكس– بيكو هو نتيجة هذه المداولات ما بين المفاوضين البريطاني سايكس والفرنسي بيكو. لدينا في الملف الوثائقي تقرير شامل عن هذه

المباحثات بتاريخ 3 ك2 .1916 عند التوصل إلى حل مُرضٍ لجميع عناصر الخلاف التي ظهرت وتفاقمت خلال الجلسات والمداولات السابقة، وكانت مواقف متعارضة لا بل متطرفة إلى حد التناقض الكلي. أما هذا الحل التوفيقي أو المساومة بين الدولتين الاستعماريتين فإنه يكرس معاً التجزئة للمجال السوري والتبعية للسلطة العربية كما سنرى.

وقبل أن نتناول تحليل التقرير الشامل الذي وضعه F.G.Picot بتاريخ 3 ك2 .1916 مرفقاً بمذكرة مشتركة موقعة من كل من الجانبين أي سايكس وبيكو بتاريخ اليوم التالي أرى من الضروري أن أذكر بعض الأحداث الهامة التي لازمت هذه الفترة القصيرة أي ما بين 22 من ك1 .1915 و 4/3 ك2 .1916 .

كان الشريف حسين أمير الحجاز لا يزال يراسل المفوض السامي البريطاني في مصر مكماهن Mc Mahon حول مصير الساحل السوري لا سيما بيروت وجبل لبنان متنازلاً عن السيادة العربية المطلقة (في 1 من ك2 1916) وهو يداعب نفسه الساذجة في غرور الخلافة الإسلامية أو الإمبراطورية العربية كبديل للخلافة وللإمبراطورية العثمانية. أما بريطانية صديقته الماكرة فإنها توقع معاهدة مع مناوئه العربي عبد العزيز سعود أمير نجد في 26 ك1 1915 حول نظام تسوية أخرى تتعارض مع مطامع الحسين في شبه الجزيرة العربية وفي بقية الأراضي العربية التابعة للحكم العثماني. أما الحلفاء الثلاثة — من روس وفرنسيين وبريطانيين — فكانوا هم أيضاً يتابعون مفاوضاتهم حول مبادرة ما سُمّي بمبادرة جمال باشا والي سورية فيما يتعلق بمستقبل البلاد السورية والعربية التابعة لسلطته والرامية إلى قطع علاقاته مع السلطات المركزية العثمانية في الآستانة وتوليه الحكم الذاتي في إطار تحالف جديد وموسع يخرج بلاد ولايته الذاتية من التحالف الألماني — العثماني. إن الوثائق كثيرة التي تثبت على غرابتها حقيقة هذه المباحثات التي ستتوقف عندما ينتهي سايكس وبيكو من إيجاد حل مُرضٍ للتسوية الثنائية. أما من حيث الوضع العسكري: (يكفي أن نذكر نهاية الحملة المشتركة الفرنسية — البريطانية بعد إخفاقها في معارك الدردنيل Gallipoli) فتغادر الجيوش ساحة القتال خلال هذه الفترة بعينها بعد أن منيت بخسائر فادحة من قتلى يزيد عددهم عن المائة والخمسين ألفاً عدا المرضى والمفقودين وعددهم يزيد عن عدد القتلى. فعلى أثر هذا المنعطف الخطير من المجابهة المسلحة في إحدى الجبهات الشرقية الأكثر أهمية يقوم وزير الدفاع البريطاني lord Kitchener برحلة تفتيشية إلى الجبهة المصرية ويعين الجنرال Murray بتاريخ الفاتح من ك2 1916 قائداً عاماً لجميع القوى البريطانية في

حوض البحر الأبيض المتوسط مع قاعدة عامة للعمليات العسكرية أقيمت في الإسماعيلية للدفاع عن قناة السويس ولبدء الاستعدادات للحملة المخطط لها ضد الأراضي السورية .

أما مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو فإنهما مافتئا يناقشان المواضيع المطروحة . وقد اتفقا منذ البدء على اتباع نهج المرونة مع الإرادة الصادقة للتوصل إلى النتيجة المتوخاة تاركين جانباً موقف التطرف أو التعنت الذي لا يجدي نفعاً إنما يعمق الفجوة القائمة من المنافسة العقيمة للسيطرة المنفردة على المجال السوري أو العربي . فانطلاقاً من هذه النية التعاونية ومن هذا الأسلوب في التعامل توصل الجانبان إلى نتائج مرضية هي **المساومة الاستعمارية المعروفة باسميهما** . ففي هذا التقرير الشامل الذي وضعه F.G.Picot بتاريخ 3 من ك2 1916 نتعرف على مواضيع النقاش وعلى النتائج الأولية أو المبدئية من المفاوضات . أما المذكرة التي وقعها الطرفان في اليوم التالي فإنها توضح خطوط خلفيات المساومة أو الأسباب التي دفعتهما إلى تجاوز الصراع وإلى التضامن في السيطرة الكاملة على المجال السوري سواء عن طريق الحكم المباشر والمطلق أو عن طريق الحكم غير المباشر أو المقنع عبر السيادة العربية الهاشمية .

1- تقرير F.G.Picot أو المداولات الثنائية ونتائجها الأولية :

تواصلت اللقاءات اليومية في مقر السفارة الفرنسية ماعدا الجلسة الأخيرة التي عقدت في مقر وزارة الخارجية البريطانية . بحثت المواضيع المعروفة المدرجة على جدول الأعمال ضمن إطار الاتفاق الأساسي وهو السيطرة المشتركة على الأراضي السورية سواء بالاستيلاء القطعي أو السيادة المطلقة أو بالنفوذ الفعلي أو السيادة الشكلية العربية .

ففي الحالة الأولى : تنازل Sykes عن متطلبات حكومته السابقة فيما يتعلق بمصير لبنان وبيروت والبقاع إذ قبل أن تنضم هذه المناطق إلى مجال السيادة الفرنسية أو الملكية الذاتية Je consenti... à la mise de cette région sous la souveraineté française إنما أبدى المفاوض البريطاني تحفظات كثيرة واعتراضات وجيهة عديدة فيما يتعلق بمصير مدينة طرابلس وبمشروع الخط الحديدي التابع لها ، لأنه اعتبر ميناء طرابلس المنفذ الوحيد الذي يتيح للدولة العربية «L'Arabie» أن تصدر محاصيلها إلى الخارج . أما F.G.Picot فإنه دافع بضراوة عن وجوب توحيد الساحل السوري من الشمال حتى مدينة صور الذي سيؤول إلى السيادة المباشرة الفرنسية . فإزاء هذا

التباين العميق حول قضية مدينة وميناء طرابلس والأقضية التابعة لها اتفق الطرفان على أن تبقى هذه المشكلة معلّقة إلى أن يتم مستقبلاً اتفاق ما بين الجانب الفرنسي والجانب العربي (أو الشريف حسين) لإيجاد منفذ إلى البحر يراعي المصالح المشتركة الفرنسية والعربية .

أما في الحالة الثانية : حول تحديد مدى اتساع النفوذ الفرنسي في مناطق السيادة الشكلية العربية فقد أبدى المفاوض البريطاني تسامحاً كبيراً في تنازلاته حيث أن الحدود الجنوبية لم تقتصر كما في المشروع القديم على نقطة البداية من حمص حتى دير الزور إنما من خط يبدأ جنوبي مدينة صور فيصل إلى بحيرة طبريا ومنها شرقاً إلى أن يصل إلى نهر الفرات على مستوى الوردي Wardi جنوبي دير الزور . وبعد نقاش جدي قبل Sykes بضم منطقة جبل الدروز وسهوله الخصبة إلى الدولة العربية التابعة للنفوذ الفرنسي أملاً في أن تصبح هذه المنطقة مع سكانها مركز دعم فرنسي ومقاومة ضد الحكم العربي . إن نص التقرير واضح فاضح بهذا الشأن : Outre la richesse agricole de ce canton les populations qui le peuplent sont assez importantes et leur pays pourrait éventuellement devenir dans certaines circonstances un appui pour notre action contre le possesseur de la Syrie...

أما منطقة شرقي دير الزور فقد بقيت في الماضي دراستها محفوظة أما الآن فقد أبدى Sykes تسامحاً كبيراً يدعو للدهشة إذ عرض استعداده لتوسيع منطقة النفوذ الفرنسية إلى الموصل والحدود إلى مجرى الزاب الكبير ما عدا منطقة كركوك . وبعد مناقشة طويلة تم الاتفاق على أن تصل الحدود الفرنسية إلى مجرى الزاب الصغير فتبقى آبار بترول Shergat ضمن الحصة الفرنسية . إلّا أن المفاوض البريطاني أصر على أن تقبل الحكومة الفرنسية بمد نفوذها إلى المنطقة النسطورية région nestorienne الواقعة شمالي شرقي نهر دجلة إلى حدود فارس (إيران) ، كي لا تتصل حدود المناطق البريطانية مباشرة بالتصاقها مع الحدود الروسية فتأمن خطر عدوان روسي مباشر عليها . وإلّا فسوف يتوجب على بريطانيا أن ترسم لنفسها حدوداً طبيعية بعيدة عن الحدود الروسية هي بالطبع مناطق الموصل التي ستبقيها ضمن مناطق نفوذها الخاصة . بعد الموافقة على هذا العرض البريطاني تقدم Sykes أيضاً بشرطين هما بمثابة تحفظات سابقة :

(1) تدبير تصالحي بين الدولتين يضمن لبريطانيا كل ما من شأنه أن يمنح تدفق مياه دجلة والفرات إلى جنوبي البلاد .

(2) نظام تجاري خاص لصالح بريطانيا في الإسكندرون وإنشاء خط حديدي يبنى بعد الاتفاق بين الدولتين فيؤمن المواصلات بين بغداد والبحر الأبيض المتوسط .

وقد قبل F.G.Picot أن يعرض هذين الشرطين على حكومته ، لا سيما وأنه كان على علم يقين باهتمام بريطانيا بتأمين امتلاك ميناء على الساحل السوري مع إنشاء خط حديدي يربطه مع بغداد ــ والكل كان يطمع بالحصول على ميناء الإسكندرون ــ فحسم النقاش بعد مشادة شديدة إذ عرض Sykes للمتشددين من مختلف الوزارات بديلاً هو ميناء حيفا . وقد اطمأنوا إلى هذا الحل البديل رغم اعتراض Picot وتقديمه بديلاً آخر هو مدينة غزة . ومما زاد الطين بلة خلال النقاش طرحُ نظيره البريطاني ولو عَرَضاً قضية مصير فلسطين السياسي باستثناء الأماكن المقدسة ، إذ طلب Sykes أن تستأثر حكومته بالنفوذ على هذه المنطقة . فتحاشياً للبت في قضية مصير فلسطين قبل المفاوض الفرنسي بالتنازل عن ميناء حيفا مع خليج عكا شرط أن تبقى منطقة فلسطين تابعة لإشراف دولي ، فتمتد حدود هذه المنطقة الفلسطينية من الساحل السوري عند نقطة تبعد 15 ميلاً شمالي حيفا فتسلك خطاً إلى الشرق حتى جنوبي بحيرة طبريا ثم تنعرج مع نهر الأردن إلى البحر الميت ثم غرباً إلى غزة . فعندما نتكلم عن الإشراف الدولي نعني في الواقع وتبعاً لنص التقرير أن منطقة فلسطين هذه ستبقى منطقة محايدة neuturalisée أي خارجة عن دائرة مناطق النفوذ الاستعماري لدولة ما فتشرف على إدارتها هيئة دولية أو مجلس إداري مؤلف من أعضاء يمثلون حكومات فرنسا وبريطانيا وروسيا وإيطاليا والجماعات المسلمة أو الأمة الإسلامية La Palestine neutralisée sous le contrôle d'une administration internationale comprenant les repésentants de la France et des musulmans) فيحق لبريطانيا أن تؤمن لذاتها عبر هذه المنطقة المحايدة أي عبر فلسطين هذه ممراً لبناء خط حديدي على نفقتها الخاصة قصد نقل جيوشها وفق ما يناسبها (transporter ses troupes quand il lui conviendrait) فقد رضي Sykes بهذا الحل بعد أن أخذ رأي مختلف الإدارات المعنية على أن يعرض زميله الفرنسي هذه القضية أي قضية ميناء حيفا ومستقبل فلسطين على حكومته .

فختاماً لهذه المباحثات وضع الجانبان خريطة جسَّدت الاقتراحات كما وضعا صيغة مشتركة أوجزت أهم ما نوقش من أفكار وما توصلا إليه من مقترحات على أن تعقد جلسة ختامية في مبنى وزارة الخارجية البريطانية لوضع الصيغة النهائية بعد أن تكون الحكومة الفرنسية قد انتهت من بحثها ودراستها .

ففي تقويم أولي لمباحثاته يؤكد F.G.Picot أن النتائج كانت جد مرضية . فهي إذا ما برزت إلى حيز الوجود ستتيح إيجاد فرص للعمل في المشرق العربي . أي ستؤمن تعزيز النفوذ الفرنسي ونشر اللغة بحيث تستطيع دولة فرنسا أن ترسخ أقدامها لمدة طويلة وقد تكون نهائية . فيقترح إذاً أن تسارع الحكومة إلى إعلان قبولها سيما وأن الطرف البريطاني حريص هو أيضاً على بلوغ الهدف ذاته فيتسنى له متابعة المفاوضات مع الجانب العربي . فما من أحد يستطيع التكهن بالمستقبل وبما سينطوي عليه من مفاجآت قد تتعارض ومصالح الحلف أو تمنع العمل المشترك . فلا بدّ إذاً من الاستجابة السريعة للظروف المواتية الراهنة . وكل تقاعس قد يُعَدُّ موقفاً سلبياً لما فيه من التغاضي ومن عدم التبصر . وقد لا تعوّض ظروف المستقبل المغانم المكتسبة اليوم . ففي هذا التحذير دعوة ملحة إلى العمل .

2- المذكرة المشتركة الموقعة من قبل المفاوضين Sykes, Picot بتاريخ 4 ك1916 2 :

لخصت هذه المذكرة مجمل عناصر المشكلة السورية والعربية حسب منظور الدولتين . فاحتوت على أهم تطلعات الأطراف المعنية كما سعت إلى التوفيق بين المطامع الخاصة . وعلى ضوء هذه الاعتبارات صيغت اقتراحات لحلول وسط . فهي جميعها توضح ما لهذه المساومة الاستعمارية من أبعاد جيواستراتيجية جلية المعالم .

I- ملاحظات تمهيدية . مطالب الأطراف المعنية . بغية التنسيق بينها

(A) المطلب الفرنسي : يتفرع في الأمور التالية : إيجاد بديل يعوض الأضرار وخسارة النفوذ الناجمة عن انهيار وعن اقتسام الدولة العثمانية ـــ تأمين المكانة التاريخية المتكسبة في سورية ـــ ضمان الظروف لتحقيق الطموحات الاقتصادية .

(B) المطلب العربي : الاعتراف بالهوية القومية ـــ حماية العرق (race) أو الأمة من الطغيان الأجنبي (أو التركي) ـــ تهيئة الظروف المواتية لاسترداد المكانة والعمل في مضمار التقدم الحضاري العالمي .

(C) **المطلب البريطاني** : صيانة الوضع الراهن القائم في الخليج (الفارسي) ـــ تهيئة الفرص لتنمية جنوبي بلاد ما بين النهرين ـــ تأمين طرق المواصلات البرية التجارية والعسكرية ما بين الخليج (الفارسي) والبحر الأبيض المتوسط ـــ تأمين منطقة نفوذ كافية لإنشاء مؤسسات صحية ملائمة وأماكن جبلية صالحة للاصطياف للعاملين في مشاريع الري في بلاد ما بين النهرين بما فيها العناصر البشرية المحلية الكافية والمؤهلة للاضطلاع بالمهمات الإدارية ـــ الحصول على تسهيلات تجارية في المناطق المتنازع عليها .

(D) **أخيراً تنسيق جميع هذه المطالب السابقة** مع طموحات الجماعات الدينية العقائدية (أو الضميرية) أعني المسيحيين والمسلمين والموسويين (israélites) فيما يتعلق بالوضع الخاص لمدينة بيت المقدس وللأماكن المقدسة القريبة منها .

II- **ضرورة التحلي بروح توفيقية** للبلوغ إلى تسوية مرضية تحقق التنسيق والانسجام بين المطالب المختلفة .

(A) **الرغبات الفرنسية** : للأمة الفرنسية مصالح رئيسية هي التالية :

1- يُنظر إلى الفرنسيين منذ العهود البعيدة أنهم أنصار الديانة المسيحية الكاثوليكية والمدافعون عن حقوق المنتمين إلى الكثلكة في الإمبراطورية العثمانية على وجه العموم والمدافعون عن الموارنة في لبنان بنوع أخص إثر الحملة الفرنسية عام 1860

2- لقد قامت فرنسا بدور بارز في تنمية الثقافة بين المسيحيين والعرب المسلمين على حدٍ سواء في المعاهد التعليمية خلال القرن الأخير ولا سيما في ولايات حلب والموصل وبيروت ودمشق .

3- فاعتماداً على هذه العوامل السابقة تطور الرأي العام الفرنسي إلى حد أنه يتطلع بقوة إلى حركة التوسع الفرنسي في سورية وفلسطين . وقد دعم هذه الحركة التوسعية في الرأي العام انتشار شبكة الخطوط الحديدية (الفرنسية) في سورية مما زاد من أهمية هذه العوامل ومن قوة الرأي العام كعنصر دائم لتطلعات فرنسا حيال المجال السوري لا بل وحيال مناطق أخرى من المشرق نظراً لمشاركة رأس المال الفرنسي في مشروع خط بغداد الحديدي ونظراً لبنود القرض المالي الفرنسي العثماني لعام 1914 .

4- فاعتماداً على ما تقدم من الحيثيات فإن الحكومة الفرنسية تعتبر نفسها على حق في الظروف الراهنة في سعيها إلى هيمنة تجارية وسياسية في منطقة تمتد جنوباً ضمن خط

يربط العريش إلى قصر ايشرين Ksar- Y- Shrin وشمالاً من خط يبدأ من القمة الوسيطة من سلاسل طوروس بالقرب من رأس Anamour وينتهي شرقاً بالقرب من Khosbet .[1]

(B) الرغبات العربية :

1- رغم انقسامهم في الأمور الدينية والجمركية (؟) وفي العادات الاجتماعية والحواجز الطبيعية الجغرافية فإن مجموع الشعوب في شبه الجزيرة العربية والشعوب الناطقة بالضاد في الأقاليم الآسيوية للدولة العثمانية تشهد برغبتها الملحة بالوحدة .

2- يعترف أقطاب هذه الحركة أنه يتعذر إقامة دولة عربية مركزية لأنها لا تنسجم مع طبيعة العبقرية الوطنية العربية avec le génie national arabe ولأنها تستحيل مع المقتضيات المالية والإدارية ـــ إلا أنهم يرون أن اتحاداً كونفيدرالياً من دول تتكلم اللغة العربية قد ينشأ إذا ما ضمنوا حماية فاعلة ضد السيطرة العثمانية الألمانية . ومثل هذا الاتحاد الفيدرالي ينسجم مع رغبتهم في حرية العرق ويطابق عاداتهم السياسية الطبيعية leurs habitudes politiques actuelles, le désir de liberté de leur race .

3- وتتمثل الرؤية المثالية عند أقطاب هذه الحركة في إقامة اتحاد كونفيدرالي لدول في ظل إدارة أمير عربي يشمل على وجه التقريب شبه الجزيرة العربية والولايات العثمانية هي البصرة وبغداد والقدس ودمشق وحلب والموصل وأضنة وديار بكر والساحل تحت حماية فرنسا وبريطانيا العظمى . وعلى هذه الدولة أن تتعهد باختيار هيئة المستشارين الإداريين من رعايا الدولتين أصحاب الحماية ويمنحهما تسهيلات خاصة فيما يتعلق بالتعهدات (المشاريع الكبرى) والتنمية الصناعية .

(C) الرغبات البريطانية :

لقد حددت هذه الرغبات مع أسبابها وأهدافها في فقرة الملاحظات التمهيدية .

يكفي هنا القول أن الحل المثالي في منظور بريطانية يتمثل في إنشاء رقابة إدارية وفي الأفضلية للمشاريع التي ستقام في منطقة يرسمها خط حدود يبدأ من عكا ويصل إلى تدمر ثم إلى رأس العين فإلى جزيرة عمر Djeziret Omar ثم زاخو فأماديا فرواندوز Ruwanduz علاوة على امتلاك الإسكندرون وأراضي داخلية كافية لربط البحر الأبيض المتوسط بوادي الفرات مع الحقوق في تشييد خط حديدي يربط بغداد بالإسكندرون . كما تتمتع بريطانيا بحق الفيتو Veto ضد مشاريع الريّ الرامية إلى تحويل المياه من جنوبي بلاد ما بين النهرين détouner l'eau de la basse Mésopotamie .

(D) المصالح الدينية الدولية intérêts religieux internationaux

يجب مراعاة المبادىء التالية فيما يتعلق بالقدس وبالأماكن المقدسة :

1- يحظى الرهبان اللاتين والأرثوذكس بالحقوق نفسها في فلسطين .

2- يعنى أعضاء الطائفة الإسرائيلية membres de la commauté israélite في العالم كله باهتمام يتعلق بالضمير والعاطفة لمستقبل هذا البلد yntérêt de concience et de sentiment à l'avenir de ce Pays .

3- يمثل جامع عمر بعد مكة المكرمة المكان الأعلى قداسة والأكبر جلالاً في الإسلام . ولذا فالحل الوحيد هو في وضع هذا الجامع تحت رقابة المسلمين المطلقة كما يقتضي أن يحصل رئيس الاتحاد الكونفيدرالي العربي على مقام متساوٍ مع بقية أعضاء هيئة إدارة فلسطين Une part égale dans l'administration de la Palestine .

III- الحلول المقترحة . الخطوط العامة للاتفاق المقترح هي التالية :

(A) **فيما يتعلق بالعرب** : استعداد فرنسا وبريطانيا للاعتراف بما تقدم ولحماية اتحاد كونفيدرالي لدول عربية في المناطق A,B تقام تحت سلطة عليا لرئيس عربي : Une confédération d'Etats arabes sous la suzeraineté d'un chef arabe فتحصل كلٌّ من فرنسا في المنطقة A وبريطانيا في المنطقة B على الأفضلية في حقوق التعهدات والقروض المحلية Priorité dans les droits d'entreprise et dans les emprunts locaux .

تزود كل من فرنسا في المنطقة A وبريطانيا في المنطقة B وحدهما الهيئة بالمستشارين وبالموظفين الأجانب عند طلب الاتحاد الكونفيدرالي العربي .

(B) سوف تتمتع كل من فرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا في المنطقة الحمراء بحق إقامة ما ترغبانه من إدارة أو رقابة مباشرة أو غير مباشرة .

(C) **ستقام في المنطقة السمراء إدارة دولية** تقرر شكلها بعد أخذ رأي روسيا وبعدها (روسيا) : رأي إيطاليا وممثلي الإسلام .

(D) **تمنح بريطانيا** ميناء حيفا وميناء عكا ضمان أو حق كمية من المياه تؤخذ من المنطقة A لمشاريع الري في المنطقة B ، سيصار إلى اتفاق بين فرنسا وبريطانيا فيما يتعلق بوضع الإسكندرون التجاري وبتشييد خط حديدي يربط بغداد بالإسكندرون .

(E) لبريطانيا الحق في بناء وإدارة وملكية خط حديدي يربط حيفا أو عكا بالمنطقة B . ولها الحق الدائم بنقل جيوشها على هذا الخط في كل وقت .

توقيع فرنسوا جورج بيكو ومارك سايكس في 4 من كانون الثاني 1916 .

3- المداولات الأخيرة بين المسؤولين في الحكومتين الفرنسية والبريطانية .

كان رئيس الوزارة الفرنسية Briand يتابع باهتمام سير هذه المباحثات . وقد عرض عليه أهم معالمها السفير Cambon خلال زيارة قصيرة قام بها إلى باريس في أوائل العام 1916 ، ولم يلبث Briand أن أجابه بتاريخ 5 من كانون الثاني 1916 موضحاً موقف الحكومة من البنود الأساسية التي قد تحتاج إلى بعض التعديلات مع الموافقة المبدئية على أهم النتائج . رأى Briand أنه في مصلحة فرنسا أن يسرع المفاوض في إتمام سير المباحثات لضمان تحقيق ماوصلت إليه من نتائج إيجابية ومرضية خشية أن تتغير الظروف الراهنة . فقد يصرف الشريف حسين النظر عن مفاوضاته مع البريطانيين تحت تأثير أجنبي (يعني به ألماني) كما أن بريطانيا قد ترفض الالتزام بالتعاقد إذا تبين لها أن الهدف الذي تبتغيه يستحيل تحقيقه (أعني إنشاء إمبراطورية عربية تابعة لنفوذها ومعادية للحلف الألماني ــ العثماني) كما أن بريطانيا قد تكتفي ببلوغ بعض أهدافها الخاصة بمعزل عن التضامن الفرنسي إذا تعذّر الوصول إلى الأهداف المشتركة الكاملة . ولذا يتوجب على المفاوض الفرنسي أن يسعى جاهداً بغية تأمين التضامن الوثيق بين الحليفين في إطار التنازلات المتبادلة . فانطلاقاً من هذه المبادىء الأساسية يعطي الرئيس Briand تعليمات عملية في صيغة دقيقة هي التالية :

(1) على المفاوض أن يأخذ علماً بما تم الوصول إليه من اعتراف بالحقوق لصالح فرنسا .

(2) أن يطالب بمزيد من التنازلات وهي كناية عن تعديلين طفيفين . جنوبي منطقة النفوذ الفرنسية تأمين الحصول على موقع تدمر التي تقع في مخطط السكة الحديدية المتوقع تشييدها بين دمشق والفرات باتجاه Kerkesieh . وشمالي هذه المنطقة تعديل الحدود جنوبي Dercude وإلى جبال طوروس السفلى Anti- Taurus حيث تصبح الحدود الولاية هي حدود لمنطقة النفوذ ذاتها تحاشياً لكل نقاش لاحق حول هذا الموضوع .

(3) محاولة الحصول على نظام مشترك فرنسي بريطاني في ميناء حيفا وفي خط الحديد الذي سيصل إليها من الداخل (أي عبر فلسطين المحايدة) يتيح للطرفين التمتع بضمانات كاملة على الأصعدة كافة ، الاقتصادية والعسكرية والسياسية .

(4) فيما يتعلق بفلسطين اقتراح اقتسامها ثلاث حصص.
الحصة الأولى: تكون لصالح فرنسا وتشمل ناحية السامرة وشمالي فلسطين ماعدا متصرفية القدس. الحصة الثانية تابعة لنظام دولي وتضم متصرفية القدس. أخيراً الحصة الثالثة لصالح بريطانيا تشمل جنوبي فلسطين إلى حدود مصر الدولية في صفة السيادة البريطانية. ويرى Briand في هذه الاقتراحات استجابة لأهم مرامي البريطانيين الذين يريدون إبعاد حلفائهم الفرنسيين عن حدود مصر وخلق منطقة عازلة وحاجزة بينهم وبين الفرنسيين هي الدولة العربية L'Arabie والأماكن المقدسة الإسلامية. فيضمنون بالنتيجة منفذاً طبيعياً للخط الحديدي المنوي ربطه بالبحر الأبيض المتوسط في ظروف تكفل لهم حرية التصرف التام والتسهيلات الاقتصادية المبتغاة. وكان على المفاوض أن يبذل جهده حتى الحد الأقصى لإقناع الطرف البريطاني بالاقتراحات الفرنسية حول المجال الفلسطيني شرط ألا تتوقف مسيرة المباحثات الجارية، فيؤخذ عندئذٍ علمٌ بالمواقف الراهنة ويُرجع إلى رأي الحكومتين في اتخاذ القرار النهائي الحاسم.

قد تابع F.G. Picot مباحثاته في لندن طبقاً للتعليمات الجديدة الصادرة من رئيس الوزارة Briand دون أن يحصل على التعديلات المقترحة إلّا فيما يتعلق بالمناطق الدرزية، لأن مسؤولي الوزارات والإدارات البريطانية المعنية قد أشبعوا هم أيضاً هذه القضايا درساً وأبدوا بآرائهم واعتراضاتهم وبتوجيهات خاصة، مما أدى إلى نوع من الفوضى الفكرية نظراً لتباين ولعمق طروحات هذه الجهات المعنية. ويستدل من تقارير للسفير Cambon بتاريخ 20 و 21 و 31 من كانون الثاني 1916 أن هذه الحالة قد عرقلت إلى حدٍ ما سير المباحثات سيما وأن موادها المتشعبة والبالغة الأهمية تتصل بمرامي وبأهداف ذات أبعاد اقتصادية وجيواستراتيجية تشمل مجالات الشرق الأوسط العربي الواسعة الأطراف من الخليج شرقاً والبحر الأحمر ومصر جنوباً إلى البحر الأبيض المتوسط غرباً ذُكر في إطارها على سبيل المثال لا الحصر مصير جزيرة قبرص وخليج الإسكندرون وامتداد خط حديد بغداد إلى البصرة فالكويت والهيمنة الفعلية على البحر الأحمر مع جزر فرسان îles farsan وأخيراً وليس آخراً السيادة على الولايات السورية ومتابعة سير المحادثات مع الشريف حسين.

علاوة على هذه المناقشات الداخلية يتضح من تقرير آخر للسفير Cambon بتاريخ 5 من شباط 1916 إلى Briand أن الجدال حصل أيضاً بين الجانب الفرنسي أي F.G.Picot وبين المسؤولين البريطانيين لا سيما وزير الدفاع بالذات lord Kitchener

تركزت نقاط الخلاف الشديد حول المجال السوري التابع للنفوذ الفرنسي حسب الحلول المقترحة في أوائل شهر كانون الثاني 1916 وتحديداً حول مشروع الخط الحديدي المنوي تشييده بين ميناء حيفا وجنوبي العراق العربي عبر الأراضي السورية التي تمثل منطقة مرور لازمة في النواحي التابعة لجبل الدروز مدعياً أنها أراضٍ صحراوية لا تجدي نفعاً للمصالح الفرنسية في منطقة نفوذهم الواسعة في سورية. وقد رفض المفاوض الفرنسي أية صيغة للمساومة في هذا المضمار وهو يعلم أن حكومته عازمة على التمسك المطلق بكامل أرجاء هذه المنطقة نظراً لخصب تربتها ولشجاعة سكانها المعهودة ولأسباب سياسية أخرى نعرفها من خلال التقارير السابقة. وقد نجح F.G.Picot في مسعاه إذ أخطر رئيس الوفد المفاوض البريطاني Nicholson أن يعرب عن قبول حكومته بجميع البنود المقترحة أصلاً والمدرجة في المذكرة المشتركة الموقعة من قبل المفاوضين Picot, Sykes بتاريخ 4 كانون الثاني 1916 فيما عدا المقدمة Préambule. إنما استطرد وأضاف إلى مجمل الاتفاق شرطين هما على صلة وثيقة بطبيعة وبمدى التحالف بين الدولتين ألا وهما: قبول الحكومة الروسية المسبق بهذه الاتفاقية الثنائية من جهة ومن جهة ثانية المساهمة العربية الفعلية في العمل العسكري. فاقتضى والحالة هذه أن تحاط الحكومة الروسية علماً بمجريات المفاوضات مع التصريح الرسمي على أنها لم تصل بعدُ إلى المرحلة النهائية من القرار الحاسم ومن التوقيع أو الالتزام الدولي. فإذا ما أعربت حكومة القيصر الروسي عن قبولها بالنتائج المكتسبة فيصار بعدئذٍ إلى متابعة سير المباحثات بين بريطانيا والشريف حسين ثم توقيع الاتفاقية الثنائية الفرنسية ـــ البريطانية.

هذه كانت النتيجة التي وصلت إليها المباحثات الثنائية الفرنسية ـــ البريطانية حتى هذا التاريخ أي في 5 من شباط 1916، فقد توضحت خلالها القواعد الأساسية والطموحات والأطماع من حيث أسبابها ومدى اتساعها بين المصالح الثنائية أو المشتركة.

4) نتائج المفاوضات النهائية وصيغتها في شكل اتفاقية ثنائية:

فقد صيغت موادها في شكل عقد بالتراضي يتضمن مدخلاً تمهيدياً استهلالياً وأحد عشر بنداً. فهذا النص يمثل الاتفاق الأولي والأساسي، وهو ما يُعنى به عندما يتطرق الحديث إلى ما يسمى باتفاقات سايكس بيكو. إنما هو في الواقع الجزء الأول من الاتفاقات الكاملة والشاملة أي الاتفاقات الثنائية الأخرى المزمع عقدها مع الحكومة الروسية أي مع الطرف الثالث من التحالف بعد إقناعه في الإقدام على

تشييد نظام مشرقي جديد يشمل مصير الولايات العثمانية برمتها إثر اندحار وتلاشي الدولة أو ما بقي من الإمبراطورية العثمانية، حيث يصار إلى تجزئتها واقتسام تركتها حسب المصالح المشتركة.

أما نص الاتفاقية الثنائية الذي سيعرض على الطرف الروسي فهو ــ كما نعرف ــ متعلق بمصير البلاد العربية والأخص منها الولايات السورية وبلاد ما بين النهرين والعراق العربي وعلاوة عليها ما يتعلق ببعض الولايات في الأناضول الأرمينية والكردية تحديداً. ونرى لزاماً أن نذكر هذه البنود كما جاءت في المذكرة التي وضعت بين أيدي المسؤولين في الحكومة القيصرية الروسية وكما جاءت هي ذاتها في المذكرة التي وقعها في نهاية المطاف الوزير البريطاني Ed.Grey والسفير الفرنسي P.Cambon في لندن بتاريخ 18 من أيار 1916.

«إن الحكومتين الفرنسية والبريطانية بعد أن وصلتا إلى القناعة من خلال المعلومات التي حصلتا عليها أن الشعوب العربية les populations arabes tant dans la presqu'île Arabique que dans les provinces de l'empire ottoman سواء في شبه الجزيرة العربية أو في أقاليم الإمبراطورية العثمانية يعارضون بشدة الحكم التركي وأنه بالإمكان حالياً تأسيس دولة عربية أو اتحاد كونفدرالي معادٍ للحكومة التركية ومؤيد للدول المتحالفة Puissances de l'Entente بدأتا مباحثات وقامتا بدراسة مجمل المشكلة. فمن خلال تبادل وجهات النظر قد اتفقتا على المبادىء (الأسس) التالية التي ترغبان إبلاغها إلى الحكومة الروسية قبل القدوم إلى مرحلة تالية.

المادة الأولى: إن فرنسا وبريطانيا مستعدتان للاعتراف وحماية دولة عربية مستقلة أو اتحاد كونفدرالي من دول عربية في المناطق (A) و(B) المشار إليها في الخريطة المرفقة (طيه) تحت سلطة عليا لأمير عربي Sous la suzeraineté d'un chef arabe، بحيث أن فرنسا في المنطقة (A) وبريطانيا في المنطقة (B) سوف تتمتعان وحدهما بحق الأفضلية (droit de priorité) في المشاريع الكبرى والقروض المحلية. كما أن فرنسا في المنطقة (A) وبريطانيا في المنطقة (B) تحصلان على الحق المطلق وحدهما بتقديم المستشارين أو الموظفين الأجانب عند طلب الدولة أو الاتحاد الكونفدرالي لدول عربية.

المادة الثانية: في المنطقة ذات اللون الأزرق يسمح لفرنسا وفي المنطقة ذات اللون الأحمر يسمح كذلك لبريطانيا أن تقيما أي نوع من الإدارة المباشرة أو غير المباشرة

أو أية مراقبة ترغبان بها أو تحسبانها ملائمة بعد تفاهم (اتفاق) après entente مع الدولة أو الاتحاد الكونفدرالي لدول عربية .

المادة الثالثة : في المنطقة ذات اللون الترابي Zone brune تنشأ إدارة دولية يتفق على صيغتها بعد التشاور مع روسيا وبعد الاتفاق مع بقية الحلفاء ومع ممثلي شريف مكة .

المادة الرابعة : تحصل بريطانيا على ميناءَيْ حيفا وعكا ، على تأمين كمية معينة من مياه نهري دجلة والفرات في المنطقة (A) لصالح المنطقة (B) . ومن جانبها تتعهد حكومة بريطانيا ألا تباشر أبداً مفاوضات قصد التخلي عن جزيرة قبرص لصالح دولة ثالثة دون الموافقة المسبقة من الحكومة الفرنسية .

المادة الخامسة : يظل الإسكندرون مرفأً حراً (Port franc) فيما يتعلق بتجارة الإمبراطورية البريطانية ولا يقام تباين في معاملة رسوم الميناء أو فوائد خاصة تمنح للبحرية أو للتجارة البريطانية . وتتمتع بريطانيا بحرية النقل (libre transit) لسلعها في مرفأ الإسكندرون وفي الخط الحديدي عبر المنطقة ذات اللون الأزرق مهما كان اتجاه هذه السلع سواء إلى المنطقة ذات اللون الأحمر أو إلى المنطقة (B) أو إلى المنطقة (A) ومن هذه المناطق . ولا يقام أي تباين في المعاملة (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) على حساب السلع البريطانية في أي خط من الخطوط الحديدية أو على حساب السلع أو السفن البريطانية في أي مرفأ يخدم هذه المناطق المشار إليها . وتعاد هذه المادة في جميع تفاصيلها لصالح فرنسا في مرفأ حيفا ...

المادة السادسة : لا يعاد إلى تمديد خط حديد بغداد في المنطقة (A) جنوباً أبعد من الموصل وفي المنطقة (B) شمالاً أبعد من السمراء Sammara إلى أن يتم تشييد الخط الحديدي الذي سيربط بغداد وحلب عبر وادي الفرات وبمساهمة الحكومتين .

ملاحظة : السبب في هذه المادة هو الرغبة في منع إكمال وإدارة خط حديد بغداد الألماني .

المادة السابعة : يحق لبريطانيا وحدها تشييد وإدارة وامتلاك خط حديدي يربط حيفا بالمنطقة (B) مع التمتع بحق أبدي (droit perpétuel) في نقل جيوشها (بواسطته) .

المادة الثامنة : ستبقى التعرفة الجمركية على حالتها لمدة 20 عاماً في مدى جميع المناطق ذات اللون الأزرق والأحمر والمشار إليها بالحرفين (A) و(B) . فلا تزاد قيمة الحقوق أو تبدل الرسوم القيمية (droit ad valorem) إلّا بعد الرضا المتبادل (بين الدولتين) .

المادة التاسعة: يتم الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والفرنسية باعتبارهما حاميتين للدولة العربية protecteurs de l'Etat arabe كيلا يمتلكا أو يقبلا أن دولة ثالثة تمتلك أقاليم في شبه الجزيرة العربية أو تنشىء قاعدة بحرية في الجزء الواقع على الساحل الشرقي من البحر الأحمر، فهذا لا يمنع أي تعديل في حدود عدن وفق ما تقتضيه الضرورة على أثر عدوان الأتراك الحديث العهد.

المادة العاشرة: تستمر المفاوضات مع العرب (les Arabes) فيما يتعلق برسم حدود الدولة أو الاتحاد الكونفدرالي لدول عربية بالطرق المتبعة سابقاً باسم الدولتين.

المادة الحادية عشرة: من المتفق عليه أن الحكومتين ستنظران في الإجراءات من أجل مراقبة استيراد الأسلحة في الأراضي العربية.

يجدر التنبيه إلى أن هذه المادة الأخيرة (الحادية عشرة) قد أهملت (أُلغيت) في نص الاتفاق النهائي الذي وقع بين ممثلي الحكومتين في 18 أيار 1916 بدون تعديل في الترقيم إذ أضيفت مادة جديدة (رقم 9) فيما يخص المنطقة الفرنسية ذات اللون الأزرق أو الساحلية، هذا نصها:

«من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لن تباشر في أي وقت بأية مفاوضات للتخلي عن حقوقها ولتسليم حقوقها في المنطقة ذات اللون الأزرق لأية دولة ثالثة سوى الدولة العربية أو الاتحاد الكونفدرالي لدول عربية دون الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية التي تعطي بدورها الضمانة ذاتها للحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالبحر الأحمر».

تلك هي البنود التي سوف تنظم العلاقات الثنائية الفرنسية ـ البريطانية في المشرق العربي في حال فصله عن الدولة العثمانية الآيلة إلى الانهيار والتلاشي حسب المنظور الاستعماري وتلك هي أيضاً الأطروحة السياسية التي سيحاول المفاوضان سايكس Sykes وبيكو Picot إقناع الحكومة القيصرية الروسية بالأخذ بمضمونها وبالتعهد بها في إطار التحالف الجيواستراتيجي القائم بين الدول الثلاث. وكان من البديهي أن هذا الحليف الروسي سوف يقبل بها على أن يطالب هو أيضاً بتحقيق طموحاته التقليدية في هذا المجال العثماني المتنازع عليه في جميع أرجائه ومواقعه كما حصل في الماضي البعيد والقريب ولا سيما في أوائل عام 1915 عندما بدأت الحملة العسكرية الفرنسية ـ البريطانية للاستيلاء على مضايق الدردنيل وعلى العاصمة الآستانة. إذ توصل حينئذٍ الحلفاء الثلاثة إلى بلورة مواقفهم ومطامعهم الخاصة إلى تنسيقها حيال الدولة العثمانية.

5- استكمال المفاوضات مع الحكومة الروسية ونتائجها واتفاقات ثنائية أخرى روسية ــ فرنسية وروسية ــ بريطانية :

والآن ومع تطور الظروف السياسية والعسكرية ومع استئناف المبــادرة الفرنسية ــ البريطانية حول مصير الدولة العثمانية تبقى الحكومة الروسية على مواقفها ومطامعها السابقة والثابتة عندما يصل المفاوضان إلى St. Petersburg ويعرضان على الوزير Sazonoff مشروع ومواد التقسيم والاقتسام، فإنه إذ يرضى بهذه التسوية الجديدة فيما يتعلق بالولايات العربية يفرض بالمقابل الشروط الخاصة والمعروفة وهي الهيمنة أو الاستيلاء على ولايات أخرى في بر الأناضول لا سيما الأرمينية منها وعلى منطقة المضايق أو الدردنيل وعلى العاصمة الآستانة مركز الدولة ومفتاح البحر الأسود. وقد عبّرت الحكومة الروسية عن وجهة نظرها هذه في مذكرة بتاريخ 17/4 من آذار 1916 هي بمثابة الإعلان المبدئي عن موافقتها المشروطة لما جاء في «مشروع» الاتفاق الثنائي الفرنسي ــ البريطاني فيما يخص «مختلف مناطق آسيا الصغرى والبلاد العربية كما جاء في هذه المذكرة الروسية حرفياً : «Le Projet anglo- français concernant l'é tablissement des différentes zones dans l'Asie mineure et l'Arabie» أما موقف الحكومة المبدئي فإنه يتضمن النقاط التالية :

1- إن الحكومة الروسية تبدي استعدادها لإعلان نيتها بالتخلي الكامل عن المنطقة الواقعة جنوبي خطٍ أو حدودٍ تمتد من آماديا ــ بن عمر ــ ديار بكر ــ صوصة Sousat ــ مرعش ــ أضنة وبقبول دون صعوبة أي اتفاق يتم بين فرنسا وبريطانيا حول هذه المنطقة.

2- إن الحكومة تلح على ضرورة ضم مضايق Portes de Bitlis ومنطقة بحيرة أرميا Urmiah إلى المنطقة الروسية وتقترح بالمقابل التخلي عن إقليم أرمينيا الصغرى الواقع بين سيواس وخربوط وقيصرية Siwas- Kharput- Césarée بغية ضمها إلى المنطقة الفرنسية.

3- أما فيما يتعلق بفلسطين فإن الحكومة سوف تقبل بأي مشروع يضمن لكل المؤسسات الأرثوذكسية في الأراضي المقدسة حرية إقامة الشعائر الدينية مع الإبقاء على الحقوق والامتيازات المكتسبة كما أنها سوف لا تبدي أي اعتراض مبدئي على دخول مستوطنين يهود وإقامتهم في فلسطين.

4- وغني عن القول أن قبول الحكومة الروسية بالنقاط السابق ذكرها يبقى خاضعاً لتنفيذ الاتفاق السابق المعهود مع فرنسا وبريطانيا فيما يتعلق بالقسطنطينية وبالمضايق (الدردنيل) أي ضمها إلى مناطق الهيمنة الروسية.

وفي مذكرة ثانية أرسلتها الحكومة الروسية إلى السفير البريطاني في Petrograd بتاريخ 21/8 آذار يدور البحث حول المادة الثامنة من مشروع الاتفاق الفرنسي — البريطاني فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية وبمدى التقيد بها فترة عشرين عاماً كما هي الحالة بين الحكومتين، فإن الحليف الروسي يرفض هذا الإجراء والتقيد به في المناطق التي يطمع بضمها إلى أراضيه وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية معاً لا سيما وأن الحكومة الروسية تؤكد عزمها على دمج هذه المناطق العثمانية دمجاً كاملاً وأبدياً بحيث تصبح من صلب المفاوضات الروسية التابعة للسيادة القومية دون أي نقص أو امتيازات كما كانت عليه الحالة أثناء الحكم العثماني السابق.

وإذا قبل المفاوضان Picot, Sykes بهذه الشروط الأساسية الروسية يعاد إلى استكمال الاتفاق الثنائي الفرنسي — البريطاني الأولي بحيث تتسع عملية تقسيم واقتسام أهم الأقاليم العثمانية مع الحليف الثالث وهو الروسي. وإلى هنا تصل الأدوار التي قام بها المفاوضان. وهي أدوار غاية في الأهمية التاريخية ولذا سميت الاتفاقات التي ستعقد بين ممثلي الحكومات الثلاث الفرنسية والبريطانية. الفرنسية والروسية والبريطانية والروسية باتفاقات سايكس — بيكو ولو أنهما لم يوقعا على هذه الاتفاقات الثنائية المتكاملة.

وقد تم هذا التوقيع على مراحل حسب التدرج أو التسلسل التاريخي التالي:
الاتفاقية الأولى الفرنسية — الروسية بتاريخ 26/13 نيسان 1916 بين وزير الخارجية الروسي Sazonoff والسفير الفرنسي لدى القيصر Paléologue في Petrograd وذلك قبل توقيع الاتفاقية الفرنسية البريطانية كما كان متفقاً عليه أصلاً. وفي مرحلة ثانية يوقع على الاتفاقية الفرنسية البريطانية ما بين 8 و 16 من أيار 1916 بين وزير الخارجية البريطاني Sir Ed- Grey والسفير الفرنسي P.Cambon في لندن وأخيراً وفي مرحلة ثالثة يتم التوقيع على الاتفاقية البريطانية — الروسية بين الوزير البريطاني Sir Ed Grey والسفير الروسي Benckendorff في لندن فيما بين الأول من أيلول و23 من تشرين الأول 1916. إن الاتفاقية الثنائية الفرنسية — البريطانية تختلف عن الاتفاقية الثنائية الثانية الفرنسية — الروسية والبريطانية الروسية التي نحن بصددها الآن. فبعد أن تعرفنا على مضمون الاتفاقية الأولى الفرنسية —

البريطانية يجدر بنا أن نطّلع على مضمون الاتفاقية الثانية التي عقدت بين الحكومة الروسية وكل من الحكومتين الحاليتين الفرنسية والبريطانية وهي لا تختلف جوهراً وروحاً في موادها الأساسية لا سيما فيما يتعلق بالمناطق العثمانية التي ستضمها الحكومة الروسية إلى أراضيها ضماً يدخل في صلب سيادتها المطلقة . أما فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية والمالية فهناك تعبير التحفظات أو الإجراءات الخاصة في الرسائل المتبادلة بين ممثلي الحكومتين البريطانية والروسية نكتفي بالإشارة إليها دون أن نذكر بنودها بالتفصيل .

تشير الرسائل المتبادلة في مقدمتها إلى الاتفاق الثنائي الأولي الفرنسي ــ البريطاني وإلى أهم بنوده المتعلقة بإنشاء دولة عربية أو اتحاد كونفدرالي لدول عربية وبتقسيم واقتسام أقاليم سورية وقيليقية وبلاد ما بين النهرين حرفياً l'arrangement conclu relativement à la création d'un ou d'une confédération d'Etats arabes, ainsi qu'au partage des territoires de la Syrie, la Cilicie et la Mésopotamie إذ تأخذ الحكومة الروسية علماً بهذا الاتفاق بأنها بدورها تقبل بمواده بناءً على قبول شروطها أي المواد التالية :

1- تضم روسيا إلى أراضيها (annexera) مناطق Bitlis, Van, Trébizonde, Erzeroum إلى نقطة من حدود يجري رسمها واقعة على ساحل البحر الأسود غربي مدينة Trébizonde .

2- تُسلم إلى روسيا منطقة الكردستان الواقعة جنوبي Bitlis, Van بين مرش وسيرت Marache Séert ومجرى نهر دجلة وجزيرة ابن عمر وخط قمم الجبال المشرفة على آماديا Amadia ومنطقة Marga Var الروسية فإنها بدورها تعترف لفرنسا بملكية (la Proprieté الإقليم (du territoir الواقع بين Ala Dagh وقيصرية yldiz Dagh, Aak Degh, Kharput, Eghier, Zara أما حدود الدولة العربية فهي ترسم ابتداءً من منطقة Marga Var وخط قمم الجبال التي تفصل حالياً الأراضي العثمانية والأراضي الفارسية (إيران) . فهذه الحدود المعلن عنها بصفة عامة تبقى مرعية إلى أن يتم إثباتها بالتفصيل من قبل هيئة التحديد في المستقبل .

وكما أشرنا سابقاً فإن ثمة إجراءات خاصة تتعلق بالأمور الاقتصادية والمالية والثقافية لا نرى بداً من ذكرها ولو أنها تمثل بنوداً تابعة لمضمون الاتفاقية الشامل الموقعة بين الحكومة الروسية وكل من الحكومتين الفرنسية والبريطانية على حدة وفي تواريخ مختلفة كما نعلم .

6- أهمية هذه الاتفاقات في السياق التاريخي الراهن :

الآن وقد أتم المفاوضان سايكس وبيكو عملاً ديبلوماسياً ذا أبعاد خطيرة سنتطرق إلى معالجة بعض نواحيها في الجزء الأخير من دراستنا. الآن وقد صادق على نتائج هذا العمل المسؤولون في الحكومات الحليفة معتمدين بنوده في صيغة عقود ثنائية دولية أو رسمية لا غبار على صحتها وعلى التزامها يجدر بالمؤرخ أن يدرج هذه الاتفاقات في سياق الظروف الراهنة من حوادث عسكرية ومساعٍ سياسية وقرارات ذات صفة جيواستراتيجية فاعلة. إنها تشكل الإطار العام لحادث بارز لا بل وفريد سيتيح للحكومات بعد الحرب إقامة نظام جديد وشامل في المشرق العربي على أساس هذه الاتفاقات وتبعاً للرؤية الأمبريالية التي أوحت قواعدها وبنودها والتي ستمهد لتطبيقها : ألا وهي **المساومة والتنسيق بين المصالح العليا** في توازن للقوى بين الدول المنتصرة الكبرى يسمو أو يطغى على طموحات ومصالح وحقوق الشعوب الصغرى أو الضعيفة وعلى مصيرها المحكوم عليه بالانصياع وبالتبعية حتى الانصهار في بوتقة السلطات المشرفة على هذا النظام الإقليمي أو العالمي التي استخدمته واعتمدته وتعمل جاهدة في إثباته وتوطيده طبقاً لأساليب ومناهج وطرق عمل أقرتها التجربة والإرادة الاستعمارية في مناطق أخرى من العالم شاءت الشعوب طوعاً أو أبت قهراً.

على المؤرخ إذاً أن يركز ويشدد على أمر هو بالغ الأهمية للحكم التقديري (Jugement de valeur) على قيمة هذه الاتفاقات منذ نشأتها وعند تمثيل موادها وتنسيقها وعقد صيغتها. لم تكن هذه الاتفاقات إلا مشروعاً أو خياراً مبتكراً لا نقول خيالياً بل بعيداً عن القرائن أو الظروف الراهنة الواقعية عندما نضعها في خضم الأزمات العميقة والمتفاقمة بين المتحاربين على اختلاف الميادين والانتماء التحالفي. ففي الفترة القصيرة المدى التي برزت فيها هذه الاتفاقات إلى حيِّز الوجود أي ما بين أواخر شهر تشرين الثاني 1915 وأواسط شهر أيار 1916 وهي فترة لا تتجاوز ستة الأشهر وهي جد ضيقة في المسار التاريخي جرت أحداث أخرى ذات تأثيرات وانعكاسات أو مضاعفات تذكر في المدى القريب الواضح أو الوسيط المرتقب سواء على الصعيد الدولي أو الأوروبي في مسار العمليات الحربية أو السلمية أو على الصعيد الإقليمي أو المشرقي في مختلف الميادين من العمل أو المساعي الاستراتيجية أو القومية. سنتوقف عند بعض هذه العناصر المتشابكة والمتكاملة لاستجلاء إطار الوقع العام حيث يتضح لنا نبوغ المبادرة وتتبين لنا قوة الاستشراف السياسي الاستعماري عند أصحاب المبادرة والقرار.

فعلى الصعيد الدولي أو الأوروبي: تصل الأزمات العسكرية والسياسية إلى أوج تناقضاتها أي إلى طريق مسدود من الآمال والطموحات. وهو وضع يوحي إلى المسؤولين في المعسكرين المتناحرين بفكرةٍ من العقلانية والتبصّر تناقض السبيل الذي اتبعوه في عنفوان الماضي والذي أدى إلى هذه المحنة من المجابهات الدموية التي لا طائل منها. لأنه ما من أمل يرجى بعد سحق العدو وإجباره على الخضوع غير المشروط إلى إرادة السلاح الطاغية.

هذه هي الحالة في الجبهة الغربية خلال المعارك بين الألمان والفرنسيين ـــ فالرغبة مُلحة لاحتواء شعور الخيبة في لا فاعلية الصراع الدموي ولا سيما في مرحلة مواجهة الخنادق guerre des tranchées الراهنة. وهذا الشعور من القنوط يحدو إلى الأخذ باستراتيجية الهجوم الانتحاري، فكانت المجابهات الرهيبة حول Verdun والمواقع الأمامية مع ما أهدرته من عتاد وأسلحة أو قوى ودماء بشرية. وقد قدر عدد القتلى بما يزيد عن نصف مليون ناهيك عن عدد الجرحى والمفقودين الذي يزيد عن هذا العدد والتقدير. وبينما يحاول الفرنسيون والبريطانيون تصحيح نظام الاستراتيجية العسكرية بإقامة مجلس أعلى للقيادة المشتركة قصد تنسيق يحاكي التنسيق السياسي والديبلوماسي الذي أدى إلى مباحثات، ثم إلى اتفاقات سايكس بيكو التي نحن في صددها يحاول الروس إقامة اتصالات سرية مع الألمان لإنهاء حالة الحرب ولتشييد نظام جديد في القارة الأوروبية قوامه المساومة من أجل هدنة فسلام على غرار ما كان يصبو إليه الروس مع العدو الشرقي أي مع الأتراك العثمانيين.

كما كانت الحالة في الجبهة الشرقية في شمالي الأناضول وحول البحر الأسود بعد أن استولت الجيوش الروسية على العاصمة الإقليمية Erzeroum ومن ثم على مدينة Trébizonde.

أما على الصعيد الإقليمي أو المشرقي: فإن الأزمات مستعصية أيضاً توحي بإيجاد مخرج مشرِّف من مأزق حرب مزمنة قد طال أمدها وتباعدت الآفاق والآمال في التخلص من أهوالها المريعة ومن تبعاتها الطارئة، وتختلف بين الأطراف المعنية صورة السبل المتوخاة في التعامل معها.

فالبريطانيون يتهيأون للدفاع عن مصر وعن «ممتلكاتهم العربية» باتخاذ خطة استراتيجية الهجوم على بلاد الشام قصد قهر العدو وإقحامه في عقر ولاياته السورية لكونها

القاعدة المركزية التي منها تتفرع طرق المواصلات إلى الأناضول وإلى الخليج وإلى البحر الأحمر ولكونها مركز الدفاع الأمامي والحيوي للأقاليم العربية الأخرى ومصر خاصة وقطب الحركة الوطنية العربية . فأصبحت هذه الخطة وكأنها البديل النهائي والحاسم للحملة الفاشلة ضد العاصمة عبر شبه جزيرة Gallipoli وللحملة المتعثرة وشبه الفاشلة ضد بغداد وبلاد ما بين النهرين الشمالية المتصلة مباشرة بشمال الولايات السورية .

ويعرف البريطانيون كلَّ المعرفة أن القيادة العثمانية تولي هذه الولايات السورية اهتماماً بالغاً على قدر أهميتها الجيواستراتيجية إذ بادر في تلك الفترة عينها أنور باشا إلى زيارة تفتيشية لهذه المناطق السورية بصحبة جمال باشا الوالي المطلق عليها وعلى الولاية الحجازية التابعة له مدنياً وعسكرياً لأن هذه المناطق السورية ـ الحجازية العربية تمثل في الرؤية الجيواستراتيجية وحدة لا تنفصل متشابكة المصالح والمصير القومي تحميها وتكفل أمنها وحدات الجيش العثماني الرابع . وتطلب القيادة العثمانية من الشريف حسين أن يضطلع بواجبه في المساهمة الفاعلة في الحملة العسكرية العتيدة باتجاه مصر لمجابهة الحملة البريطانية . وكانت هذه الجبهة المصرية السورية أقل مناعة من الجبهة العراقية حيث القيادة العثمانية الألمانية قد أوقفت إلى حين القوى البريطانية المحاصرة في تل العمارة وتتهيأ لاختراق المجال الآسيوي الفارسي والأفغاني قصد الاستيلاء على شبه القارة الهندية مصدر ومخزن الخيرات والثروات المادية والبشرية الهائلة للإمبراطورية البريطانية .

ويقف القوميون العرب موقف المتربص الحذر من طغيان القيادة العثمانية ومن وعود القيادة البريطانية وهم ينوون القيام بعمل ثوري يتناسب مع مقدراتهم وطموحاتهم ، وبينما هم يخشون الإرهاب التعسفي والقبضة الحديدية من جهة فهم يأملون العون والدعم المالي والعسكري من جهة أخرى . ففي دمشق يرعى نسيب البكري الحركة القومية بمساندة أعضاء الجمعيات السرية بحضور الأمير فيصل نجل الشريف حسين باتصال وثيق مع القبائل العربية والقيادات الدرزية بواسطة فوزي الشعلان والكل ينتظر الفرص أو الظروف المواتية لتفجير الثورة ولإعلان استقلال البلاد ريثما ينهي شريف مكة الحسين مفاوضاته مع القيادة البريطانية في مصر حيث يقوم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر بدور الوسيط مع أركان الجاليات السورية اللبنانية ومع السلطات البريطانية .

ويشاء القدر أن يتزامن تقريباً تاريخ توقيع الاتفاقات التي نحن بصددها بين الفرنسيين والبريطانيين وبين الفرنسيين والروس وتاريخ القضاء على أقطاب أعيان الحركة القومية في سورية من قبل الطاغية جمال باشا خلال شهر أيار 1916 ولكن هذه المحنة لم

تمثل نهاية المطاف، إنما بدء مرحلة جديدة للتحرك والبعث القومي. فما لبث الشريف حسين أن اضطلع بمهام قيادة الثورة العربية الكبرى في أوائل شهر حزيران بينما بادرت القيادة العسكرية البريطانية لتجسيد مشروع الحملة العسكرية السورية عبر شبه جزيرة سيناء لتضفي على الاتفاقية السياسية المعقودة مع الحليف الفرنسي والمعروفة باسم سايكس ـــ بيكو صيغة الواقع التاريخي وإرادة الحسم النافذ والحتمي.

(3) أبعاد هذه الاتفاقات

سنتوخى في هذا الجزء الأخير من الدراسة سبيل الإيجاز وأسلوب الإيماء أو التنويه ومنهج الطرح التركيبي synthèse نظراً لسعة وعمق وتشابك لا بل تعدد وتعقد العوامل الضارة والقاتلة التي غرستها مواد هذه الاتفاقات في هيكل وبنية البلاد السورية. فقد خسرت هذه بسببها وحدتها الجيوسياسية الطبيعية والتاريخية وفقدت من جراء تطبيقها مقومات هويتها الوطنية الأصيلة فتباعد مع التمزق المصطنع والقسري انسجام الاتجاهات السياسية التكوينية للأمة وتقاربت مع التقسيم والتبعية المختلفة المناحي الاقتصادية والمناهج الإقليمية والانتماءات الفكرية وأخيراً وليس آخراً توغلت في ثنايا إحدى مناطقها الغالية والمقدسة جراثيم الورم الصهيوني مع تبعاته الاستيطانية والتوسعية ومع ترسيخ وتجذير مضاعفات أخطاره الوبائية في مجمل المجال الإقليمي المشرقي والعربي معاً.

1) إن أول ما يجب ملاحظته يتعلق **بالتسمية المتعارف عليها باسم اتفاقات سايكس ـــ بيكو**. فهذه التسمية بصيغة الجمع تشمل الاتفاقات الثنائية الثلاث التي حللنا موادها سابقاً. وإذا ما تطرقنا إلى مصير بلاد الشام وإلى بقية الولايات العربية التي سيتناولها التقسيم الاستعماري فالأحرى بنا أن نستعمل صيغة الفرد ونتكلم تحديداً عن اتفاقية سايكس ـــ بيكو. فمصير المشرق العربي منوط أصلاً وفعلاً بالمساومة الثنائية الفرنسية ـــ البريطانية. أما الحليف الروسي فلا يهمه في هذا المجال سوى أمر المؤسسات الدينية الأرثوذكسية في المنطقة الجنوبية السورية أي في فلسطين ذات النظام الحيادي التابع لإدارة دولية. وإذا ما جاء حيناً ذكر للشعور الديني للطائفة أو الجماعة الإسرائيلية Communauté israélite أو لظاهرة الاستيطان اليهودي aucune objection de principe contre l'accès des colons israélites dans le pays فإن الأمر لا يمثل عنصراً ذا اعتبار فيما تعهدته الحكومتان الفرنسية والبريطانية في الاتفاق الثنائي الخاص المعروف باتفاقية سايكس ـــ بيكو أو اعتمدته الحكومة الروسية في شروطها الأساسية

لقبول بنود المساومة الأولى أو الأصلية القائمة بين حلفائها. وما وعد بلفور 3-2 من تشرين الثاني 1917 سوى أحد التعديلات الأساسية التي طرأت على الاتفاقية أو الاتفاقات المنسوبة إلى سايكس ــ بيكو بعد أن تخلت الحكومة السوفييتية عن اتفاقيتي الحكومة القيصرية السابقة وبعد أن تنازل كليمنصو عن طموحات فرنسا في مناطق الكردستان ولا سيما الموصل وفي فلسطين للنظام الدولي في 4 كانون الأول 1918 المحايد وبعد أن أقر مؤتمر سان ريمو 15-16 من نيسان 1920 نظام الانتداب الثنائي الفرنسي ــ البريطاني في الأقاليم المسماة رسمياً سورية وبلاد ما بين النهرين Mésopotamie وفلسطين وأخيراً بعد تثبيت هذا النظام المشرقي رسمياً ودولياً من قبل عصبة الأمم بتاريخ 24 من تموز 1922 على أن تطبيق أحكام صكوك الانتداب بتاريخ 29 من أيلول 1923 فجميع هذه التعديلات تعدّ بمثابة اتفاقات لاحقة متممة للاتفاقات الأولى المعروفة باتفاقات سايكس ــ بيكو وقد تمت كلها في إطار التوسع الاستعماري وضمن منهج التسوية أو المساومة بين المصالح الاستعمارية العليا.

2) ولذا فإن هذه الاتفاقات تتصل اتصالاً وثيقاً بل مباشراً بالفكر السياسي الأمبريالي وبممارسة الإيديولوجية التوسعية التي اتسمت بها الرأسمالية الأوروبية (أو العالمية) والتي مثلت إحدى الأسباب الرئيسة لاندلاع الحرب بين معسكري الدول الكبرى الطامعة في الهيمنة على مصادر الثروات والمواد الأولية الأساسية وفي الاستيلاء على مناطق واسعة لأهدافها المتكاملة السياسية والاستراتيجية والثقافية وما دُعي بالإنسانية. وهي الأهداف ذاتها التي اتضحت لنا في عملية تقسيم ما بقي من الدولة العثمانية إثر انهيارها وانحلالها وعملية انقسام التركة العربية ولا سيما الولايات السورية منها. أما النظام المشرقي العربي الجديد في التحرر والاستقلال والسيادة الذي حلم في تأسيسه الشريف حسين نيابة عن رواد وقادة الحركة الوطنية القومية ــ ومعظمهم من السوريين ــ فإنه لم يمثل في منظور وممارسة المسؤولين في حكومتي بريطانيا وفرنسا سوى مطلب مثالي وهامشي بعيد كل البعد عن مستلزمات وتطلعات التوسع في مسار التاريخ الأوروبي وهو مطلب يتعارض مع طبيعته ومراميه ومدى اتساعه مع مسعاهم الخاص الشوفيني ومع مصالحهم الأمبريالية. فالبديل للحكم العثماني المنهار هو حكمهم مع السلطة والهيمنة والاستيلاء لأنهم على زعمهم هم وحدهم أصحاب الحق في الوراثة الشرعية دون العرب من السوريين أو غيرهم من سكان الأقاليم الأصليين ولا معنى لحق تقرير المصير إن لم يدعم بالقوة الفاعلة والناجزة. وإذا ما سمح لأحد بالمطالبة بحق ما من التركة

العثمانية فلا يستقيم له الأمر إلا في الإطار المتاح وضمن المكانة المهيأة له وهي الخضوع والامتثال والتبعية في مناطق النفوذ الأجنبي المعروفة ببلاد الانتداب وهو تعبير جديد لواقع قديم هو نظام المحميات Protectorats .

3) **أما الرسائل المتبادلة** بين الشريف حسين والمندوب السامي البريطاني في مصر مكماهون فهي خير دليل على صحة هذه الرؤية للواقع الأليم . فهي تبدو عند مراجعة نصوصها وإدراج حدثها في ظروفها التاريخية الراهنة من أحداث عسكرية ومباحثات سياسية على الصعيد الدولي العام وكأنها مداعبات لفظية أو تمارين خيالية عارية من الجدية وخالية من صفاء النية ومن الالتزام لا بل من المصداقية في العمل فيما تدونه من أخذ ورد وتبديل في الرأي وتنازلات سريعة هي كلها مواقف لا تنم عن روح سليمة من المسؤولية الخلوصة والقاطعة في الحفاظ على التراث القومي في جميع مجالاته : من تربة الأجداد ومن شعور وطني ومن شهادة وغيرة وتفانٍ لا تقبل الجدال فيما يمس مقومات الحركة الوطنية والقومية الأساسية . فهذه الرسائل تذكرنا بأغاني الشيطان الناعمة بإغراءاتها الخادعة المعسولة العديمة الجدوى . وخير من عرف أساليب هذه اللعبة الديبلوماسية من حلفاء البريطانيين القدامى هم المنافسون الفرنسيون الذين ابتكروا تعبيراً معهوداً في تاريخ التعامل بين الدول فأطلقوا على بريطانيا التسمية التي تنطبق على واقع هذه المراسلات : بريطانية الماكرة La Perfide Albion . وإذا كان الخداع والمكر واقعاً وتعاملاً من سمات البريطانيين كان الجهل أو التعامي أو التغاضي من قبل الحسين وأنجاله الهاشميين علةً أو ضعفاً أو تجاهلاً وجميعها لا تغتفر . وما من أحد يطمئن إلى هذه الملابسات في الوعود الواهية سوى من يرضى بالأوهام والقشور دون اللب والجوهر . وقد رأينا إلى أي حد من المساومة وصلت المفاوضات بين الحلفاء ، هذه المفاوضات لم تثبت معالمها إلّا بعد التوقيع الملزم . أما الشريف الهاشمي فاكتفى بالوعود على غموضها دون العقود المعتبرة على غير النحو الذي سار عليه مناوئه أمير نجد الوهابي الذي أصرَّ في الظروف الراهنة ذاتها على إثبات وتوطيد أسس تعامله مع ممثلي الحكومة البريطانية بشكل تعاقدي اتسم بصراحة النقاش وبوضوح الرؤية وبجزم الإرادة .

فكانت النتيجة الحتمية الأليمة متجسدة فيما آلت إليه من أوهام وخيبة أمل تطلعاتُ رواد الحركة الوطنية والقومية العربية فيما يخص الدولة العربية الكبرى المنشودة وفيما يتعلق بوحدة واستقلال بلاد سورية وقد عطَّل الشرف حسين سير أحد تيارات

التاريخ الجامحة باستخفافه أو بجهله في التعامل الرصين والمسؤول. لأن للتعامل بين الدول سنناً ونهجاً على مَن تحمل أعباء الحكم أن يسير بموجبها لخير الأمة ولنجاح القضية العربية الكبرى. أما الثورة التي ادعى الحسين أنها الكبرى وأنها السبيل إلى التحرر والاستقلال فقد أصبحت آليتها شبيهة بحصان طروادة Cheval de Troie الذي مكّن المستعمرين البريطانيين والفرنسيين من غزو بلاد الشام ومن فرض حكمهم القهري العسكري في مناطق الحكم المباشر أو في مناطق النفوذ المطلق المتفق عليها في اتفاقيات سايكس ــ بيكو. ولا نزال حتى اليوم نعاني من شر عملية البلقنة هذه.

4) إن أهم ما هدفت إليه هذه الاتفاقية هو (كما رأينا) **محو الذاتية الوطنية والقومية العربية السورية** اسماً وفعلاً وواقعاً متعمداً في صيغتها الطبيعية والتاريخية المعهودة والمتعارف عليها عند الجميع شرقاً وغرباً عند العامة أو عند ذوي المعرفة والاختصاص. فقد تناسى المفاوضون ثم المفاوضان هذه الهوية السورية وتباحثوا حول مصير العرب العام وحول إنشاء دولة أو اتحاد دول عربية تابعة للسلطة المباشرة أو للنفوذ المطلق الفرنسي والبريطاني. فكان القصد من المساومة الاستعمارية تفتيت واقتسام البلاد السورية في إطار نظام مشرقي مستجد يخلق كيانات إدارية صغيرة ــ ضعيفة هشّة البنى ومستكينة لحكم أجنبي ومدعوة في مستقبل غير معين ومحدد في الزمن إلى أن تتحول إلى دويلات مصطنعة تنقصها بديهياً مستلزمات ومقومات السيادة الحقيقية من حدود طبيعية أو استراتيجية وجذور تاريخية وتراث أصيل ورباط قومي متين.

أجل سوف تدعي بعض الفئات الدائرة في فلك التبعية الاستعمارية الفرنسية في لبنان والبريطانية في فلسطين ولأغراض واضحة راهنة ــ أنها تتمتع بحقوق تاريخية مكتسبة تخولها بالمطالبة بحكم ذاتي أو بدولة خاصة بها تصون في حدود ثابتة آمنة مقومات ما تدعيه من هوية متميزة عنصرية كانت أو عرقية أو دينية. ويتضح من الوثائق أن الدول الكبرى تتبنى وتدعم هذه الطموحات علماً ويقيناً منها أن هذه الأنظمة الناشئة في ظلها وكنفها سوف تسير في إطار يتيح تأمين المصالح العليا أو الدنيا المشتركة.

ففي المناطق الجنوبية من سورية التابعة للحكم أو للنفوذ البريطاني تربط الدولة المنتدبة مصير النواحي الفلسطينية بمصير المطامع الصهيونية السياسية من جهة بينما تخلق في النواحي الداخلية شرقي نهر الأردن إمارة جديدة لصالح عميلها الهاشمي عبد

الله نجل الحسين أمير أو ملك الحجاز . وكأن بريطانيا العظمى تريد أن تحقق في إطار وحدة سلطتها العليا ولمصالح إمبراطوريتها العالمية انسجاماً وتناسقاً وإن أمكن تناغماً بين الحركتين المتعارضتين حتى التناقض : الصهيونية السياسية والقومية العربية . وفي هذا المرمى حلم طالما داعب مخيلة الاستعمار البريطاني ــ الأمريكي قديماً وحديثاً محاول عبثاً إلى اليوم أن يبرزه إلى حيز الوجود .

يكفي أن ننوه حول هذا الموضوع الخطير إلى ما نبّه إليه أحد رواد لا بل أنبياء اليقظة السورية والوحدة المشرقية العربية نجيب عزوري قبيل الحرب العالمية الأولى حول الصراع الحيوي والمستميت القائم بين حركة النهضة القومية في المشرق العربي السوري ، وبين حركة الصهيونية السياسية في ساحة أو ميدان المجال السوري الواحد غير القابل للتجزئة .

أما في المناطق الوسطى والشمالية من سورية التابعة للحكم أو للنفوذ الغربي فإن الدولة المنتدبة تبتكر صيغة للتجزئة أكثر خطورة وتعقداً في نزعتها الخبيثة التهجمية ضد النظام الوحدوي المعلن رسمياً في المؤتمر السوري العام في 8/7 من آذار 1920 خلال العهد الفيصلي إذ تحدث على حطامه كيانات مصغرة طامعة في الاستقلال الذاتي microcosmes d'autonomies étatiques فابتدعت لهذه الدويلات تسمية مستوحاة من طموحاتها القديمة في سورية المدعوة قبل وخلال الحرب فرنسا المشرقية La France du Levant فتصبح في نطاق التسوية الناجمة عن تطبيق اتفاقية سايكس ــ بيكو إلى أقصى مداها التقسيمي دول المشرق (الفرنسي) les Etats du Levant (Français) وهذه الدول هي تحديداً دولة لبنان الكبير (رغم صغر حجمه ومساحته) ودولة جبل الدروز ودولة العلويين ودولة دمشق ودولة حلب فضلاً عن مناطق أخرى في اللاذقية , وسنجق الإسكندرون والجزيرة les territoires de Lattakié, d'Alexandrette et du Djezireh . جميع هذه الدويلات والمناطق تبقى موحدة في وحدة السلطة أو الحكم الفرنسي أي في شخص المفوض السامي وفي هيئة إدارة المصالح المشتركة التابعة مباشرة له . Direction des interêts communs . وكأن الحكومة الفرنسية تسعى إلى أن تمزّق وتوحّد في آن واحد تمزق وتفتت الشعوب والأرض أو التربة الواحدة وتوحّد ما لا تستطيع تقسيمه وهو ما وحّده الله والطبيعة وسياسة المجتمع الواحد عبر التاريخ وتبعاً لتجارب وممارسات الإمبراطوريات الكبرى وحتى العهد العثماني مروراً بالحكم الروماني والبيزنطي وبالعصر العربي الذهبي .

5) وانطلاقاً من عملية التقسم والاقتسام هذه مع محو الذاتية السورية توخى نظام الانتداب الفرنسي ـــ البريطاني الناجم عن مشروع المساومة أي عن اتفاقية سايكس ـــ بيكو توخى القضاء على جوهر المسألة وبالحري المشكلة أو المعضلة السورية أو تهميش أهميتها التاريخية. فلا يبقى للكيان السوري أو للوجود الوحدوي السوري ككل أهمية جيوسياسية أو استراتيجية تذكر بعدُ، كما كانت القضية السورية في السابق مركزية وغاية في الأهمية في سياق المعضلة المشرقية أو بالحري الأوروبية ـــ المشرقية حتى انهيار الإمبراطورية العثمانية. وقد ظن أصحاب هذه الاتفاقية المشؤومة أنه مع زوال وحدة سورية القهري أو مع تهميش أهميتها التاريخية العميقة الجذور قد تبطل في الحاضر وفي المستقبل عوامل ومضاعفات هذه المشكلة السورية على الصعيد الإقليمي أو الدولي، لأن ما استعيض من بديل أو بالحري من بدائل للوحدة السورية الطبيعية التي أعلنها وبدأ بتحقيقها المؤتمر السوري العام في 8/7 آذار 1920 وهي كيانات مصغّرة هشة لا تشكل قوة قد يخشاها المستعمر المنتدب. وفي الواقع فإنه لم يحسب لها حساباً في البدء كما يتضح من التقارير الموجهة منه إلى عصبة الأمم راعية نظام الانتداب، وقد خيل له وكأن المشكلة السورية المعهودة في خطورتها سابقاً قد اضمحلت في جوهر طبيعتها الجيواستراتيجية والجيوسياسية وفي مضاعفاتها. ولم يفطن نظام الانتداب إلى أن ما خلقه قسراً ضد إرادة الشعب والأمة الواحدة من حدود مصطنعة ومن إجراءات تعسفية لا يرتكز إلى أسس ثابتة مهما طال أمد التجزئة والتبعية.

وقد اضطرت من جهتها حكومة فرنسا أن تعترف بأخطاء نهجها التقسيمي المتطرف الذي فرضته في بدء عهد الانتداب فأخذت تدريجياً بتوحيد بعض الدويلات التي أنشأتها بمثابة إمارات سورية تابعة لحكم الضباط الإداريين أسوة بمستعمراتها الأفريقية officiers administrateurs. مثلت هذه العملية الإصلاحية الأولية مرحلة نقطة التحول الأساسية من مراحل إحياء النزعة الوحدوية السورية. وهذا انتصار مبين للفكر السوري الأصيل المناهض للفكر الاستعماري الفرنسي كما جسدته إرادة الأمة في المؤتمر السوري العام في 8/7 من آذار 1920 وفي مرحلة أخرى عادت الدولة الفرنسية المنتدبة فأقرت بعد حقبة من الكفاح الوطني المثمر حق الشعب والأمة في تقرير المصير وفي المساهمة الفاعلة في الحكم. فعُقدت المعاهدة السورية ـــ الفرنسية عام 1936 التي أبطلت بعض ما سببته أصلاً وتطبيقاً اتفاقية سايكس ـــ بيكو من تفتيت لوحدة البلاد. وأخيراً في مرحلة حاسمة من تكثيف للكفاح الوطني المستمر

على أنواعه الملائمة للظروف الراهنة أُجبر حكم الانتداب الفرنسي على التخلي النهائي عن مطامعه الجوهرية في إدارة وتوجيه الدولة السورية الموحدة في بعض أقاليمها كما أُلزم الرحيل من شطري البلاد التابعة له في تلك الدولة السورية الصغيرة والدولة اللبنانية الكبيرة. كما أرغمت من جهتها بريطانيا العظمى على الرحيل عن فلسطين المصهينة وعلى التكيف مع الإمارة الهاشمية في شرقي الأردن التي اقتطعتها لصالح عميلها عبد الله بن الحسين. وفي كل الحالات خَلف حكم الانتداب القهري الذي فرض على الشعب والأمة في جميع أرجاء البلاد السورية تبعات من التناقضات والصراعات والأزمات لا يشكر عليها لأنها ترجع أصلاً وبنيوياً إلى ما خلفته اتفاقية سايكس — بيكو من تقطيع غير طبيعي صُمّم ليخدم مصالح الدول الكبرى وحدها بينما يعطّل بنيان ما أسسته من كيانات وضعت لإدارات محلية ضيقة وحسب، وليس كمقومات لدول حديثة ذات منعة وسيادة وقابلية للتطور العالمي السريع والمجدي.

6) **فإذا بالمعضلة أو المشكلة السورية الأساسية** التي سعى نظام الانتداب باحتوائها أو بتهميشها، إذا بها **تتجدد في جوهرها الثابت وتتفرع في امتدادها لا بل وتتعقد** في تشابك عناصرها مع عدد الدويلات التي نتجت عن التقسيم والاقتسام الاستعماري. وإن مآسي هذه الدويلات المنبثقة من صلب الأرومة السورية الصامدة في قاعدتها دمشق ماثلة للعيان منذ بدء عهد الاستقلال الشكلي السياسي والاقتصادي حتى يومنا. فهي جميعها بدون استثناء العربية منها فضلاً عن الكيان الصهيوني بحاجة إلى دعم خارجي ومستديم من شتى المعونات السخية المالية التقنية والديبلوماسية للاضطلاع بالتزامات الدولة الحديثة من وظائف إدارية وخدمات تعليمية وأجهزة أمنية. ومما يزيد من خطورة هذا الوضع الداخلي تطور العلاقات فيما بينها في إطار وحدة البلاد الجيوسياسية وعلى صعيد المجابهات الدولية أو الجيواستراتيجية، لأن التنافس والتباين بين هذه الأنظمة القائمة على التربة السورية الواحدة قد سبّب منذ البدء وما زال وعمّق حالة التباعد والتنافر لا بل التفاعل، وهي ظواهر من العلل الخبيثة حتى الورم، المستوطنة والمتأصلة في تاريخ الدويلات السورية المعاصر. والكل منا أفراداً وجماعات يتأثر بانعكاسات ومضاعفات هذه الأزمات المتتابعة الملازمة لطبيعة المعضلات السورية في تشعب المعضلة التاريخية الأساسية. فالتاريخ الحديث والمحن المعاصرة يتلاقيان في تجربتنا الحياتية الراهنة قدامى كنا أو مخضرمين أو كباراً أو شباباً يافعين.

يكفي أن نشير في هذا المضمار إلى ما تنطوي عليه عوامل الأزمات اللبنانية منذ تأسيس ما سمّي بلبنان الكبير في حدود وصفت «بطبيعية وتاريخية» حتى الفتنة الأهلية الكبرى الأخيرة من ملابسات متعددة الجوانب لاحقت تاريخ هذا البلد السوري الأصيل مهد النهضة العربية الحديثة وأمل نبوغ شعبه المتفتح إلى آفاق العالم الواسعة. ويكفي أن ننوه أيضاً إلى ما يكمن في طياته النظام الهاشمي الأردني من ضعف بنيوي منذ بدء الإمارة الصحراوية وإلى توسع الأطماع الملكية في جميع نواحي المجتمع والإدارة والدويلة: من عجزٍ ومن تبعية ومن تغير اتجاهات ظرفية في مهب الرياح الدائمة التقلب. وكلها ركائز سطحية لا يركن لها لاستشراف مصير الأمة السورية في امتداد ربوع مناطقها الجنوبية المحاذية للعدو الرابض في الأراضي الفلسطينية. وهذا ما يدعونا إلى التركيز إلى ما يجسّده الكيان الصهيوني الدخيل من مخاطر جسيمة تماثل الامتداد التاريخي وفي الطبيعة التوسعية مخاطر الاستعمار الفرنسي ـــ البريطاني والأمبريالية الأميركية وهو صنيعتها جميعاً في تكامل وجودها وأهدافها في المجال السوري الوحدوي غير القابل للتجزئة على أنواعها.

7) فمع تعدد وجوهها المعاصرة بتعدد الدويلات المصطنعة التي انبثقت من الوحدة الجيوسياسية الطبيعية والتاريخية. تمثل المعضلة السورية الجوهرية أساساً وتفرعاً موضوع لغزٍ أو تحدٍ لا مناص ولا مفر منه. **فما من حل مُرضٍ لهذه الإشكالية ذات الأبعاد الإقليمية والعالمية العميقة الأثر سوى ما أقره التاريخ من تجارب وعبر.** ما اعترف بصحته وبضرورته المثالية والواقعية معاً أهل الرأي وأصحاب الحل والعقد ناهيك عن الفئات الوطنية والقومية قبل الحرب الكونية الأولى وبعد انهيار الحكم العثماني. فالجميع يعلم ويعلن أن للبلاد السورية وحدة طبيعية جغرافية وتاريخية أو وحدة جيوسياسية في تعدد وتنوع أقاليمها. فهي متماسكة في تطورها ومتعاضدة في مصيرها متكاملة في نموها وتنميتها. هي في تسميتها المعهودة عند الفرنسيين قبل المساومة الاستعمارية La Syrie intégrale أو La Syrie وعند البريطانيين أيضاً La grande Syrie. وتبعاً للتسمية الصحيحة ولواقعها الاجتماعي والسياسي أعرب المفاوض الفرنسي F.J.Picot عن قلقه العميق من ضرورة تجزئة سورية Démembrement de la Syrie للوصول إلى اتفاق تسوية مع المنافس البريطاني. ومن جانبهم أكّد الخبراء البريطانيون ذلك في دراستهم التاريخية حول المشكلة السورية قبيل المباحثات عن وحدة البلاد السورية، وعن ضرورة حل مناسب لمشكلتها الجيواستراتيجية أي لوجودها عند تلاقي

المطامع والمنازعات الأمبريالية مع المطالبة بإيجاد حل حاسم وقطعي هو إقامة انتداب دولة كبرى واحدة يشمل جميع الأقاليم السورية، وستكون بالطبع دولتهم بريطانيا العظمى. وفي اتجاه المنطق ذاته طالب الرئيس ولسون الأميريكي خلال مناقشات المعضلة العربية أي معضلة الأقاليم العربية الواجب فصلها عن الدولة العثمانية طالب هو أيضاً في سياق النزعة الوحدوية المثلى المتجسدة في بروتوكول دمشق لعام 1915 وفي عريضة الأمير فيصل الأولى المقدمة إلى مؤتمر باريس 1919 بتوحيد هذه البلاد العربية وتحديداً Syeie- Mésopotamie- Palestine وبرعايتها في ظل نظام أو انتداب واحد. وهذا ماوصلت إليه أيضاً لجنة التحقيق الأميريكية المعروفة باسم King- Crane عام 1920 التي أوصت بالحفاظ على وحدة البلاد السورية مع ضرورة استقلالها وحكمها من قبل الأمير فيصل دون الامتثال للمشروع الصهيوني في المناطق الجنوبية أو الفلسطينية ومع مراعاة امتيازات جبل لبنان الإدارية. فجميع هذه المفاهيم والتسميات والمواقف الوحدوية تنسجم مع الرؤية العربية السورية الأصيلة كما تجسدت في نص القرار التاريخي الذي اتخذه وأعلنه رسمياً المؤتمر السوري العام في 8/7 من آذار 1920 بصفته الممثل الشرعي للأمة العربية السورية في مناطق البلاد الثلاث حسب التعبير المعهود آنئذٍ، أعني بها الداخلية والساحلية والجنوبية الفلسطينية تمثيلاً تاماً ومعلناً بإجماع الرأي استقلال البلاد ووحدتها كما نقرأ حرفياً:

«نحن الآن .. استناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة وبصفتنا الممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء **القطر السوري** تمثيلاً صحيحاً نتكلم بلسانها ونجهر بإرادتها.

فقد أعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية ومن ضمنها فلسطين بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي مع مراعاة جميع أماني اللبنانيين الوطنية المتعلقة بلبنان في حدوده الحاضرة بشرط أن يكون بمعزل عن كل نفوذ أجنبي ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود ومحل هجارة (هجرة) لهم».

فلا فرق إذاً في هذا الإعلان التاريخي الجازم من تسمية البلاد في شمولها الطبيعي بسورية أو **بالقطر السوري**. ونرى أن تسمية: «**القطر السوري**» هي التسمية الرسمية في وحدتها الطبيعية. فالمساومة الاستعمارية المتمثلة في اتفاقية سايكس ـــ بيكو

قد جزأت هذا القطر وقسمت مناطقه وأقاليمه لصالح الدولتين فرنسا وبريطانيا ولصالح بعض أتباعهما من عرب لبنانيين أو هاشميين أو دخلاء أجانب أعني الصهيونية السياسية. فالقطر السوري يشمل في مفهومه البديهي وفي إعلان المؤتمر السوري العام جميع أقاليم ومناطق البلاد السورية أو بر الشام. أما الدولة أو الجمهورية العربية السورية الراهنة فهي لا تمثل قطعاً هذا القطر السوري في تسميته التاريخية وفي أبعاد حدوده الطبيعية. فما هي إلا أحد أجزائه بعد المساومة الاستعمارية لا بل هي قسم لا غير من حصة الانتداب الفرنسي.

وما يبتدعه البعض من تسميات كسورية الكبرى Grande Syrie أو سورية الموسعة Geater Syria وما تتناقله بعض المصنفات أو ما يتداوله العامة ما هو إلّا تعبير عن صورة مشوَّهَة ومشوِّهَة للواقع وللأصالة هو تعبير ينم عن منظور خاطىء ومضلل ويدلل على مدى الاختراق الفكري الاستعماري في بعض الأوساط العربية والسورية حتى المثقفة منها للأسف.

8) فالقطر السوري هو واحد أصلاً وتاريخاً وشرعاً في تعدد مناطقه. وهو مدعو رغم تفتته الاستعماري إلى الوحدة العضوية، إلى المطالبة بتحقيقها إلى بعثها وإلى تخطي ما خلقته اتفاقية سايكس ــ بيكو من أسباب للأزمات والصراعات والمجابهات بين أجزائه المتنازعة على شرعية وجودها وبقائها ومطامعها التوسعية. وقد وصلنا إلى حالة من العجز والإعياء وإلى طريق مسدود في السعي لإيجاد حل مُرضٍ للتناقضات المستعصية.

وما نعيشه الآن من اضطراب عميق حافل بممارسات التحدي السافر منذ أزمة ونكبة حرب الخليج وفي إطار مساعي السلام، فإنه يبدو وكأنه المحنة الكبرى ونهاية المطاف لما وصلت إليه من شر سياسة المساومة الاستعمارية أي طغيان الدول الاستعمارية الكبرى في التحكم بمصير القطر السوري الواحد والموحد بمعزل عن إرادة ممثليه الجماعية لا بل وبخلاف هذه الإرادة كما أعلنها والتزم بها المؤتمر السوري العام. فمنذئذٍ إلى الآن ورغم ما انتاب الأمة السورية من انعكاسات في سعيها في ترميم هذه الوحدة فما زال حقها قائماً بتحقيق وحدة قطرها وهو حق مكتسب نهائي لا رجوع فيه. لا بل إن إخفاقنا في الماضي ليزيدنا عزماً في متابعة السعي وفي تهيئة الظروف الملائمة لاسترداد الحق المسلوب. فما فتئت الأحزاب والمنظمات تنادي بهذا الواجب وتعمل لهذا المطلب منذ عهد الانتداب إلى اليوم. فطبيعة القطر الواحدة تأبى التجزئة

ولو كانت لصالح بعض الفئات العربية كما أنها تتعارض مع مطامع دخيلة هي مزاعم الصهيونية السياسية في الاستئثار بحصتها أو بحقها الزائف من التركة العثمانية في الأراضي السورية . وهذا الموقف من حقنا القاطع والكامل لا يصدر من منظور مثالي أو طوباوي أو من شوفينية عمياء . فهو ينبع من أصالة طموحات أمتنا في الحفاظ على تربة وتراث أجدادنا ومن حق شعبنا في تقرير مصيره تبعاً لأهداف كفاحه الوطني وعند انهيار الدولة التي حاربها . فمنطق الجدلية التاريخية واستمرارية دينامية الجهاد الوطني والقومي يتطلبان منا هذا الصمود على مستوى الشرعية الدولية ، وإن تجارب التاريخ عند الأمم الواعية لمسؤولياتها الوطنية والقومية سواء في القارة الأوروبية أو في القارات الأخرى لخير دليل على وجوب التمسك والمطالبة بالحق المهضوم إلى أن تتوفر الظروف المواتية لاسترداده .

فلا مجال إذاً اليوم وغداً كما في الماضي للتنازل أو للتغاضي عما صرح به وأقره المؤتمر السوري العام من حق في الوحدة والاستقلال حيال الاغتصاب الذي فرضته اتفاقات سايكس ــ بيكو . لأننا ما زلنا نعيش اليوم كما أرادت الأمبريالية الفرنسية ــ البريطانية أن يعيشه آباؤها في إطار التقسيم والاقتسام الذي اصطنعته قسراً وعنوة . وهذا الإطار هو ذاته الذي يستشهد بشرعيته المزيفة الدخيل الصهيوني للمطالبة في إقامة دولته العنصرية في التربة السورية الفلسطينية وفي التوسع والاستيطان . والدليل هو ما صرح به علناً إسحاق شامير في مدريد في خطابه التمهيدي لمباحثات السلام . إذ أكد أن الحركة الصهيونية تستمد حقها في أرض فلسطين من قرار عصبة الأمم لعام 1922 أي حين أقرت نظام الانتداب البريطاني على المناطق السورية الجنوبية المعروفة بفلسطين . وهو الأمر الذي يحدو بالدولة الإسرائيلية أن ترفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب العربي الفلسطيني كما يحدوها إلى رفضها بمساهمة منظمة الأمم المتحدة الفاعلة في مؤتمر السلام وإلى تجاهل القرارات العديدة الصادرة من هيئات هذه المنظمة ولا سيما فيما يتعلق بقرار تقسيم أراضي الانتداب البريطاني في فلسطين (21 من تشرين الثاني 1947) زاعمة أن قرار الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة (11 من أيار 1949) هو تجديد وتثبيت للقرار الأساسي الصادر عن عصبة الأمم . فهذه الجدلية التاريخية والقانونية التي تتمسك بصحتها حكومة إسرائيل الحالية في بدء المباحثات الثنائية لمؤتمر السلام تدعم صحة منظورنا الأساسي بضرورة العودة إلى أصول المعضلة السورية منذ أن أبطلت أو تقلصت أهميتها الدولية من قبل الدول المنتدبة دون الاقتصار على التعامل مع بعض مضاعفاتها الراهنة .

ومما يؤكد جدية وفعالية وعمق هذا البعد في رؤيتنا مساعي الاستعمار الجديد الأميريكي ترابطاً مع الاستعمار القديم الفرنسي ــ البريطاني ومع التصوُّر الصهيوني ــ وهي المساعي المبذولة لحمل الحكومات العربية ــ ولا سيما سورية على قبول البدء في المباحثات المتعددة الأطراف بمعزل عن نتائج المباحثات الثنائية. والكل منا ــ من الطبقة المستنيرة ــ يدرك أن جدول أعمال موضوعات هذه المباحثات العامة أو المتعددة الأطراف من بيئة ومياه مشتركة تمتُّ أصلاً وأساساً بِصلةٍ إلى صميم القضية السورية في مجملها أي إلى القطر السوري في مفهومنا التاريخي والطبيعي والشرعي لهذه التسمية التي اعتمدها رسمياً المؤتمر السوري العام 1920 ضد سياسة الانتداب التقسيمية. فالتعامل مع هذه الموضوعات الحيوية يقتضي حل المعضلة السورية برمتها أي في أصولها وأساسها الحقيقية القائمة قبل فروعها أو مضاعفاتها وملابساتها الحالية. بمعنى أننا نطالب باستعادة وحدة قطرنا في شكل مُرضٍ من الأشكال يبطل ممارسات الدول التي اعتمدت اتفاقات سايكس ــ بيكو. ولو أن الأمر يبدو في الظروف الدولية الراهنة صعب المنال وربما نسيج الخيال وسراباً لا جدوى من التفكير به، ولكنْ بما أن العدو الصهيوني لم يتنازل قيد شعرة أو أنملة عن مطامعه الأصلية وعن مزاعمه في حقه في الاستيلاء على الأراضي والمياه العربية السورية وعلى توسيع حدوده بمراحل من نهر الليطاني ومرجعيون وراشيا الفخار وجبل حرمون الشيخ إلى الجولان ونوى ماراً باليرموك إلى الأردن ثم إن أمكن إلى دمشق وإلى الفرات والنيل كذلك نحن أيضاً لن نتنازل عن حدود أراضي بلادنا السورية الشامية أو عن قطرنا السوري من حدود رفح وسيناء والعقبة جنوباً إلى جبال طوروس شمالاً إلى دجلة وبادية الشام والبادية العربية فمهما تعاظمت واشتدت أساليب الضغط محدثةً العزلة السياسية والعقوبات الاقتصادية فلا مكان للاعتراف بأي شكل بشرعية الدويلات التي أقيمت على الأراضي السورية وعلى حساب الدولة السورية العربية في حدود القطر كما رسمها المؤتمر السوري العام. وقمين بنا ألا ننزلق إلى مهاوٍ خطيرة وإلى مواقع أو مواقف تجرنا إليها إغراءات الاستعمار الحديث كما فُعل مع الشريف حسين أمير الحجاز إذ يُبدأ بالتطبيع المعنوي أو السيكولوجي أملاً بالانتهاء إلى نوع من الانقياد أو الاستسلام من تعامل سلمي واعتراف ضمني يعني بالواقع نوعاً من الانتقاص من حقنا المطلق والمبدئي في وحدة القطر السوري.

وختاماً لا يغيب عن ذاكرتنا القومية أن القبائل اليهودية قد استوطنت قديماً في أراضينا العربية ـــ الآرامية ـــ الفلسطينية إثر حملات من الإبادة الجماعية ضد شعوب وسكان المنطقة لا تقلُّ وحشية عما اقترفه النازيون في عصرنا . وما فتىء اليهود الصهاينة يمارسون أساليب الإبادة والتشريد ذاتها في سياستهم الاستيطانية الجديدة المستوحاة من كتبهم التوراتية مدعين أن الرب الإله ـــ إله الجبروت يحضهم على هذه الممارسات الشائعة ضد السكان العرب الفلسطينيين راسماً لهم كما لأجدادهم حدود دولتهم العنصرية . فلا بدَّ هنا من قراءة بعض الشواهد من أسفارهم الدينية وهي عديدة واضحة تمثل برنامج عمل وتحدياً للقوانين الدولية علّنا نعي أبعاده ومضمونه وميثاقه وكلها تتصل اتصالاً وثيقاً بنيوياً بالمخطط الاستعماري المعروف باتفاقات سايكس ـــ بيكو .

فإذا كان لنا في أعماق شعورنا القومي ، وفي أصالة تاريخنا ، من أماني ومن التزامات نوجز بها ما حاولنا إيضاحه في بحثنا فهي نداءٌ نعلن به حقنا الشرعي والمقدس في وحدة قطرنا السوري الطبيعية والكاملة .

فبيت المقدس (القدس الشريف) يبقى ذروة آمالنا وطموحاتنا مثل عمان والبتراء وبيروت والإسكندرون وكلها عزيزة على قلوبنا حاضرة في وعينا وأدعيتنا كمعزّة محبة دمشق وأنطاكية عاصمتي القطر المشرقي السوري في ماضية وفي حاضره في أصالة تاريخه وتراثه الحضاري ، لأنها تجسد معاً معالم هذا التاريخ وهذا الميراث في الأمجاد الماضية وفي الوعي الحاضر وهما يجمعان في تناغم وتكامل المصير القومي الواحد لأبناء البلاد السورية في العروبة حيث لا فرق وتمييز بين المسلمين والمسيحيين . على مثال الشهداء رواد وأقطاب الحركة الوطنية القومية من مسلمين ومسيحيين الذين أعدموا في بيروت ودمشق . فقد أريق دمهم معاً من أجل القضية العربية السورية كما جاء في عنوان الكتاب الذي أصدره الطاغية جمال باشا لتبرير أحكام الإعدام الجائرة . كما أريق دم شهدائنا أثناء الثورات المتلاحقة ضد الانتداب التقسيمي الفرنسي ـــ البريطاني من أجل القضية ذاتها .

واليوم ما تزال الدعوة ملحّة لمتابعة مسيرة الشهادة على أنواعها ومتابعة الكفاح من أجل القضية العربية ووحدة القطر السوري امتثالاً بالتزام المؤتمر السوري العام لسنة 1920 وكل آت قريب مهما طال أمد المحنة والصبر .

II . ترجمة التقارير الفرنسية

1

القاهرة في 2 من تشرين الثاني 1915

دو فرانس De France ، المعتمد الدبلوماسي ، إلى رئيس الحكومة ، بريان Briand

... حدثني المندوب السامي ، السير مكماهون sir Henry Mac Mahon هذا الصباح ، وبطريقة أكثر تحديداً بكثير عن الأوضاع الحالية للعرب .

وقد قال لي السير هـ. مكماهون : إن المسألة العربية كانت قد وصلت إلى نقطة حرجة ، وإنه بات من الضروري والملح إيجاد حل ، حيث أن العرب موجودون عند تقاطع طرق : الأول هو طريق التعاون مع ألمانيا ، والثاني طريق التعاون مع الحلفاء ، وأن عليهم اختيار أحدهما خلال فترة قصيرة جداً ، وأن الألمان كانوا قد غمروا العرب بالذهب ، حيث وزعوا 500.000 ليرة في العراق وبلاد الرافدين و300.000 في البلاد العربية الأخرى ، مع وعدهم للعرب إضافة إلى ذلك بأن يحققوا لهم مطالبهم بالاستقلال ، دون الاهتمام بالطريقة التي يمكن أن يتوافق بها تنفيذ هذا الوعد مع مصالح حليفتهم تركيا ؛ وأن الإنكليز كانوا قد بتوا من جهتهم عروض مساعدة العرب بإعطائهم « وعوداً » عامة حول موضوع ضمان الاستقلال الذي يطالبون به ، بل وأنه بات يجب الآن تحديد هذه الوعود العامة ، وبخاصة فيما يتعلق بحدود الدولة العربية المستقلة المقبلة ، وأن الحكومة البريطانية تقوم حالياً بمحادثات مع حكومة الجمهورية حول هذا الموضوع ، حيث يعتبر العرب أن سوريا تشكل جزءاً من الدولة العربية بما فيها حمص وحلب ودمشق إلخ ... باستثناء ربما لبنان وجزءٍ صغيرٍ من الساحل السوري .

وقد أضاف السير مكماهون : إن العرب الذين يشكُّون بالأتراك شكاً عظيماً سيقبلون دون شك برغبة أكبر الوعود المحدودة للحلفاء ، ويقصد السير مكماهون بالحلفاء فرنسا وإنكلترا فقط فيما يخص هذه المسائل ، من الوعود غير المحدودة للألمان .

وأخيراً ، قال لي المندوب السامي : إن المرحلة خطيرة ، وإن المسألة العربية ستحسم بكاملها ، وإن العرب ما دعموا الأتراك حتى الآن إلا شكلاً ، وإنهم سيقدمون المؤازرة الفعالة والمطلقة لأحد الفريقين الذي سيتفقون معه ، وإن فارس (إيران) كانت تتهيأ للدخول إلى جانب ألمانيا وتركيا ، وإن هذا الحدث يمكن أن يؤدي كثيراً إلى جر أمير أفغانستان إلى الدرب نفسها .

وقد اكتفيت بالرد على السير مكماهون بأنني أعرف جيداً أهمية المسألة بقدر ما أعترف بصوبة تحديد ما هي الدولة العربية بالضبط ، وما الذي يجب أن تكون في المستقبل الدولة العربية المستقلة ؟ وسألته فيما إذا كان العرب يقصدون ، وكانت إنكلترا ترى في هذه الدولة العربية المستقلة بلاد الرافدين مع بغداد والبصرة والكويت ومسقط والبحرين وحضرموت وأرض عدن وحتى مصر . وسألته أيضاً : هل قصدُ ورغبةُ العرب جمعُ هذه الأقطار الشاسعة في دولة واحدة ، تحت قيادة قائد واحد ، الأمر الذي يبدو مستحيلاً ، أو ترك كل عشيرة مستقلة وحرة دون رابطة وحدة وبلا سلطة مركزية ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بالنتيجة إلى خلق فوضى كاملة في المنطقة العربية كلها ؟

وقال لي السير مكماهون : إنه كان يجهل كون نية إنكلترا الاحتلال أو عدم الاحتلال النهائي لمناطق دجلة أو الفرات حيث تقوم فصائلها حالياً بالعمليات ، وإن المعاهدات التي أبرمتها إنكلترا مع مختلف القادة ، كقادة الكويت والبحرين إلخ ،... يجب أن تحترم بشكل طبيعي وتبقى سارية المفعول ، وإن العرب أنفسهم كانوا يعترفون بأن الحدود الغربية للدولة العربية يجب أن تكون شبه جزيرة سيناء ، التي تعدّ خارج حدود الدولة ، والبحر الأحمر ، وإنه كان يرى هو شخصياً أن مختلف القادة العرب كانوا مختلفين جداً ومتآمرين كثيراً على بعضهم بعضاً بحيث لا يمكن لهم أبداً أن يتحدوا ، أو قبل مضي وقت طويل ، تحت إمرة قائد واحد واحترام سلطته .

وقد تم هذا الصباح أيضاً جمع معلومات مماثلة لتلك التي عرضتها أعلاه على يد ملازم أول اسمه سان كانتان **St. Quentin** لوكالة المعلومات **Intelligence Departement** ، إضافة إلى ذلك فقد أعلن رئيس هذه الوكالة عن رأيه بأنه إذا لم تتم تسوية خلال فترة

وجيزة مع العرب ، فإن الشيوخ وبخاصة شريف مكة لن يترددوا في إعلان الجهاد فعلياً ، الأمر الذي امتنعوا عن القيام به حتى اللحظة الحاضرة ، وأن الوضع في هذه الحالة سيصبح خطيراً جداً في العربية ومصر وليبيا وشمال إفريقيا كله . وأضاف الكولونيل كلايتون Clayton أخيراً ، مؤيداً هكذا المعلومة التي أفادني بها السير مكماهون خلال حوارنا السابق ، أنه إذا وصل الألمان إلى القسطنطينية فإن مصر ستصبح مهددة بجدية كبيرة وأنه سيصبح لا غنى عن تغطيتها في هذه الحالة باحتلال سوريا وإيقاف الجرمان ـــ الأتراك في مسالك طوروس والأمانوس .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871

تركيا ـــ سورية ـــ لبنان . جزء V, 1-2 . تقرير سري .

2

باريس في 9 من تشرين الثاني 1915

من رئيس الحكومة ، بريان Briand ،
إلى بول كامبون Paul Cambon ، السفير في لندن

كما كنت قد أعلمتكم من خلال برقيتي ، رقم 3527 ، وجواباً على الاقتراح الذي صغتموه بنفسكم ، فقد كلفت السيد جورج بيكو Georges- Picot ، القنصل العام لفرنسا في بيروت ، والمندوب حالياً لدى سفارتكم ، بمناقشة المسألة الخاصة بحدود الدولة العربية بالنسبة لسورية مع وزارة الخارجية Foreign office . وفي رسالة تجدونها مرفقة بهذه التي سيكون لازماً نقلها إلى السيد جورج بيكو ، قمت بتحديد الأفكار الموجهة للمحادثات التي دعي لمتابعتها .

كما ترون إذن ، فإن محادثات قنصلنا العام يجب أن تركز حصراً على مسألة حدود سورية . أما كل ما يمس الإنشاء المحتمل لدولة عربية مستقلة وتحت سلطة شريف مكة ، والمسألة الأكثر حساسية أيضاً المتعلقة بالخلافة ، فيجب أن يبقى بعناية خارج نطاق محادثات السيد جورج ـــ بيكو وأن يُحفظ حصراً لكم . إن على مندوبنا أن يتمسك بالإفادة من الظروف التي قادت الحكومة الإنكليزية إلى الاعتراف هي نفسها بضرورة أن تحدد معنا حدود سورية من أجل الحصول على ضمانات محددة بقدر ما هي ممكنة فيما يخص المناطق التي نريد شملها في اللفظة العامة لسورية ، بحيث يجب على مخططاتنا ، ليس فقط ألّا تواجه أية معارضة من الجانب الإنكليزي ، في حال تقسيم الإمبراطورية العثمانية ، بل وأن تكون مؤيدة مسبقاً بدعمها في التسوية النهائية لوضع الإمبراطورية العثمانية .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871

تركيا ـــ سورية ـــ لبنان . جزء V ، ص31 .

باريس في 9 من تشرين الثاني 1915

ملحق تقرير بريان إلى كامبون .
تعليمات إلى السيد جورج ـ بيكو

المحادثات مع الإنكليز المتعلقة بحدود سورية

إذ تلقينا اقتراح الحكومة البريطانية الهادف إلى تحديد حدود سورية ، ووقع اختيارنا عليكم من أجل القيام بالمفاوضات ، فقد أرادت حكومة الجمهورية المبادرة دون إبطاء إلى تسجيل مسعى حكومة سان جيمس St. James الذي يسجل من طرفه الاعتراف الرسمي والشكلي الأول بحقوقنا على السواحل الشرقية للمتوسط .

إن مثل هذا القرار يحمل بالتأكيد قبولاً مبدئياً لمشروع تشكيل ملكية عربية لصالح شريف مكة كما كانت قد صيغت على يد السير إد . غري Ed. Grey إلى السيد كامبون ، في 21 من تشرين الأول الماضي. ولا يمكننا إلا أن نعترف بالرغبة بالحصول على حل مناسب حول هذه النقطة التي قررت وزارة الخارجية Foreign Office وحدها القيام بالمسعى الحالي فيها . ومن جهة أخرى ، فإن الاقتراح المطروح على السفير في لندن موافق للإعلان الصادر في 2 من أيلول 1914 عن قوى التحالف بقصد ترك شبه الجزيرة العربية والأماكن الإسلامية المقدسة في شبه الجزيرة العربية تحت قيادة سلطة إسلامية مستقلة ، وهو إعلان انضمت له إيطاليا من خلال البند 12 في تسوية 26 من نيسان الماضي . وهو لا يشكل اقتراحاً جديداً .

ولا يمكننا بالتأكيد إخفاء أن خلق إمارة عربية يجازف بإثارة مسألة الخلافة مع الانعكاسات كافة التي يمكن أن تكون لها على العالم العربي ، وذلك بسبب الروابط الوثيقة نفسها التي تجمع في الشريعة الإسلامية الشؤون الدنيوية والروحية معاً . فمن الموافق إذن عمل كل شيء لتجنب هذه النتيجة . ومن جهة أخرى ، فإن الحكومة البريطانية مهتمة من جانبها بالمسألة نفسها ، كما يظهر من المذكرة ، المقدمة في 30 من تشرين الأول الماضي

من قبل اللورد برتي Lord Bertie إلى الوزارة ، من أجل التأكيد على أن أي عمل متسرع يجازف بإلقاء العرب بين أيدي الأتراك مما يضر كثيراً بالحلفاء ، ومن أجل الإشارة « إلى أن حكومة الملك تعتبر أنه من الأهمية الفائقة عدم القيام بأية إشارة إلى الخلافة ، حيث أن أية محاولة أو أبسط تدخل لقوة غير إسلامية في مسألة من هذا النوع ستحرض بالضرورة حقداً قوياً بين أتباع محمد » .

عليكم إذن تجنب طرح هذه المسألة بنفسكم ، فتقيداً بدقة بالتفويض الخاص الذي كان قد أسند لكم فيما يتعلق بحدود سورية وبترك مسألة معالجة المسألة الأشمل للملكية العرب إلى ممثل الجمهورية في لندن .

وبالتقيد ببساطة بحدود الحوار مع السيد كامبون ، فإن الأمر لا يتعلق في الحالة الراهنة بصياغة برنامج مطالباتنا المستقبلية والملكية العربية الجديدة . ومع ذلك ، فلن يغيب عنكم أنها فرصة بالنسبة لنا من أجل التعريف برغبتنا ومن الموافق ألّا ندعها تفلت منا . (هكذا) .

إن الأحداث كافة التي وقعت منذ بداية الحرب ، وبشكل أخص منذ هجوم الدردنيل ، والطلب الروسي المتعلق بالقسطنطينية ، والعمليات الإنكليزية في جنوب بلاد الرافدين ، ودخول إيطاليا في الصراع والتعويضات الآسيوية التي تطلبها ، تبرهن أنه من المهم في الساعة الحاضرة ، ومهما كان الأسف الذي يمكن أن نشعر به ، أن نواجه منذ الآن احتمال تقسيم الإمبراطورية العثمانية والحصول على حصة منها لفائدة المصالح الفرنسية .

إن اختفاء تركيا ، مع الوضع المتميز الذي كان يؤمنه لمواطنينا ولبلدنا من إرث طويل ومعاهدات صريحة ، سيؤدي بالنتيجة إلى المساس بشكل خطير بوضع فرنسا في هذا الجزء من العالم . إن هذه الدولة الضعيفة التي كانت تحت غطاء الامتيازات الأجنبية تضاعف سنة بعد سنة مدارسنا ومشافينا ومؤسساتنا من المستويات كافة مع عملائها اللامعدودين ، كانت تقدم لنا حقلاً لا محدوداً للعمل حيث كان يزداد دورنا الاقتصادي مع تأثيرنا الأخلاقي . ولم تكن لغتنا وفكرنا وثقافتنا كلُّ ما نشرته إبداعات كثيرة عبر الإمبراطورية ، بل إن كل من كان ينتمي إلى مختلف « الأمم » المسيحية كان يتجمع شيئاً فشيئاً حولنا للإفلات من اضطهاد الموظفين العثمانيين ملتمساً العمل كترجمان لهذه المؤسسات فيصبح مذ ذاك واحداً من رعايانا .

ومن هذا الصرح كله الذي بني بجد وعناء، فإن القليل من الأشياء سيبقى في المقاطعات المفصولة عن الإمبراطورية، وهكذا سيختفي عمل اعتاد الرأي العام الفرنسي على إيلائه قيمة كبيرة، وهو محق في ذلك. وسيكون من الغريب حقاً بقدر ما هو غير مقبول، ويجب الاعتراف بذلك، أي أن تكون إحدى نتائج التضحيات المقدمة دون حساب من بلدنا منذ سنة، وبخاصة في الشرق، هي الوصول إلى مثل هذا التراجع في التأثير.

فمن الموافق إذن أن نحصِّل له التعويض الذي يستحقه، إما من خلال تعديل مجحف جداً بمصالحه أو للجهود التي بذلها خلال هذه الحرب. إن تقليداً طويلاً، وتطلعات الجماهير، كما ورغبات الرأي العام في فرنسا، ذلك كله **يجعل من سورية الأكثر موافقة لأن تكون بالنسبة لنا التعويض الضروري.**

لكنَّ سورية هذه ليست بلداً ضيقاً، ذات حدود معلنة، تتابع وجودها الوقتي وسط احتلالات أجنبية هائلة وتبقى حملاً ثقيلاً بالنسبة لبلدنا. ولهذا تلزمها حدود واسعة تجعل منها منطقة مستقلة يمكنها كفاية نفسها وعندها ستصبح بإمكانياتها ومختلف منشآتها التعليمية المركز الحقيقي لإشعاع حضارة هذا الجزء من حوض البحر المتوسط. وبذلك يُحفظ للغتنا وضعها المميز لها في المشرق. فإذا لم تحصل **سورية الجديدة** على الحدود الضرورية بالنسبة لها فإنها ستجازف على العكس بأن تشكل إخفاقاً، ليس فقط لفرنسا، بل وبالنسبة للسوريين أنفسهم أيضاً. إن خيالهم، الذي يذهب بعيداً دائماً، ويرضى بالأحلام أكثر مما يقنع بالوقائع، لن يتأخر في أن يجد نفسه آسفاً جزءاً من بلد ذي مستقبل محدود. وسرعان ما سيبادر أكثر أنصارنا حماسة عندما يرون المستعمرات المجاورة إلى لومنا لأننا منعنا عنهم الإمكانات والآفاق البعيدة.

ولا يسعني إلا أن أترك لكم أمر التوسع بهذه الاعتبارات، بالاعتماد على أكثر الحجج جدارة بإصابة ممثلي الحكومة البريطانية.

وينتج بوضوح من تبادلات وجهات النظر التي حصلت بين حكومات الحلفاء، ومن التصريحات الرسمية التي أطلقت من منبر الحكومة الفرنسية دون أن تثير المعارضة، أن حكومة لندن على اطلاع وتقبل بمطالبنا المتعلقة بسورية وكيليكيا. إنما لم يُحدد أبداً بشكل دقيق إلى أين ستمتد جنوباً. وسيكون عليكم حسم التردد حول هذا الأمر.

كانت تسمية سورية معروفة دائماً في فرنسا بمعناها الواسع. ولم تعبر اتفاقية عام 1840 إلا عن الرأي العام، بإعطاء اسم سورية الجنوبية إلى فلسطين. فلن نفهم

إذن معنى أن نترك أي جزء كان من الساحل السوري. وعليكم التشديد على ألا تنتهي ملكيتنا إلا عند الحدود المصرية.

إضافة إلى ذلك، يكفي النظر إلى خارطة للتعرف على طبيعة الأماكن نفسها التي تفرض هذا الحل. فبين سورية الشمالية وسورية الجنوبية ليس ثمة أي حد طبيعي يمكن أن يشكل حاجزاً ويرسم الحدود. وعلى العكس، فهناك بين مصر وفلسطين منطقة صحراوية واسعة تفصل البلدين أكثر من نهر أو من سلسلة جبلية، الأمر الذي يجنب حدوث أية مشاكل مستقبلية بين الأشقاء.

ولا شك أنه سيتم الاعتراض بأن انكلترا لا تستطيع القبول بأن تصبح الأماكن المسيحية المقدسة ملكاً لسلطة واحدة دون مراقبة. ولكن سيكون من السهل عليكم الرد بأن الاعتراض، المشروع لدى فرنسا، سيكون أيضاً ضد أي مالك محتمل لسورية الجنوبية، وأنه بين البلاد كافة إجمالاً التي سيكون لديها حقوق تطالب بها، فإن حقوق الحماية التقليدية لمسيحيي الشرق ليست أقلها. فضلاً عن ذلك، يمكننا تشكيل مثل هذا النظام، مع الضمانة الدولية، وهذا سيعطي شعوراً كاملاً بالرضا لممثلي مختلف المذاهب المسيحية واليهودية والإسلامية، بتأمين حرية العبادة الكاملة لهم.

وربما يكون الحل الأمثل الحفاظ النقي والبسيط على الوضع القائم الراهن، وذلك عن طريق معاهدة تنظم حقوق كل جماعة كما هي موجودة حالياً، بحيث تحل فرنسا ببساطة محل تركيا في ممارسة دور الشرطة، وهكذا يتم تفادي صعوبات كثيرة. ولكن، إذ بدا هذا التنظيم غير قابل للتطبيق، وإذا رفضت إنكلترا بشكل قاطع بأن تكون الأراضي المعنية جزءاً من ملكيتنا الجديدة، فإن تحييد القدس وبيت لحم يمكن التفكير به من جانبكم، مع التأكيد أنه سيبقى محصوراً بالأراضي الضرورية حصراً حول المدينتين. إن أياً من الحجج التي يمكننا إبرازها لصالح هذا الترتيب ليس صالحاً في الواقع لأي من المناطق المجاورة.

بعد تقديم هذا التحفظ، فإنه يبدو أن الحل الأبسط يمكن في تثبيت الحدود الإدارية الحالية لسورية. وهكذا، فستشتمل أرضها على ولايات أو متصرفيات القدس وبيروت ولبنان ودمشق وحلب، وفي الشمال الغربي على الجزء الكامل من ولاية أضنة الواقع جنوب طوروس. إن المناطق الخصبة بشكل خاص، حيث أضنة، وهي ملتقى طرق آسيا الصغرى، تكون هكذا من حصتنا وتعطي ملكيتنا الجديدة قيمتها كاملة.

ستتبع الحدود شرق هذه المنطقة خط ذروة جبال طوروس في ولايات أو متصرفيات مأمورة العزيز وديار بكر وفان لتعود فتنزل إلى الجنوب تابعة الجبال التي تحدّ حوض دجلة، وتقطع هذا النهر جنوب الموصل حيث لدينا المنشآت الفرنسية الأكثر ازدهاراً التي رسخت بجدية تأثيرنا في المنطقة وتصل إلى الفرات عند حدود مقاطعة دير الزور التي ستبقى ضمن حصتنا.

وهكذا، فإن مرش ومادو ـــ كابو ومناجمها الغنية في جبل مرغانة التي كان يأتي منها الجزء الأكبر من مواد الإمبراطورية من النحاس، وأرغانة ومناجمها من الرصاص المفضض، وديار بكر، ستكون موجودة في سورية وتزيد من ثرواتها. وسيكون من المفضل أيضاً أن تكون مناطق مناجم كركوك متضمنة في منطقتنا. ولكن يُخشى ألّا يوافق الإنكليز حول هذه النقطة على وجهة نظرنا.

وستكون حدود المملكة العربية الجديدة هي سورية كما رُسمت. وإذا أبدى حلفاؤنا معارضة لرؤيانا نحو الموصل وأظهروا بعض المطالبة بهذه المنطقة، فسيكون علينا أن نذكرهم بالانفعال الذي سيحرضه حتماً في روسيا ضم الإمبراطورية البريطانية لمقاطعة تقع على نحو ظاهر جداً شمال المنطقة الفارسية التي تركتها لها حكومة القيصر. وأمام مثل هذه الحجة لا نعتقد أنهم سيتشددون حول هذه النقطة.

وضمن هذه الشروط، ستشكل سورية بالنسبة لفرنسا تعويضاً جدياً عن خسارة الحظوة والقوة التي ستعاني منها بسبب تقسيم الإمبراطورية العثمانية. وفضلاً عن ذلك، لن تتجاوز حصتها حصة الحلفاء الروس في أرمينيا وشمال فارس، والحلفاء الإنكليز في بغداد في العراق وجنوب فارس. إذن لن يفاجأ هؤلاء إذا وجدوا أننا نقدم من جهتنا مطالبنا ونجاهد في استخلاص مميزات مساوية من حرب تحملنا فيها الثقل الرئيس.

ومع عرض هذه الحجج المختلفة، سيقع على عاتقكم إضافة إلى ذلك الإشارة بوضوح إلى أننا إذا كنا نأمل بالحصول على سورية كدولة تبدو قابلة للحياة وقابلة للنمو الذي يمكن أن تأمل به، فإننا لا نرفض أن نأخذ بعين الاعتبار، ضمن كامل النطاق الموافق لسيادتنا، مصالح جيراننا والبحث عن الترتيبات التي يمكن أن ترضيهم. وسيكون هناك ثمة مجال بشكل خاص، إذا ما طالبت الحكومة البريطانية بمنفذ لمنتجاتها على البحر المتوسط، للبحث عن الوسيلة التي يمكن بها أن نؤمن لها ذلك.

إن حكومة الجمهورية تثق بأنكم ستعرفون ، ضمن تحديد المصالح الذي عهد به إليكم هكذا ، كيف تظهرون كامل حماسكم وتفيدون في الوقت نفسه من الحصافة الضرورية لبلوغ النتيجة التي نهدف إليها ، دون المجازفة من غير جدوى بإثارة حساسيات حلفائنا والاصطدام بنهاية عدم القبول من طرفهم .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871
تركيا ــ سورية ــ لبنان ، جزء V ص32-36 V .

3

باريس في 14 من تشرين الثاني 1915

رئيس المجلس بريان، إلى بول كامبون السفير في لندن

إنني سعيد بأنكم قمتم على الأثر بالتأكيد للسير إد. غري أنه ليس لدى الحكومة الفرنسية ولا الرأي العام أدنى شك حول النوايا الإنكليزية باحترام كامل حقوقنا وأهدافنا حول سورية وكيليكيا.

إننا نعرف تماماً صدق خلق وموثوقية كلام الوزير الإنكليزي فلا نشك بوجود أية نية غير معلنة عنده.

لكن حقوقنا حول سورية وكيليكيا لم تعالج حتى الآن إلا بشكل مبدئي وبالأحرى تم تأكيدها من جانبنا دون اعتراض من الحكومة الإنكليزية بدلاً من الاعتراف بها بتفاصيلها من طرفها.

إن المحادثات مع شيخ مكة وقبولنا بتشكيل مملكة عربية ستكون في الواقع تحت التأثير الإنكليزي (مهما كانت ضماناتنا والمظاهر) ستسمح لكم دون شك بالحصول من الحكومة الإنكليزية على تأكيدات إيجابية. إننا نأمل تجنب ظهور أية صعوبة بيننا، ونحن مجبرون على أن نأخذ بعين الاعتبار الشعور الواضح جداً للرأي العام والحكومة تجاه هذا الأمر.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 871
تركيا ــ سورية ــ لبنان، جزء V، ص56.

4

لندن في 26 من تشرين الثاني 1915

بول كامبون إلى بريان

حول موضوع مهمة ف. جورج بيكو التي جعلته يحظى
بأول لقاء له مع السير آرثر نيكولسون sir Arthur Nicholson
بحضور موظفين من وزارة الهند ووزارة الحربية

... إن وضع مصر بالنسبة للحكومة البريطانية هو موضوع اهتمام لدرجة أنها تبدي في محادثاتها مع مندوبي شريف مكة تعجلاً محموماً وتظهر عاجزة، كما فعلت في أحيان كثيرة جداً مع آخرين، لبذل الوعود والتخلي المحتمل عن الأراضي.

لقد كانت ملاحظات السيد جورج بيكو واضحة ودقيقة. وقد صُدم بها السير آرثر نيكولسون وقال لي: إن مندوبنا كان عميق المعرفة بمسائل المشرق، لكنه أضاف أنه يبدو أننا لا نأخذ بعين الاعتبار بدرجة كافية الوضع الذي يمكن أن ينشأ لنا في سورية. وبوضع فلسطين ولبنان جانباً، فإن الباقي سيترك للعرب، إنما بشروط بحيث تنتدب فرنسا كوصية مكافئة للامتلاك. وقد أجبت معاون أمين الدولة الدائم بأنه **لن يكون هناك أبداً في فرنسا حكومة تفرض على الرأي العام ترك سورية، مهما كان ذلك مستتراً.** وقد رجوته أن يخبرني ما الذي سيحدث إذا طلبت فرنسا، في حال قلقها من تدابير رعاياها المسلمين، من الحكومة البريطانية الجلاء عن مصر من أجل إرضاء العالم العربي؟ إن الهيجان الذي سيحرضه في إنكلترا اقتراح من هذا النوع يمكن أن يعطي فكرة عن الهيجان الذي سيحصل في فرنسا إذا طُرحت مسألة التخلي عن الاحتلال الكامل لسورية.

ولم يكن تشديد السير آرثر نيكولسون بأقل من ذلك من أجل أن يتم نقل وجهة النظر الإنكليزية إلى معاليكم... وقد قلت له: إنه سيتم عرضها بأمانة على حكومتي، لكنني لم أستطع جعله يثق بأنني لا أنا ولا السيد جورج بيكو نستطيع دعمه.

هل لقلق الحكومة الإنكليزية ما يبرره؟ أليست متأثرة زيادة عن اللزوم بتقارير الجنرال مكسويل Maxwell والسير هـ. مكماهون اللذين يبدوان كلاهما صعبي المراس؟ فهل لديها معلومات أكيدة بشكل مطلق حول حركة السنوسيين في السودان ودرفور؟ إنني أجهل ذلك. لكن يجب الاعتراف بأن تحضيرات الأتراك تبيح لها أخذ الاحتياطات ضد هجوم في شبه جزيرة سيناء والاهتمام بدسائس الألمان في الأوساط الإسلامية، **بحيث يمكن أن يأتي وقت تعي فيه السلطات العسكرية الإنكليزية أن الدفاع الحقيقي عن مصر هو سورية**. ذلكم هو شعور اللورد كيتشنر Lord Kitchener الذي استبعدت اقتراحاته ليس لأنها وُجدت غير مبررة بل لأن احتلال شبه جزيرة غاليبولي Gallipoli وسالونيك Salonique لم يكن يسمح بتهيئة وحدات كافية وأن قيادة البحرية، المجبرة على تأمين التموين مع الإسكندرية، والدردنيل وسالونيك، أعلنت عدم جاهزيتها لكفاية إنشاء خط نقل رابع.

ولكن، إذا تم ترك الدردنيل وسالونيك، فمن المرجح الرجوع إلى اقتراح اللورد كيتشنر. وقد تشكل لدي هذا الانطباع أثناء محادثاتنا في 19 الجاري مع اللورد كروو Crowe. كنت أحدثه عن اجتماع الأمس بين الأعضاء الرئيسيين من الحكومتين الفرنسية والإنكليزية وقمت بالتلميح إلى الاتفاق المبرم ضد مشروع حملة إلى الإسكندرون Alexandrette. وقد أجابني: إن مشروعاً كهذا كان مستحيلاً في الواقع طالما بقي احتلال شبه جزيرة غاليبولي وسالونيك. ويمكن إذن أن يأتي الوقت الذي تقترح علينا فيه الحكومة الإنكليزية التفاهم حول هذا الموضوع. ويبدو لي منذ الآن أنه من الحكمة الاهتمام به إنما دون الحديث فيه. **وكما أنه من المؤكد أننا لا نستطيع ترك الإنكليز ينزلون وحدهم في سورية، فبإمكان إدارة حربنا أن تدرس بشكل سري مشروع احتلال لسورية، ومهما تقلبت الأحداث، فإن دراسة من هذا النوع لن تضيع أبداً.**

وتدعوني معاليكم في برقيتكم بتاريخ 25 الجاري إلى «الإشارة بقوة» للحكومة البريطانية، فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها في شبه جزيرة غاليبولي، إلا أن الحكومة الفرنسية تقدر أن أي قرار لن يتخذ دون دراسة ودون اتفاق معنا.

إن وجود مدير العمليات العسكرية في وزارة الحربية في باريس ، والرغبة التي عبر عنها السير إد . غري ، إثر اجتماع مجلس الدفاع في اليوم نفسه ، يُطمئن مخاوف الحكومة الفرنسية . والأمر نفسه ينطبق على أن الاحتلال المشترك لشبه جزيرة غاليبولي لا يمكن أن يتم التخلي عنه أو تعديله دون دراسة مشتركة واتفاق بين الحكومتين .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871 .
تركيا — سورية — لبنان ، جزء V ص92-93

5

لندن في 20 من كانون الأول 1915

بول كامبون إلى بريان

اعتبارات حول مسألة سورية ، بعد أخذ العلم بالمعلومات التي قدمها ف . جورج ــ بيكو .

... بهدف تثبيت اتجاه المحادثات القادمة التي يجب أن تقوم بها هذه السفارة مع وزارة الخارجية ، حول موضوع وضع الحدود لسورية .

ينتج من الاتجاهات (هكذا) التي تمت صياغتها ، على الرغم من بعض الغموض ، أنه إذا كان يجب أن تشتمل ملكيتنا الجديدة على امتلاك كامل لمتصرفية القدس (مع نظام خاص لمعابد فلسطين الكبرى) وولاية بيروت ، بما فيها لبنان ، والمنطقة الخلفية من كيليكيا والجزء الشمالي من ولاية حلب التي يقطنها الأتراك والأرمن ، فإن الحكومة سترضى بالمقابل النظر في نظام خاص لكل ما يتبقى من الأراضي التي تطالب بها فرنسا ، بما فيها دمشق وحلب . ودون توحيد هذه المناطق برابطة ذات قانون شكلي ما مع ملكيتنا ، فإن المميزات السياسية والاقتصادية التي سيتم الاعتراف لنا بها ، مثل وجود مستشارين إلى جانب القادة المحليين ، إلخ ... يجب أن تؤمن لنا الأفضليات العملية للحكم ، مع صيانة حساسيات العرب في الوقت نفسه وبالسماح لهم بتقبل هذه المناطق في الإمارة الجديدة التي سيتم تشكيلها .

وسيكون على ممثلنا في سورية بعد ذلك مضاعفة الروابط التي لن تعجز المصالح الاقتصادية المشتركة عن خلقها بين مختلف المناطق حيث سيُمارس تأثيرنا فيعطي هكذا للتنظيم المأمول قيمته كاملة .

وخلال محادثات حديثة مع اللورد كرو Crowe الذي ينـوب حاليـاً عن وزارة الخارجية ، وبعد ذلك مع السير آرثر نيكولسن ، أشرت لهما إلى المصلحة التي كانت للحلفاء في مسألة استقلال العرب ، كما وفي المسائل المتعلقة بسلوكنـا الدبلومـاسي أو العسكري كافة خلال هذه الحرب ، في عدم اتخاذ مبادرة معزولة وفي الظهور على اتفاق تام .

ولم يفتني تذكيرهما بهذه المناسبة أنه ، منذ شهر أيلول 1914 ، كان قد تم طرح هذا الأمر بشكل مشترك وكان موضوع اتفاق محدد ، وربما كانت هذه السفارة قد حظيت بامتياز معرفة ذلك قبل اللحظة الراهنة . وقد حرصت هكذا مباشرة ، منذ المحادثة الأولى التي كانت لي حول هذا الموضوع مع السير إد. غري ، على الاستناد إليه من أجل المطالبة بجزء من التفاوض المفتوح مع شريف مكة .

وأياً كان الأمر ، فقد وافق محاوراي ، اللذين كان أحدهما على الأقل جاهلاً بالإعلان الذي تم في بوردو Bordeaux ، على ضرورة العمل بتفاهم وثيق في هذه المسألة . فضلاً عن ذلك ، ومن خلال معنى الإجابات التي قدِّمت لمبعوث الشريف الأعظم في القاهرة ، فإن الحكومة البريطانية إذا لم تشركنا مباشرة بمحادثاتها فقد عنيت على الأقل بالحفاظ صراحة على حقوقنا ، برفضها إعطاء أية إجابة للعرب فيما يخص الأراضي التي طالبت بها الحكومة الفرنسية حديثاً .

تفضلوا ...

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 178
تركيا ــ سورية ــ لبنان . جزء V ، ص115-114 .

6

لندن في 21 من كانون الأول 1915

الاجتماع الفرنسي ــ الإنكليزي حول موضوع سورية

الحضور: السير آرثر نيكولسون، السير ت. هولدرنر Sir Holderner، السير أ. هرتزل sir A.Hirtzel من الحكومة الهندية India Office، واللواء كلويل Callwell والكولونيل باركر Parker والمقدم السير مارك سايكس sir Mark Sykes، المندوب من وزارة الحربية، ون. ويكلي N.Weakley من وزارة الخارجية

طلب السير أ. نيكولسون من المندوب الفرنسي إعلام المجتمعين بالترحيب الذي تخص به حكومته الاقتراحات التي قدّمت خلال اجتماع 23 من تشرين الثاني، وبخاصة فيما يتعلق بمطالب العرب بأجزاء معينة من سورية والترتيب المقترح من الممثل البريطاني بالنسبة لمختلف المناطق المعنية.

وأجاب السيد جورج ــ بيكو أنه لم يقصر في عرض الأفكار المطروحة خلال هذا الاجتماع على حكومته، مبيناً الأهمية المرتبطة بالنسبة للحلفاء، وبشكل خاص بالنسبة لإنكلترا سيدة الهند ومصر، بمحاولة فصل العرب عن الأتراك في الوقت الذي سيزيد فيه هؤلاء هجماتهم على الجبهة الشرقية. فثمة ههنا وضع يجب أن يُحسب له ألف حساب، وإن فرنسا كحليف أمين مهيأة لكي تستلهم من المصالح العامة للتحالف كما ومن المصالح الخاصة لإنكلترا ومن المخاوف التي يمكن أن تسببها لها حركة عربية في مصر وفارس وأفغانستان فتبحث عن حل يمكن أن يرضي العرب. إنما يجب على الحكومة البريطانية أيضاً أن تأخذ بعين الاعتبار وضع الرأي العام الفرنسي فلا تطلب تضحيات لا يمكن أن تُفرض عليه.

إن الحكومة الفرنسية التي أقرت القرارات المعلنة باسمها، خلال الاجتماع الأول، لم يمكنها إلا الاستنتاج بأن الحكومة البريطانية لم تقدم لها أي اقتراح قطعي. فكان يبدو إذن أنه من الموافق بالدرجة الأولى، ومن أجل متابعة دراسة المسألة بشكل مجد، صياغة إيضاحات حول هذه النقطة. وقد اقترح السيد جورج بيكو بالنتيجة دراسة ثلاثة مستويات من المسائل بالتتالي:

1- ما هي الأراضي التي ستوضع تحت الحكم الفرنسي؟
2- وأية أراضٍ تلك التي ستكون ضمن منطقة النفوذ الفرنسية (كذا) وتحت الحكم العربي؟
3- وما ستكون الحقوق الاقتصادية والسياسية المعترف بها لفرنسا في هذه المنطقة الأخيرة؟

وقد شدد السير أ. نيكولسون. مع قبوله لبرنامج النقاش هذا، على أن يقوم المندوب الفرنسي بالإعلان عن التنازلات التي وافقت عليها فرنسا تلبية لمطالبه الأولى.

ورد السيد جورج بيكو بأن الخطة نفسها التي اقترحها للتو والتي تقبل بمنطقة نفوذ فرنسية تحت الحكم العربي، تشكل من جانب حكومته تنازلاً أساسياً عظيم الأهمية يدعوها للإلحاح على ممثل الحكومة الإنكليزية من أجل معرفة وجهة نظره.

إضافة إلى ذلك، ومنذ الجلسة الأولى، كان قد تم إعداد توضيحات معينة. فقد تم القبول بشكل خاص بأن كيليكيا لا تشكل جزءاً من الدولة العربية، وأن لبنان مع أسلوب حكمه المتميز، لا يمكن أن يُدمج في الدولة الجديدة وأن مختلف القوى المسيحية لن تقبل بملكية شريف مكة على فلسطين. وتلكم نقاط كثيرة يجب تحديدها.

ودخل السير أ. نيكولسون دون تشديد أكثر في صلب الحوار، بالقبول بأنه لا يمكن أن توجد معارضة بالنسبة لكيليكيا وحتى بالنسبة لعينتاب ومرش. واعترف أيضاً بأن العرب لن يستطيعوا القيام بمطالبات مشروعة حول ديار بكر وحتى حول أورفه. ولكن قبل الذهاب إلى أبعد من ذلك، رجا المندوب الفرنسي الإجابة على السؤال الذي طرح في 23 من تشرين الثاني حول موضوع دمشق وحمص وحماة وحلب.

وعندها، بين السيد جورج بيكو أن الحكومة الفرنسية الراغبة بتلبية طلب حليفتها وتسهيل إنشاء الدولة العربية، تقبل بترك هذه المدن الأربع الواقعة في منطقة نفوذنا للدولة العربية، مهما بدا لها مؤسفاً القيام بتجزئة سورية من أجل تشكيل دولة يبدو

مستقبلها غير مضمون إلى أبعد حد . ومع ذلك، فهي تعتقد أن مثل هذه التضحية تستلزم تنازلات أوسع من جانب المندوبين الإنكليز وتطلب معرفة وجهة نظرهم حول هذه النقطة .

وبعد أن تشاور مع المندوبين التقنيين وبشكل خاص مع السير مارك سايكس، عضو البرلمان .M.P الذي له معرفة معمقة بالعالم العربي، أعلن السير أ . نيكولسون أنه يمكننا القبول بالإسكندرون واللاذقية والساحل حتى طرطوس، إنما بحيث يكون ذلك الحد الأقصى، وأنه علينا في الجنوب محاولة امتلاك مميزات الحكم، حيث سيحتفظ شريف مكة بالسلطة العليا على هذه المناطق .

وقد اعترض السيد جورج بيكو قائلاً : إنه فوجىء بالأحرى بمثل هذا الاقتراح المتعلق بلبنان الذي كان قد اتُفق في 23 من تشرين الثاني، أنه كمقاطعة متميزة تحت النظام القديم للحكم لا يستطيع رؤية قدره يتفاقم أثر حرب كان يعتبرها حرباً تحريرية، والحالة هذه، فإن واقع أن يوضع تحت السلطة ولو الاسمية لشريف مكة سيبدو إخفاقاً دون أدنى شك بالنسبة لمسيحيي لبنان .

واقترح السير مارك سايكس أن يُستشار اللبنانيون حول هذا الموضوع عن طريق الاستفتاء العام .

وأجاب السيد جورج بيكو : إنه في بلد تشتد فيه الضغائن العرقية والدينية الطائفية، فإن مثل هذا الاستفتاء لا يمكن إلّا أن يؤدي إلى اضطرابات خطيرة ستتطلب تدخلاً مسلحاً من طرفنا . وهكذا لم يكن هناك أي محرض مشروع للموافقة على تقسيم جديد لسورية . وقد رفض المندوب الفرنسي ذلك رفضاً قاطعاً .

وأكد السير مارك سايكس أن المنطقة الواقعة جنوب طرطوس، باستثناء الساحل اللبناني، كان يسكنها العرب فقط، وأن الدولة العربية كانت بحاجة إلى الموانىء، على الرغم من وقوعها تحت التبعية الكاملة للفرنسيين، وأن بيروت بشكل خاص، وهي مركز فكري حقيقي للبلد، حيث كانت النخبة العربية كلها تأتي إليها للدراسة في المدارس الفرنسية، كانت ضرورية بشكل مطلق لهذه الدولة العربية . وأضاف أن جميع العرب الذين يفكرون يعرفون أن عليهم انتقاء موجهيهم من بين تلاميذ مدارسكم، ولكن، لكي يستطيعوا القيام بذلك، يجب أن تكون هذه المدارس واقعة في أراضٍ عربية اسمياً على الأقل .

ودعم السير أ. نيكولسون والممثلون الإنكليز الآخرون بكل طاقتهم هذه الطريقة في رؤية الأمور. ويمكن الحفاظ على نظام الحكم الحالي في لبنان ضمن هذا التعديل الوحيد بحيث أن حاكماً فرنسياً يترأس هذا النظام وبحيث تشكل المقاطعة اسمياً جزءاً من الدولة العربية مثل طرابلس وبيروت والساحل.

وأكد السيد جورج ــ بيكو مجدداً أنه لا يستطيع قبول مثل هذا الاقتراح الذي لم يكن ليُحتمل لا شرعاً ولا واقعاً. ذلك أنه لم يكن ليبدو جدّياً أبداً الزعم بأن نمو منشآتنا التعليمية والحاجة التي يشعر بها العرب إليها يخلقان سبباً لهم من أجل امتلاك بيروت. وسنكون دائماً سعداء باستقبالهم في مدارسنا بل وحتى الذهاب إلى دمشق لكي ننشىء لهم معاهد جديدة. وإن الذين يعارضون حكمنا اليوم، سيعارضون غداً تأثيرنا الفكري.

إن أي لبناني لن يقبل بالحل المقترح الذي يستثني من لبنان بيروت وطرابلس وسهل البقاع. فمنذ ما قبل الحرب كان مؤكداً لكل مراقب حيادي أن لبنان لم يكن قابلاً للحياة والاستمرار كما كان مشكّلاً. ولم يكن باستطاعته الاستمرار في تغذية سكانه. (هكذا) كان على فئة الشباب أن تهاجر في كل سنة باتجاه أراضٍ أكثر غنى. وهكذا، فإن أكثر من 300.000 منهم يسكنون أمريكا. فقد عرف الأتراك ماذا يفعلون عندما قاموا بتقليص المقاطعة ذات الامتيازات بعد عام 1860 إلى حدودها الحالية. فلم يكن بإمكان الأتراك الاعتقاد بأن هذه الشعوب ستستطيع العيش على هذه الكتلة من الصخور، وكانوا ينتظرون اللحظة التي سيترك فيها اللبنانيون هذه الجبال. لكن اللبنانيين استطاعوا عبر عمل جبار تحويل جبالهم إلى متتالية من الأدراج الضخمة الخضراء حيث تمثل كل درجة منها حديقة، وبقي عدد السكان في الكيلومتر أعلى بشكل ملموس مما هو في إنكلترا نفسها، لكن التغيرات الاقتصادية تجعل الوضع أكثر تزعزعاً عاماً بعد عام. ولهذا، فإن بيروت وطرابلس والبقاع مناطق ضرورية اليوم للبنان.

فقال السير أ. نيكولسون: إنها يمكن أن تُلحق به إنما فقط ضمن الدولة العربية. انقلوا اقتراحنا إلى حكومتكم. ويجب أن لا ترفضه. ففي المقاطعة الجديدة لديكم وضع متفوق بشكل محسوس على وضعنا في مصر. فماذا تريدون أكثر؟

وأجاب السيد جورج ــ بيكو بحدة قائلاً إنها كلمة أيضاً التي تطلبونها من أجل شريف مكة. فأنتم تشعرون بقيمتها إذن. إنني لا أخفي عليكم أنكم تضيعون بذلك وقتاً

أقدر كما تقدرون أنه ثمين . ولكن ، طالما أنه دون ذلك لن نستطيع المضي خطوة إلى الأمام ، فإنني سأقوم بنقل اقتراحكم إلى باريس . تبقى فلسطين . قال السير أ . نيكولسون : « إن المسألة معقدة جداً برأيي . ولهذا ، يجب أن تُحفظ » . لا سيما أنه علينا ، علق مشيراً السير م . سايكس ، الحصول في الجنوب على منفذ على البحر من أجل المناطق العربية التي تعتمد علينا . ومع رفض المجتمعين الدخول في دراسة المسألة ، طلب السيد جورج ـــ بيكو أن يُقرر فقط : مَنْ صاحب شرطة السواحل حتى حدود مصر ؟ وأجاب السير أ . نيكولسون : إنه مع التحفظ على الاتفاق إذا عقد بيننا من أجل مخرج على البحر ، فإنني لا أرى مانعاً من الاعتراف لأسطولكم بحق الشرطة .

وكخاتمة ، طلب السيد جورج ـــ بيكو أن تتم صياغة الاقتراح الإنكليزي بشكل دقيق . وأجاب السير أ . نيكولسون بأن حدود المنطقة المعطاة لفرنسا تحت حكمها الكامل يمكن أن تُرسم بخط ينطلق من رأس أنامور Anamour ليتبع خط ذرى طوروس شمال مرش ومودو ـــ كابور Modu-Kapour وأرغانة Arghana حتى مرتفع بيلتيس Biltis ليعود فينزل إلى محاذاة خط سكك بغداد الحديدي ، فيتبعه باتجاه الغرب ويتركه عند الدولة العربية . وينطلق هكذا متوجهاً عبر بردجيك Beredjik وعينتاب ليصل من هناك إلى الجنوب مروراً بغرب خط حمص وعلى محاذاة حماة ليصل إلى البحر بمواجهة جزيرة أرواد .

وتبدأ منطقة النفوذ إلى الشمال من حيفا Caiffa ، لتشتمل على ولايتي بيروت ودمشق ، مع لبنان الموسع ، والجزء الأكبر من ولاية حلب ودير الزور ، وستبقى مسألة الموصل وكركوك محفوظة للمحادثات التالية وكذلك مسألة فلسطين .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871 .
تركيا ـــ سورية ـــ لبنان . جزء V ص120-117 .

7

لندن في 22 من كانون الأول 1915

بول كامبون إلى بريان

نتيجة اجتماع الأمس حول موضوع سورية

السيد رئيس الحكومة ،

لي الشرف أن أرفع إلى معاليكم ، بيان المحادثات الثانية التي قام بها السيد جورج بيكو مع السير نيكولسون والمتعلقة بوضع حدود لسورية ، مع خارطة مرفقة .

وقد أصبحت المفاوضات أكثر صعوبة بكثير ، كما نلاحظ ذلك ، مما كانت عليه في تشرين الثاني ، وذلك بسبب وجود السير مارك سايكس ، عضو البرلمان الذي بترحاله في المشرق منذ أكثر من عشرين سنة وكونه أصبح مختصاً بالمسائل العربية ، اعتمد الطروحات القصوى للعرب حول نقاط كثيرة وكذلك للمستعمرات الإنكليزية ، وجعل السير أ . نيكولسون يقاسمه إياها أو جزءاً منها على الأقل .

ومع ذلك ، يجب ألا نخفي أننا منذ الآن حصلنا على نتائج ذات قيمة أكيدة . فكيليكيا ، مع سهول أضنة الغنية ، لم تعد ممنوعة عنا ، والأمر نفسه ينطبق على الإسكندرون الذي كان يطالب به بشدة فيما مضى حزب كبير في إنكلترا . وقد تم وضع ديار بكر والحوض المنجمي الغني في أرغانة ومادو في المنطقة الموضوعة تحت الحكم الفرنسي . وهكذا ، فقد تم تأليف مجموعة لها قيمتها الخاصة وبها ترتبط منطقة هامة موضوعة تحت الحكم الاسمي لشريف مكة ، إنما حيث يبقى نفوذنا السياسي وكذلك الاقتصادي مسيطراً .

وقد تم من جهة أخرى اقتراح تشكيل لبنان الموسع ببيروت والبقاع ، كمقاطعة خاصة من الدولة العربية يكون لها حاكم فرنسي وتحتفظ بنظامها المميز في التنظيم الجديد . إن هذا المشروع الذي أخذ مندوبنا مهلة من أجل نقله إليكم ، لكي لا يشرخ المفاوضات عنده ، ولكي يستطيع استيعاب الامتيازات الهامة التي تم تحصيلها ، يحمل إذا ما تفحصناه أضراراً وموانع جدية .

بالإضافة إلى الانطباع المغضب الذي سيسببه، دون أدنى شك، للشعب المسيحي في لبنان واقعُ أن يجد نفسه خاضعاً، غداة هذه الحرب، للسلطة حتى الاسمية لشريف مكة سليل النبي، فإن الرأي العام الفرنسي سيعاني بالتأكيد من إحباط ساخط إذا مااستنتج أن المنطقة التي مارسنا فيها نشاطنا لأطول فترة مستمرة وحيث بلغت أعمالنا أوج ازدهارها قد أقصيت تحديداً عن حكمنا. ومن جهة أخرى، فأيّاً كان الوضع المميز الذي سيعطى لنا فيه، فثمة ههنا منطق شعور لا يمكننا تجاهل قيمته.

ولا يمكنني من جهة أخرى تجاهل أن التنظيم الجديد سيضع الحاكم الفرنسي للبنان في صراع مع أشد المصاعب. إذ يكفي أن نعرف حدة المزاحمات في الشرق بين مختلف المذاهب والديانات من أجل أن نقدر ما سيكون عليه عنف الصراعات الأهلية في لبنان، وعندها فإن أي سلطة خارجية لن تستطيع كبحها. وسنرى فوراً «القوميات» المسيحية كافة، تقيم حاجزاً ضد المسلمين الذين سيستنجدون حتماً بشريف مكة، مؤكدين على هذا التعارض لمقاطعة عربية يُضطهد فيها أتباع محمد. وسيكون على الحاكم بشكل حتمي، وهو مزود بأية شرطة أو جيش يستطيع الاعتماد عليه في مثل هذه الظروف، البقاء متفرجاً بلا حول ولا قوة أمام هذا الوضع والظهور كعدو لهؤلاء المتشيعين للنبي، إلى أن يأتي وقت يجبرنا فيه قرب اندلاع الاضطرابات على التدخل، فيكون علينا، على العكس، الظهور كخصوم للمسيحيين الذين دعمونا دائماً. وسينجم بالتالي عن هذا الوضع ضرر مزدوج في أن نعرض أنفسنا للشبهة بالتالي في نظر العرب الذين علينا أن نبذل جهدنا من أجل كسبهم في كامل منطقة نفوذنا وموالينا التقليديين الذي سيحبَطون بشكل عميق بسبب تصرفنا غير المتوقع.

فلا يبدو أنه من الممكن إذن القبول بالاقتراح الإنكليزي. ولكن من الموافق أن يتم رفضه بحيث تستمر المفاوضات. ولكن، بالنسبة لهذه المحادثات المقبلة، ولكي ألبي رغبة الممثل البريطاني، فإنني مجبر على أن أطلب من معاليكم دراسة الاقتراح الإنكليزي بتمعن، وإرسال التوجيهات الضرورية دون تأخير لهذه السفارة، إنْ حول مسألة لبنان أو حول مسألة المنافذ الإنكليزية التي يبدو أن حلفاءنا يجب أن يطالبوا بها جنوب حيفا.

وتفضلوا...

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 871

تركيا ــ سورية ــ لبنان ــ جزء V ص123-121

8

لندن في 2 من كانون الثاني 1916

ملاحظة الوزارة،
سورية ــ فلسطين

يبدو أن الجانب البريطاني، تحت التأثير المزدوج دون شك للمناديـن بمصر الكبرى وأنصارها، يحاول ترجيح فكرة أن فلسطين لم يكن لها وجود خاص بها أبداً.

ففلسطين لم تكن يوماً سوى مقاطعة من سورية الرومانية، كما هي اليوم جزء من سورية التركية، ولم يكن لسورية استقلال وحياة سياسية مستقلة إلا في عهد السلوقيين. وكانت تشتمل في ذلك الحين على سورية البيضاء أو كيليكيا، وسورية السوداء (حوض العاصي مع دمشق وحلب) والدول القديمة اليهودية والفيلستية والفينيقية.

إنما يجب العودة إلى العصور التوراتية لكي نجد أنه ليس فلسطين، بل مملكتان، مملكة يهوذا ومملكة إسرائيل، كانتا تحتلان جزءاً فقط مما دعاه الرومان فلسطين. فالساحل كان يشكل دولتي الفيلستيين والفينيقيين، وفي الجنوب كانت دولة الإيدوميين، وفي الشرق كان الموآبيون المستقلون. وأدى الاجتياح الآشوري الذي شتت العراق الذي كان فيما مضى عرقاً غازياً من اليهود القادمين على الأرجح من الشرق، إنما الذين اختلطوا مع قبائل إيدومية من شبه الجزيرة العربية ــ إلى اختفاء هذه الدول الصغيرة التي كان حكم الإيدومي داوود وابنه قد شهرها، إنما دون أن يعطيها التجانس ولا التنظيم اللذين يحفظان الإمبراطوريات. ومذ ذاك لم يحصل أن وُجد سوى تقسيمات إدارية تعسفية للغـزاة المتلاحقين.

ومع الحملات الصليبية، نلحظ محاولة إعادة تشكيل دولة سورية. وقد شملت مملكة القدس في الواقع حلب وأورفة ودمشق وإنطاكية. ولم تكن مسألة فلسطين مطروحة.

فسيكون من الخطأ إذن، من وجهة النظر التاريخية وكذلك من وجهة النظر الأجناسية، إقامة فلسطين منفصلة عن سورية، ومع ذلك، إذا كنا نريد إرضاء المنادين بذلك، فيمكننا، بالعودة إلى الأزمنة الأسطورية تقريباً التي تسردها أخبار التوراة وفتراتها الزمنية، منح إنشاء بلد لليهودية يبلغ في أقصى الشمال خطاً من أريحا إلى البحر جنوب يافا ويكون محدداً من الشرق بالبحر الميت ومن الجنوب بالصحراء.

ولكن يجب أن تكون هذه الدولة بالضرورة حيادية ودولية في الوقت نفسه، وذلك بسبب القدس. فالأنغليكان لا يستطيعون في الواقع، وكذلك الأرثوذكس والكاثوليك، المطالبة بممارسة السيادة على القدس. ويجب أن تكون للمسلمين والمسيحيين واليهود حقوق دينية يحفظها لهم قانون دولي.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 871.
تركيا — سورية — لبنان — جزء ٧ ص136.

9

لندن في 3 من كانون الثاني 1916

ف. جورج ــ بيكو إلى بول كامبون

المفاوضات الفرنسية ــ الإنكليزية

غداة اجتماع 21 من كانون الأول الماضي في وزارة الخارجية، عبّر لي السير مارك سايكس عن رغبته بمتابعة المحادثات مباشرة معي والمتعلقة بوضع حدود سورية، إذا فوضته حكومته بذلك، من أجل تحضير الحلول التي ستصبح فيما بعد موضوع إشعار رسمي. وكان يبدو له أن هذه الطريقة هي الوحيدة القابلة للتوصل إلى نتيجة مفيدة.

ورأيت أنه يجب عليّ ألا أرفض هذا الاقتراح الذي صيغ بهذا الشكل. وبدى لي في الحقيقة، خلال المباحثات السابقة، أن الوفد البريطاني كان، إما بسبب جهله بتفاصيل المسألة، أو لخشيته من عدم التقدير الصحيح لقيمة التنازلات الممنوحة، أو للسببين معاً، يعتمد حول كل نقطة موقفاً جدياً يجازف بتعقيد المفاوضات بشكل استثنائي. ومع ذلك لم أخف، مع قبولي لهذه الطريقة في العمل، أنني كنت قد عانيت من خيبة أمل لأنه كان علي أن أنقل إلى حكومتي الاقتراح الذي أبلغتها إياه حديثاً، وأكدت يقيني بأننا إذا كنا قد خسرنا وقتاً ثميناً حتى الآن، فإننا نستمر في خسارته في حال عدم إرادة ممثلي الحكومة البريطانية رؤية المسألة في إطارها الشمولي، مع الأخذ بعين الاعتبار لوضعنا السياسي السابق في الإمبراطورية العثمانية، والموافقة بالتالي على التنازلات الضرورية.

وقد أيدني بذلك السير مارك سايكس منذ اللقاء الأول الذي تلا ذلك، وفي اللقاءات التي تلاحقت يومياً تقريباً مذ ذاك في السفارة. وقد قال لي: إنه فكر بالحجج التي قدمتها، وإنه يعترف بقيمتها. وهو بالتالي لم يقدم أي اعتراض جدي على التخلي عن الطرح البريطاني المتعلق بلبنان وبيروت وسهل البقاع. وقد وافق دون صعوبات كبيرة على

وضع هذه المنطقة تحت الحكم الفرنسي. وبالمقابل، فقد عارض بشدة أن تشتمل ممتلكاتنا على طرابلس وخط سكتها الحديدي.

وبرأيي، كان لا غنى عن بلوغ الدولة العربية البحر مباشرة في أية نقطة كانت، وأن تملك مرفأً موافقاً يسمح لها بتصدير منتجاتها بحُرية، وقد عاد ليكرر مطولاً وبإلحاح أهمية المسألة في نظر العرب. ولم أجد أنه يجب أن أسلم بذلك. وفي الواقع، يظهر أنه من الصعب القبول بأن تفصل بهذه الطريقة ممتلكاتنا إلى شقتين منفصلتين. وسينجم عن ذلك دون شك صعوبات إدارية وعسكرية وسياسية على حد سواء، يفضل تجنبها منذ البداية.

وقد قبل السير مارك سايكس بالتالي، دون أن يعلن اقتناعه، أن تكون منطقتنا متصلة دون انقطاع حتى جنوب صور، مع التحفظ بأن نعالج مباشرة مع العرب مسألة إمكانية إعطائهم منفذاً؛ وقد تم الاتفاق على هذه النقطة شرط ألّا تُذكر في الاتفاقية التي ستعقد مع الإنكليز، وأن يُترك لنا كامل الحرية في المباحثات التي سنعقدها حول هذا الموضوع مع ممثل الشريف.

وفيما يخص المنطقة ذات الأهمية السياسية والاقتصادية المحفوظة لفرنسا، أظهر محاوري أيضاً أنه مهيأ للموافقة على امتيازات كبيرة. إن الحدود الجنوبية لهذه المنطقة، كما كانت قد أعدت حتى الآن، كانت تتبع خطاً ينطلق من شرق حمص ويصل إلى دير الزور. وقد وافق السيد مارك سايكس بخط حدود ينطلق من بحيرة طبرية ويصل إلى الفرات فيقطعه على محاذاة موقع وِردِة جنوب النقطة التي كانت قد حددت سابقاً.

ومع ذلك، رأيت أنه يجب علي التشديد على أن يتم تحويل الخط لكي يشتمل على جبل حوران حتى حدود الأراضي الزراعية. وفي الواقع، فإن بقاء الدروز الذين يسكنون الجبل خارج سلطتنا ستكون له مضاعفات وأضرار. فبالإضافة إلى الغنى الزراعي لهذا الإقليم، فإن السكان الذين يستوطنونه كثيرو العدد، ويمكن لبلدهم أن يصبح عند الاقتضاء، وفي ظروف معينة، داعماً لسلطتنا ضد مالك سورية. ولم يعترض السير مارك سايكس اعتراضاً مطلقاً وانتهى به الأمر إلى الموافقة، على الرغم من العقبات والأضرار التي يمثلها هذا التحديد بالنسبة لخط السكك الحديدية الذي يفكر به الإنكليز.

وقد تم حفظ المسألة الخاصة بالمنطقة التي ستعطى لفرنسا شرق دير الزور. ولم يخف عني محادثي أنه كان مهيأً لطرحها في إطار نهج تراضٍ واسع واقترح علينا أن تُترك

لنا الموصل وذلك بتتبع الخط الحدودي لمجرى الزاب الكبير . وبالنسبة للمطالبة بمنطقة كركوك ، فقد عارض مع ذلك أن يكون مثل هذا الامتياز خارج إطار المناقشة . فهو يعرف ، كونه كان قد جال في البلد ، أن هذا الإقليم كان يشتمل على العناصر الوحيدة من الشعب التي تجعل من الممكن احتلال العراق وتسمح بإنشاء المجالس الضرورية للموظفين البريطانيين . ولهذا السبب بالذات كانت كركوك ضرورية ولا غنى عنها بالنسبة للإنكليز بحيث لا يستطيعون التضحية بها . ومع ذلك ، وبعد مناقشة طويلة قبل بأنه يمكن لحدود منطقتنا أن تثبت عند حدود الزاب الأصغر . وهكذا ستقع المناجم البترولية في شرغة Shergat ضمن حصتنا ، وتعوضنا عما طُلب منا التخلي عنه .

وبالمقابل ، شدد الإنكليز على اضطلاعنا بالسيطرة على المنطقة النسطورية الواقعة شمال نهر دجلة وحتى حدود فارس . وهم يعتبرون أن هذا الاحتلال ضروري لهم لكي يتقوا التهديد الروسي . وبالنتيجة ، فذلك شرطهم نفسه من أجل التخلي عن الموصل . فإذا لم نقبل بذلك ، فلن يكون أمامهم سوى التقدم حتى النقطة التي سيجدون فيها حدوداً طبيعية يسهل الدفاع عنها ضد اجتياح قادم من الشمال ، وضم الأراضي التي كانوا قد تركوها في حصتنا وكان ثمة في ذلك شرط مطلق لاقتراحهم الحالي .

وبعد الانتهاء من هذه النقاط ، وجد السير مارك سايكس أنه تجب عليه الإشارة إلى تحفظين :

1- ستتم تسوية بين فرنسا وإنكلترا تحمي هذه الأخيرة ضد إجراءات تعمل على حجز مياه دجلة والفرات التي تروي القسم الجنوبي من بلاد الرافدين .

2- ستتم دراسة نظام تجاري خاص بالنسبة للإسكندرون ، وسيُبنى خط سكة حديدية بعد التفاهم بين البلدين من أجل تأمين الاتصالات مع بغداد .

ولم أجد أنه عليَّ رفض نقل هذه الاقتراحات إلى الحكومة الفرنسية ، لا سيما أنه كانت للنقطة الأخيرة الفرصة ، من خلال إجراء ما ، بتقليص أهمية مسألة كانت دراستها واجبة وكانت تظهر على أنها الأكثر تعقيداً من بين المسائل المعالجة كافة حتى الآن .

وخلال آخر جلسة في وزارة الخارجية ، كان بعض المندوبين التقنيين قد أشاروا إلى الأهمية التي تعلقها الحكومة البريطانية على امتلاك مرفأ على الساحل ، حيث يمكن أن يصل خط سكة حديدية آت من العراق . وكانت نقطة الوصول هذه قد حُددت سابقاً

من قبل إنكليز كثيرين في الإسكندرون، ولا أحد يجهل أن هذه الطريقة في الرؤية لا تزال تحفظ بالنسبة للقيادة البحرية مؤيدين متحمسين لن يتخلوا عنها عن طيب خاطر.

وخلال اللقاءات التي أجراها بشكل يومي مع مختلف الإدارات الإنكليزية، خلال المرحلة الأخيرة من هذه المحادثات، تعرض السير مارك سايكس للوم بشيء من الفظاظة بسبب التنازل الذي قدمه لنا حول هذه النقطة. وقد قيل له: «لقد طالبنا به دائماً وبشكل مفتوح منذ 30 سنة»، فأجاب: إن ذلك كان منذ 30 سنة، بل إن المندوب الفرنسي اعترض قائلاً: إن فرنسا كانت تطالب في ذلك الوقت أيضاً بمصر. وأياً كان الأمر، فقد أكد السير مارك سايكس أنه لا توجد تنازلات ممكنة حول مسألة المرفأ على البحر الأبيض المتوسط هذه، وأن هذا المرفأ يجب أن يكون حيفا.

وقد اقترحت غزة دون جدوى، وكذلك مدحت مميزات خط يصل إلى بور سعيد، أي إلى مرفأ مجهز آلياً بشكل جدي، في حين أن المرفأ المقترح سيتطلب أعمالاً واسعة لكي يكون نقطة الانطلاق لخط استراتيجي هام. وقد تأكدت بسرعة أن النقاش حول هذه المسألة لم يكن مفيداً كثيراً. **وذهب السير مارك سايكس إلى أبعد من ذلك فطالب بفلسطين لإنكلترا باستثناء الأماكن المقدسة التي يجب تدويلها.**

وبدا لي أنه سيصبح من غير المجدي في هذه الظروف مدّ التعارضات دون نهاية، والمجازفة بإفسادها دون نتيجة محتملة. وكان من الملائم إذن القبول بالتضحيات التي لا غنى عنها مع تقليص أخطار المشروع الإنكليزي إلى حدها الأدنى، ولهذا، وقبل أي شيء آخر، كان من المفضل تجنب حلول حدود أخرى بيننا وبين الإنكليز غير حدود الصحراء التي تخلق، بشكل أفضل من أي نهر أو خط ذروة، فضلاً عن ذلك، حدود الصحراء، إذا وافقنا على ترك حيفا لها. وإننا إذ نفعل ذلك، بعد تسوية عام 1914 مع تركيا، فإننا نتخلى عن نقطة كانت لها فيها حقوق أكيدة. وسيكون مثل هذا التنازل من جانبنا صعب القبول جداً على الرأي العام عندنا. ولم يكن بإمكاننا الذهاب إلى أبعد من ذلك.

وقد قبلت بالنتيجة عرض الحل التالي على الحكومة الفرنسية: حيفا مع شرمها ومعها عكا st. Jean d'Acre ستعطى للإنكليز، في حين أن فلسطين، انطلاقاً من الساحل على بعد 15 **ميلاً شمال حيفا ووصولاً إلى بحيرة طبرية في الأردن والبحر الميت وغزة، سيتم تحييدها تحت سلطة إدارة دولية تشتمل على ممثلي فرنسا وإنكلترا وروسيا**

وإيطاليا والمسلمين. وسيكون لإنكلترا في نطاق هذه الحدود المرسومة حق المرور بواسطة خط سكك حديدية تبنيه هي بنفسها ويمكنها بواسطته نقل جنودها عندما يناسبها ذلك.

وأعلن السير مارك سايكس رضاه عن هذا الحل بعد أن تشاور مع مختلف الإدارات المعنية.

وقمنا معاً بإنشاء خارطة تشتمل على مختلف هذه الاقتراحات والتي تم تلخيصها في مذكرة دبلوماسية. وقررنا إضافة إلى ذلك أنه عندما تدرس الحكومة الفرنسية هذه الاقتراحات فسيكون بإمكاننا عقد لقاء جديد في وزارة الخارجية Foreign Office من أجل صياغتها صياغة نهائية.

فإذا كانت الحلول التي توصلنا إليها بهذه الطريقة لا تعطينا الكفايات كلها التي كنا نأمل بها، فإنها تقدم لنا على الأقل حقل عمل سيضم لفترة طويلة النشاط الفرنسي في الشرق ويؤمن بشكل حاسم للغتنا السيادة المطلقة التي حققتها في المشرق. يبدو لي إذن أنه من الأهمية بمكان ألا نبتعد بقبولنا كثيراً عن التسوية المقترحة.

ويبدو الإنكليز حالياً مستعجلين للتوصل إلى اتفاق لكي يستطيعوا متابعة مفاوضاتهم مع العرب. ولا أحد يعرف ما يمكن أن تخبئه لنا الأحداث غداً من مفاجآت. وفي مثل هذه الظروف قد ترون ربما مثلي أن تأجيل هذه المفاوضات تهور خطير لن يمكن لأي امتياز لاحق أن يعدله بالتأكيد.

ف. جورج بيكو

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 871.
تركيا ـــ سورية ـــ لبنان. جزء V ص148-154.

10

لندن في 4 من كانون الثاني1916

مذكرة بتوقيع ف. جورج ـ بيكو والسير مارك سايكس

لقد وُقِّعت هذه المذكرة في الظروف التالية :

بعد أن وُضعت اللجنة التي يترأسها السير أ. نيكولسون لمرتين على اتصال مع السيد جورج ـ بيكو ، أصبح مؤكداً أنه كان ثمة الكثير من التفاصيل التي تتطلب بالضرورة دراسة منفصلة ما كانت لتفرض على اللجنة إلا بأن تخصص لأعمالها وقتاً أكثر الأمر الذي لا تسمح به غزارة انشغالات مختلف أعضائها بأمور ذات طبيعة أخرى ، أو بتمديد المباحثات الأمر الذي لم يكن مرغوباً كثيراً بسبب الوضع السياسي والعسكري في الشرق .

كذلك فقد اقترح السير آرثر نيكولسون أن يبحث السير مارك سايكس المسألة كاملة مع السيد جورج ـ بيكو ، بحيث يتم حذف التفاصيل منها وأن يتعاون معه في إعداد مذكرة يُبحث فيها مجمل المعاملات المختلفة للمسألة بشكل عام .

I- ملاحظات أولية :

وجهات نظر مختلف الفرقاء المعنيين .

إن المسألة الرئيسة المطروحة للحل هي اكتشاف حد متوسط يلبي متطلبات مختلف الفرقاء المعنيين ، ألا وهي :

آ ـ تعلن فرنسا :

1- مطالبتها بقطر يعوضها عن الأضرار وعن خسارة التأثير الناجمين بالنسبة لها عن تقسيم الإمبراطورية العثمانية .

2- ينقذ وضعها التاريخي والتقليدي في سورية .

3- يؤمن لها فرصة تحقيق تطلعاتها الاقتصادية في الشرق .

ب ـــ يطالب العرب :

1- بالاعتراف بأمتهم .

2- بحماية جنسهم ضد الاضطهاد الأجنبي .

3- حق استعادة موقعهم بصفتهم عاملاً نشطاً في التقدم العالمي .

ج ـــ تطالب بريطانيا العظمى :

1- بأن يؤمن لها موقعها في الخليج الفارسي .

2- بفرصة تنمية جنوب بلاد الرافدين .

3- بصلات تجارية وعسكرية بين الخليج الفارسي والبحر المتوسط عبر طريق بري .

4- منطقة تأثير كافية لتجهيز الكادر المستخدم في الري في بلاد الرافدين بمنشآت صحية موافقة وتتضمن تجنيداً أهلياً كافياً من أجل الحاجات الإدارية .

5- الحصول على تسهيلات تجارية في المنطقة المتنازع عليها .

د ـــ وأخيراً ، فإن على الحل الإجمالي أن يتوافق مع تسوية ترضي آمال الشعور المسيحي واليهودي والإسلامي فيما يتعلق بنظام القدس والأماكن المقدسة المجاورة لها .

II

من أجل الوصول إلى نتيجة مرضية ، على الأطراف الثلاثة إظهار روح التوافق . ويبدو ذلك مؤكداً عندما نأخذ بعين الاعتبار بشكل منفصل المطامع المختلفة .

المطالب

آ ـــ فرنسا : إن للأمة الفرنسية المصالح الرئيسة التالية :

1- كان يُنظر إلى الفرنسيين منذ أقدم العصور على أنهم أنصار وحماة الكاثوليكيين في الإمبراطورية العثمانية عموماً وبخاصة حُماة الموارنة في لبنان إثر تدخل الحكومة الفرنسية عام 1860 .

2- لقد لعبت فرنسا ، بفضل الجهد المنهجي الفرنسي ، دوراً بارزاً في النمو الفكري للمسيحيين كما وللعرب المسلمين خلال القرن الأخير وبخاصة في مقاطعات حلب وبيروت ودمشق والموصل .

3- وبالارتكاز على الوقائع السابقة تطور لدى الجمهور الفرنسي رأي عام قوي لصالح التوسع الفرنسي في سورية وفلسطين .

4- وقد جاء تطور خط السكك الحديدية في سورية ليدعم هذا الرأي، وجعل منه مكملاً دائماً في مجمل وجهة النظر الفرنسية.

5- ومما زاد في تعقيد المسألة مشاركة الرساميل الفرنسية حتى نسبة 30% في خط سكة حديد بغداد وحدود القرض الفرنسي ـــ العثماني لعام 1914، وذلك بإدخال بعض المناطق ضمن الاهتمامات الفرنسية والتي ما كانت لتدخل ضمن مجال الاعتبار لو تم تحديد مناقشة المسألة بتقاليد وأشكال النشاط المذكورة في المقاطع 1 ,4 ,3 ,2 من هذا الفصل.

6- وبالارتكاز على ما سبق، يمكننا القول: إنه ضمن الفرضية التي وفقها لن يبرز شيء آخر فإن الحكومة الفرنسية سيحق لها دون شك أن تأمل بسيطرة تجارية وسياسية في منطقة يحدها من الجنوب خط ينطلق من العريش إلى قصر شيرين ومن الشمال بالذروة الوسطى لطوروس ومدخل طوروس الذي يبدأ إلى جوار رأس أنامور Anamour وينتهي إلى خوشباد Kochbad.

ب ـــ العرب:

1- على الرغم من انقسامهم بسبب المسائل الدينية، والجمركية (؟)، والعادات الاجتماعية والحدود الجغرافية الطبيعية، فإن مجمل شعوب شبه الجزيرة العربية بحصر المعنى والشعوب التي تتكلم العربية في المقاطعات الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية تبدي رغبة قوية بالوحدة.

2- ويعترف قادة هذه الحركة بأن دولة عربية مركزية لا تكون متناغمة مع التطلع القومي العربي ولا ممكنة من وجهة نظر تمويلية وإدارية. ومع ذلك فهم يرون أننا لو أمنا لهم حماية فعالة ضد السيطرة التركية ـــ الألمانية، فإنه يمكن تشكيل اتحاد من الدول الناطقة بالعربية سيرضي رغبة جنسهم بالحرية ويكون في الوقت نفسه موافقاً لعاداتهم السياسية الطبيعية.

3- والحل الأمثل بالنسبة للقادة العرب إقامة اتحاد للدول تحت حكم أمير عربي يشتمل تقريباً على شبه الجزيرة العربية إضافة إلى المقاطعات العثمانية في البصرة وبغداد والقدس ودمشق وحلب والموصل وأضنة وديار بكر مع ساحل تحت حماية بريطانيا العظمى وفرنسا.

وعلى مثل هذه الدولة القبول باختيار مستشاريها الإداريين من بين أفراد القوتين الحاميتين ومنح هاتين القوتين تسهيلات خاصة في مجال المشاريع والتنمية الصناعية.

ج ـ بريطانيا العظمى :

1- فيما يتعلق ببريطانيا العظمى فإن مطالبها كانت قد حُددت في المقطع C من الملاحظات الأولية .

2- إن الحل الأمثل بالنسبة لبريطانيا العظمى هو حصولها على سيطرة إدارية أولوية في المشاريع ضمن منطقة يحدها خط عكا ـ تدمر ـ رأس العين وجزيرة عمر ـ زاخو ـ أمدا ـ رواندوز ، وذلك مع امتلاك الإسكندرونة بما فيه امتداد خلفي موافق للبلد يربط سهل الفرات بالبحر المتوسط وحقوق بناء خط سكك حديدية يربط الإسكندرونة ببغداد . ويكون لبريطانيا العظمى إضافة إلى ذلك حق الفيتو على مشاريع الري التي ستحاول تحويل مياه جنوب بلاد الرافدين .

د ـ الاهتمامات الدينية الدولية :

فيما يخص القدس والأماكن المقدسة ، علينا أن نحفظ في ذهننا المبادئ التالية :

1- للمؤمنين اللاتين والأرثوذكس حقوق مكتسبة مساوية في فلسطين .
2- يشعر أفراد المجتمع الإسرائيلي في العالم كله باهتمام ووعي تجاه مستقبل هذا البلد .
3- يمثل جامع عمر ، بعد مكة ، المكان الأكثر قداسة والأكثر احتراماً في الإسلام ، ويجب أن نعتبر وضعَ مسجد عمر تحت إشراف المسلمين الوحيد حلاً لازماً وأن تكون لقائد الاتحاد العربي حصة مساوية في إدارة فلسطين .

الحلول المقترحة :

إن الخطوط العامة للاتفاق المقترح هي التالية :

1- العرب :

ـ إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان للاعتراف ولحماية اتحاد الدولة العربية في المنطقتين A و B ، الأولوية في حق المشاريع وفي القرون المحلية .
ـ سيكون لفرنسا في المنطقة A ، ولبريطانيا العظمى في المنطقة B ، أن تقدما وحدهما المستشارين والموظفين الأجانب عند طلب الاتحاد العربي .

2- في المنطقة الزرقاء لفرنسا ، والمنطقة الحمراء لبريطانيا العظمى ، سيكون للدولتين حق إقامة أي إدارة أو مراقبة مباشرتين أو غير مباشرتين ترغبان بهما .

3- وستكون في المنطقة المبيَّنة إدارة دولية يتم تقرير شكلها بعد استشارة روسيا وبعدها إيطاليا وممثلي الإسلام .

4- سيكون لبريطانيا العظمى :

ـــ ميناءا حيفا وعكا .

ـــ حصة من كمية الماء تعطيها المنطقة A من أجل ري المنطقة B .

ـــ يتم عقد اتفاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى يتعلق بالدستور التجاري للإسكندورنة وبناء خط سكة حديدية يربط بغداد بالإسكندرونة .

5- سيكون لبريطانيا العظمى الحق ببناء وإدارة ، وأن تكون المالكة الوحيدة ، لخط السكة الحديدية الذي يربط حيفا أو عكا بالمنطقة B . وسيكون لها حق دائم في نقل الجنود على هذا الخط في أي وقت كان .

4 من كانون الثاني 1916 — التوقيع ف . جورج ـــ بيكو

مارك سايكس

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . الحرب العالمية 1914-1918 جزء 871

تركيا ـــ سورية ـــ لبنان . جزء V ص160-155

تتمة تقرير 3 من كانون الثاني 1916 .

11

باريس في 5 من كانون الثاني 1916

أ. بريان إلى بول كامبون

حول موضوع المفاوضات الفرنسية ــ الإنكليزية التي يقودها جورج ــ بيكو.

كانت المحادثات في كانون الأول وبداية كانون الثاني المتعلقة بسورية بين السفارة والمندوبين الإنكليز قد وصلت في نهاية المطاف، بحسب ما أطلعتموني عليه في باريس، إلى وجهات النظر التالية:

إن فرنسا ستأخذ تحت حكمها الكامل منطقة تشتمل على كيليكيا مع أضنة والإسكندرون وديار بكر مع حوض منجم أرغانة ــ مادو ــ والأنصارية ولبنان وبيروت.

وسيعترف لها أيضاً بمنطقة تأثير مطلقة (تحت الحكم الإسمي لشريف مكة) تشتمل على باقي سورية مع دمشق والبقاع حيث يمر خط دمشق إلى حلب، وجزء من بلاد الرافدين يشتمل على الموصل، إنما يحده الزاب الصغير ويستبعد بالتالي المنطقة النفطية في كركوك.

ومن جهة أخرى، كانت إنكلترا تعلن، إذا لم يوجد حكم على فلسطين، حكماً دولياً على مجمل هذه المقاطعة، وتطالب لنفسها بامتلاك ميناء حيفا، الذي يصبح ميناءً إنكليزياً، والمنطقة التي سيصل عبرها إلى هذا الميناء خط السكة الحديدية عبر فارس والمار بمحاذاة النجف في العراق وشبه الجزيرة العربية.

ثمة أهمية أكيدة للوصول بسرعة إلى تأمين النتائج الهامة جداً التي تم تحصيلها عبر اتفاق محدد. ذلك أننا نجازف بالوصول إلى رؤية الأحداث تتغير. فشريف مكة يمتنع بتأثير خارجي عن متابعة المفاوضات، كما تمتنع إنكلترا عن الارتباط بها إذا كان الهدف الأساسي الذي تبغيه (بناء إمبراطورية عربية تحت نفوذها موجهة ضد الأتراك والألمان) سيفلت منها.

ومن جهة أخرى، علينا أن نحذر كل احتمال لتنفيذ جزئي للاتفاق لصالح الإنكليز مثلاً، إذا سمحت لهم الظروف باحتلال حصتهم وتحقيق هدفهم، دون أن تكون فرنسا قادرة على امتلاك حصتها والتصرف بها بنفسها. وأعرف أنه بإمكاني الاعتماد على خبرتكم حول هذه النقطة. ويجب أن يكون ثمة بالتأكيد تضامن وثيق بين امتيازاتنا وامتيازات الإنكليز.

وتقدر الحكومة الفرنسية أنه من وجهة النظر التي وصلت إليها المفاوضات، عليكم:

1- تثبيت ما هو معترف به لنا.

2- طلب تعديلين صغيرين. في الجنوب من منطقة نفوذنا لكي نحصل على تدمر، وهي طريق سكة حديدية محتملة من دمشق إلى الفرات باتجاه الجزيرة. وفي الشمال، تحت دركود Dercude (كذا) وحتى مدخل طوروس من السير مع حدود الولاية واتقاء كل نقاش لاحق.

3- محاولة الحصول على حكم ثنائي إنكليزي ـ فرنسي بالنسبة لحيفا وخط السكة الحديدية الذي سيصل إليها مع إعطاء التسهيلات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الكاملة لإنكلترا.

4- اقتراح تقسيم فلسطين إلى ثلاث حصص:
ـ الأولى فرنسية، وتشتمل على السامرة وشمال فلسطين كله، باستثناء متصرفية القدس فقط.
ـ والثانية دولية وتشتمل على متصرفية القدس، الأمر الذي سيرضي المطالب الدينية للروس والأرمن والإسبان والإيطاليين.
ـ أخيراً، الحصة الثالثة وتشتمل على الجنوب الفلسطيني كله حتى حدود مصر حيث يوضع تحت الحكم الإنكليزي.

وتستجيب هذه الاقتراحات للرؤى الأساسية للإنكليز الذين يتمسكون بألا نكون جيراناً لهم في مصر وعلى تشكيل عازل بيننا، وذلك بحفظ شبه الجزيرة العربية والأماكن الإسلامية المقدسة تحت نفوذهم (حيث سنمارس بحسب اتفاقاتنا التأثير الضروري من وجهة النظر الدينية). وسيحصلون أيضاً على مخرج لسكتهم الحديدية إلى البحر المتوسط، وذلك بشروط تؤمن لهم حرية الحركة الكاملة والتسهيلات الاقتصادية.

فإذا كان التفاوض سيتعرض للانهيار بسبب الحكم الثلاثيّ الأجزاء لفلسطين، فيمكنكم عدم جعل ذلك شرطاً لازماً لإتمام المفاوضات، إنما بعد أن تبذلوا الجهود الكبرى للحصول على الموافقة على هذه المشاركة.

وبالنسبة للحكم المزدوج لخط السكة الحديدية في المنطقة الفرنسية ولميناء حيفا فيجب أن تصل مقاومتكم إلى حدها الأقصى حيث يمكن أن تجازف بالنتيجة بشكل حاسم. ومع ذلك، إذا كانت تلك هي نقطة عدم الاتفاق الوحيدة، وإذا شعرتم أن المفاوضين الإنكليز لا يلينون، فعليكم العودة بهذا الشأن إلى حكومتكم الفرنسية كما سيفعلون هم أنفسهم بالعودة إلى الحكومة الإنكليزية.

وإنني، منذ الآن، أتمسك بشكركم للنقاط التي تم تحصيلها حتى الآن وللطريقة الضليعة والحاذقة التي قد تمت بها هذه المفاوضات التي تهم بدرجة عالية الرؤى التقليدية لفرنسا ولكبرى ذكريات تاريخها.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 871
تركيا ـــ سورية ـــ لبنان. جزء V، ص140-139.

12

لندن، في 6 من كانون الثاني1916

ب . كامبون إلى أ . بريان

سفر جورج ــ بيكو إلى باريس لتقديم تقرير عن المفاوضات .

سافر السيد جورج ــ بيكو إلى باريس لكي يقدم للحكومة التفاصيل كافة المتعلقة بالمفاوضات التي قامت بها هذه السفارة مع الحكومة البريطانية حول حدود سورية .

وستجدون معاليكم طي هذه الرسالة نسخة من التقرير الذي رفعه لي حول هذا الموضوع ، وكذلك المذكرة التي وقعها السير مارك سايكس إضافة له من أجل تثبيت النقاط التي وصلت إليها المفاوضات حالياً .

المصدر : أرشف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871 .
تركيا ــ سورية ــ لبنان ، جزء V ص147 .

13

باريس، في 12 من كانون الثاني 1916

الوزير (برتلوت Berthelot) إلى ديفرانس Defrance، الموظف الدبلوماسي في القاهرة

إيقاف المفاوضات مع جمال باشا عن طريق السيد لطف الله .

إن المفاوضات الجارية في لندن حول مسألة وضع حدود لسورية يبدو وكأنها ستصل قريباً إلى حل يرضي مطالبنا .

وضمن هذه الشروط لا يبدو أن ثمة مجالاً لإعطاء أهمية لخطوات ، كالتي يقوم بها السيد لطف الله ، لم تعد تلبي في الوقت الحالي أي أمر واقعي وهي بدون شك ناجمة عن رغبة بعض السوريين فقط في وضع أنفسهم في المقدمة .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871
تركيا ـــ سورية ـــ لبنان ـــ فلسطين ، جزء V ص182 .

14

القاهرة في 21 من كانون الثاني 1916

ديفرانس إلى بريان

حول موضوع مفاوضات سايكس ــ بيكو في لندن

إثر شائعات مختلفة المصادر، وبخاصة الصادرة عن مكاتب وكالة الاستخبارات، فقد تم تحديد الحدود المستقبلية لسورية في لندن.

وستشتمل المنطقة المعترف بها لفرنسا على الساحل ابتداءً من عكا أو من صور في الجنوب وحتى نقطة تقع بين مرسين وأداليا في الشمال. وفي الداخل ستشتمل هذه المنطقة على مناطق دمشق وحلب ومرش وديار بكر. وستصبح حيفا لإنكلترا إذا أخذنا الموصل أو ستبقى لنا إذا تركنا الموصل لإنكلترا.

وستشكل القدس دولة خاصة ستقطع استمرارية المنطقة البريطانية في حال إعطاء حيفا لإنكلترا.

وقد وجدت أنه من المفضل عدم الإلحاح لمعرفة أصل هذه المعلومات، وأنا أجهل كونها ذات أساس من الصحة أم لا.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 871.
تركيا ــ سورية ــ لبنان ــ فلسطين، جزء V ص196.

15

باريس، في 31 من كانون الثاني 1916

ملحوظة للحكومة حول موضوع مفاوضات السيد بول كامبون والسيد جورج ـ بيكو حول سورية

من المحادثات الأخيرة التي قام بها السيد جورج ـ بيكو مع السير مارك سايكس، ينتج:

1- أن المكتب التجاري Board of Trade يطلب الإبقاء على التعرفات العثمانية الحالية (11%) في منطقة آسيا الصغرى التي ستعطى لفرنسا.

وقد بين السيد جورج ـ بيكو أن فرنسا لن تستطيع الأخذ بهذا الالتزام بالنسبة للمنطقة الموضوعة مباشرة تحت الحكم الفرنسي حماية، إنما بالنسبة للمناطق الأخرى المنسوبة لفرنسا والملحقة بشريف مكة فسيكون من الممكن ربما لفرنسا الالتزام بالحفاظ على التعرفة الحالية خلال عدد معين من السنوات يتم تحديده.

2- إن إنكلترا ترغب بأن تلتزم فرنسا معها بعدم السماح لقوة ثالثة بإقامة خطوط سكك حديدية أو إنشاء منشآت أخرى في شبه الجزيرة العربية بما فيها جزء البحر الأحمر (جزر فرسان).

3- إن إنكلترا تطلب بموآزاة حق الشفعة أو الأسبقية الذي ستوافق على منحه لفرنسا، فيما يتعلق بجزيرة قبرص، موافقة فرنسا على منحها حق الأسبقية في الامتلاك فيما يخص الإسكندرون.

4- إن إنكلترا تطلب موافقة فرنسا على ألا يمتد خط سكة حديد بغداد إلى أبعد من الموصل دون موافقة الإنكليز.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 871 تركيا ـ سورية ـ لبنان ـ فلسطين، جزء V ص222.

16

لندن في 5 من شباط 1916

ب. كامبون إلى أ. بريان

وضع المفاوضات الفرنسية الإنكليزية وضرورة إعلام روسيا بها

بما أن اجتماع المندوبين من مختلف الوزارات المهتمة بمسألة الدولة العربية، والذي كنت قد أعلمت معاليكم به من خلال مذكرتي في 20 من كانون الثاني الماضي، لم يصل إلى اتفاق نهائي، فقد تم إرسال مشروع المذكرة المحضرة إلى كل منهم بحيث يستطيعون دراستها بتمعن وصياغة ملاحظاتهم. وهكذا فقد أرسلت كل إدارة أجوبتها إلى وزارة الخارجية عبر مذكرات جديدة صيغت فيها ملاحظاتهم. وهكذا فقد ازداد تعقيد المفاوضات بشكل استثنائي.

ونتج في الواقع من الاتصالات كافة أنه إضافة إلى الاعتراضات الأساسية لوزارة البحرية ولوزارة الخارجية، تم طلب تعديلات مختلفة لجعل الاتفاق مقبولاً.

1- كتابة فاتحة تؤكد أن الترتيب سيبقى كله تابعاً لرضا روسيا ولمشاركة العرب في الحرب ضد الأتراك.
2- تركز الصيغة على أن المفاوضات مع شريف مكة سيقوم بها الإنكليز حصراً، أما النقاط التفصيلية فتكون فيما بعدُ موضوعَ محادثات منفصلة بين الشريف وفرنسا وإنكلترا.
3- الحفاظ على تعرفة الجمرك التركية كما هي قائمة، دون تحويل الحقوق بحسب القيمة إلى حقوق نوعية.
4- تعيين المكوس في الموانئ نفسها.
5- التزام فرنسا وإنكلترا بعدم السماح لقوة ثالثة ببناء سكك حديدية في شبه الجزيرة ولا احتلال إحدى نقاط الساحل.
6- التزام فرنسا بعدم ضم أي جزء من عالمها الجديد دون استشارة سابقة لإنكلترا.
7- التزام فرنسا بعدم مدّ خط بغداد إلى ما بعد الموصل دون استشارة مسبقة لإنكلترا.

وقد أجريت مفاوضات حول كل من هذه النقاط، وكانت شاقة أحياناً. ولكن فقد تم التوصل مباشرة، أو عن طريق السير مارك سايكس أو حتى عبر التدخل الشخصي للسير آرثر نيكولسون، إلى الحصول تدريجياً على حلول متساهلة للاهتمامات القائمة بواسطة عقد.

وهكذا فقد استطاعت لجنة الوزراء ــ التي عينتها الحكومة من أجل دراسة الترتيبات المقترحة ــ الاجتماعَ في الثالث من هذا الشهر للوصول إلى التفحص النهائي للمسألة. وكان اللورد كيتشنر في الواقع قد أبدى معارضة شديدة للتحديد المقترح لحدود المنطقة الفرنسية شرق حيفا. وبتوجيه من السير إد. غري Ed. Grey طلب السير مارك سايكس من السيد جورج ــ بيكو أن يقابل على وجه السرعة المارشال من أجل هذه النقطة.

وهكذا وافى مندوبنا للحال إلى وزارة الحربية، حيث وجد الوزير يفحص المسألة على خارطة سورية. وأعلن اللورد كيتشنر بوضوح أنه لا يستطيع قبول التحديد الذي سيفرض على خط سكة حديد حيفا عبر الحدود المقترحة وأنه ينوي قول ذلك صراحة للوزراء. كان يعرف البلد؛ فالصعوبات التقنية التي كانت مواجهتها واجبةً ستكون كبيرة بالنسبة لخط لن يقدم شيئاً. وكان إعطاؤه مدخلاً إلى مناطق تقدم بعض المصادر واجباً. وقد فرض حل نفسه وهو رفع الحدود إلى الشمال مع ترك حوران في منطقة الحماية الإنكليزية. ولم يكن هذا البلد أصلاً ذا قيمة وما كانت فرنسا لتجازف بمثل هذه التسوية من أجل بضعة أمتار مربعة من الصحراء.

إننا لا نعرف ماالذي علينا أن نعجب به أكثر في هذا الفيض من العبارات والحجج التي كدسها المارشال بهذا الشكل؛ والتأكيدات المتناقضة التي استخدمها دورياً لصالح فرضيته أو للنقص العجيب في الذاكرة والذي جعل من حوران منطقة صحراوية.

وقد أجاب السيد جورج ــ بيكو ببساطة دون مناقشة تفاصيل هذا العرض الممتد بأن تعديلاً للحدود لم يكن يبدو له ممكناً. فمعلوماته المتعلقة بحوران كانت مختلفة جداً عن معطيات اللورد كيتشنر، وكانت الأسباب السياسية التي أدت إلى وضع الحدود بالنسبة لهذه النقطة عند طرف الأراضي الزراعية لا تزال تحتفظ بكامل قيمتها. ومع ذلك، ومن أجل أخذ ملاحظات الوزير قدر الإمكان بعين الاعتبار، فقد اقترح كتابة للفقرة 7

تشترط أنه في حال تعذّر إنجاز الخط عبر الجنوب فيمكن له استعارة مسار قصير على أرضنا وذلك بعد اتفاق جديد مع الحكومة الفرنسية.

واختتمت جلسة يوم 4 ضمن هذه الشروط. وبعد لحظات من اختتامها استدعي السيد جورج ــ بيكو إلى مكتب السير آرثر نيكولسون. وأعلن سكرتير الدولة الدائم بداية أن الوزراء كانوا قد فوجئوا إلى أقصى حد باتساع الطلبات الفرنسية التي كانت تتجاوز التوقعات كافة. ومع ذلك، فقد قبلوا لرغبتهم في عقد الاتفاق بالمذكرة المقترحة، كما كانت مقدمة، مع حذف الفاتحة فقط، **مع الاشتراط فقط أن يبقى كل شيء مرتبطاً بالمشاركة الفعلية للعرب وموافقة روسيا.**

فكان من المناسب إذن إعلام الحكومة الإمبراطورية على وجه السرعة بالمسألة، وذلك بإطلاعها على المفاوضات التي أنجزت هكذا، إنما مع الاشتراط بعد اتخاذ أي توزيع نهائي.

واقترحت إنكلترا أن يتم ذلك دونما إبطاء. **وعندما تعطي روسيا موافقتها، وعندها فقط، تتابع المفاوضات مع شريف مكة ويمكن توقيع اتفاق بين فرنسا وإنكلترا.**

وبعد أن أخذ السيد جورج ــ بيكو علماً بذلك، أكد على أن تؤجل البرقية المرسلة إلى بتروغراد Petrograd عبر حكومة لندن إلى مساء الثلاثاء حتى لا تسبق البرقية التي سترسل إلى سفير الجمهورية في هذه المدينة. ووافق السير آرثر نيكولسون بسرور وقبل أيضاً بألا يلمح الممثل البريطاني إلى أي بند من الاتفاق، مكتفياً بالقول: إن الحكومة الفرنسية ستعلم الحكومة الإمبراطورية بهذا الموضوع.

ولي الشرف أن أرفع لمعاليكم طي هذه الرسالة نسخة من المذكرة كما أقرتها الحكومة البريطانية. فإذا قبلتها أيضاً الحكومة الفرنسية بعد دراستها، فسيكون من المهم جداً كما يبدو لي عدم تأخير افتتاح المفاوضات مع روسيا أكثر من ذلك.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918. جزء 872
تركيا ــ سورية ــ لبنان ــ فلسطين، جزء VI ص1-3.

17

باريس في 21 من آذار 1916

أ. بريان إلى سفارة لندن (ب. كامبون)

اقتراح لصالح الصهاينة في فلسطين

لقد رغبت سفارة جلالة الملك البريطانية، عبر مذكرة بتاريخ 12 من آذار، بالتباحث مع وزير الشؤون الخارجية حول اقتراح كان قد قُدِّم إلى السير إد. غري يتعلق بإمكانية تسوية خاصة بفلسطين بقصد إرضاء المطالب اليهودية بشكل كامل، وعلى الرغم من عدم اهتمام عدد كبير من الإسرائيليين اتجاه الصهيونية، إلا أن القائمين الداعين لهذا المشروع يقدرون أن تحقيقه سوف تقوم عليه بحماسة قصوى مجموعة كبيرة وقوية من المجتمع اليهودي، وهي ذات طبيعة قادرة على إكساب الحلفاء تعاطف يهود أمريكا والمشرق وأقطار أخرى وهؤلاء يقفون حالياً بأغلبيتهم إلى جانب القوى الجرمانية.

فقد قام السيد لوسيان وولف Lucien Wolff إلى السير إد. غري العرض التالي للتطلعات اليهودية المتعلقة بفلسطين: «على بريطانيا العظمى وفرنسا، ضمن احتمال أن تصبح فلسطين ضمن دائرة نفوذهما بعد انتهاء الحرب، أن تأخذا بعين الاعتبار الاهتمامات التاريخية للجماعة اليهودية في هذه المنطقة.

ويجب أن يُؤَمَّن للشعب اليهودي التمتع بالحقوق السياسية المتساوية مع بقية الشعب، وكذلك الحرية المدنية والدينية، وامتيازات بلدية أساسية في المدن والأماكن الأخرى التي يسكنها اليهود، وكذلك تسهيلات عادلة للاستيطان والهجرة».

وبرأي السير إد. غري حول هذا الموضوع أن المشروع المطروح يمكن أن يمارس تأثيراً إيجابياً على معظم اليهود، وذلك إذا جعلناهم يشعرون أنه عندما تصبح مستوطناتهم في فلسطين متمتعة بالقوة الكافية بالمقارنة مع السكان العرب فإنها ستستطيع الإمساك بالإدارة الداخلية للمنطقة، باستثناء ما يخص القدس والأماكن المقدسة.

إن سكرتير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية مخول النظر والموافقة في كل حل للمسألة، مهما كانت الأسباب الداعية للاعتقاد بأن حماية دولية ستلاقي معارضة فئة متنفذة من الرأي العام الإسرائيلي. كذا، فإن هدفه الوحيد هو إيجاد حل يسمح بإجراء تنظيم يرضي أغلبية اليهود ويؤمن هكذا للحلفاء دعم المجتمع اليهودي.

وقد أطلع رئيس مجلس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية، باهتمام على هذا الرأي وشدد على أهميته. ومع ذلك فثمة إمكانية للتساؤل إذا ما كان المشروع الذي طرحه السيد لوسيان وولف سيلقى فعلياً التأثير المنتظر على مشاعر المجتمع اليهودي، علماً أن موقف أعضاء هذه الفئةِ الكارهة للحلفاء مستلهم من دوافع لا قاسم مشترك بيها وبين الطموحات الصهيونية، وأن تحقيق هذه الطموحات لن يُغيِّب هذا البغض.

ومن جهة أخرى، فإن حل القضية المطروح بهذا الشكل لا يخلو من صعوبات حقيقية، وسيجازف العمل حالياً بمشروع مصمم بهذا الاتجاه في إيقاظ حفيظة العرب بشكل خاص والذين يجب مداراتهم. ويعتقد السيد بريان بوجوب تنبيه الحكومة البريطانية بشكل خاص إلى هذه المنطقة. وهو يرى أن دراسة هذه المسألة لا يمكن أن تطرح مجدداً بشكل مثمر إلا إذا حلت مسألة إنشاء إمبراطورية عربية.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 872
تركيا ـــ سورية ـــ لبنان ـــ فلسطين، جزء VI ص40-41.

18

لندن في 16 من نيسان 1916

من فلوريو Fleuriau ، المكلف بالأعمال ، إلى بريان

معلومات قدمها السير سايكس حول الوضع في أرمينيا وكيليكيا وحول احتمال تكوين إمبراطورية عربية

كنت قد أشرت لمعاليكم في برقيتي في 12 من نيسان ، رقم 431 ، إلى جوهر الآراء التي قدمها السير مارك سايكس فيما يتعلق بالوضع العسكري وبالعمليات التي يجب القيام بها عند الضرورة في آسيا الصغرى . وقد جاء الكولونيل الإنكليزي مساء البارحة لمقابلتي وهاكم ملخص ما دار بيننا .

تعلمون معاليكم أنه بعد تفاوض السير مارك سايكس مع السيد جورج ـــ بيكو حول الترتيبات الفرنسية ـــ الإنكليزية المتعلقة بآسيا الصغرى ، ذهب الأول إلى بتروغراد للدفاع عن هذه الترتيبات أمام الحكومة الروسية . وبعد أن أنجز مهمته قام برحلة سريعة إلى القوقاز حيث استقبله الدوق نيكولا الأكبر Grand Duc Nicolas .

وكان الدوق الأكبر حينها عظيم القلق . فعلى جبهته الواسعة الممتدة من البحر الأسود إلى قلب فارس لم يكن يملك غير 120000 رجل . ومع ذلك فإن ما ينقصه ليس الرجال وهو الذي لديه تحت تصرفه ميليشيات وكتائب القوقاز . بل إن مايعاني منه هو النقص في البنادق (كذا) التي تأكد السير سايكس من وجودها في روسيا كلها . ويخشى الدوق من حشد قواته المؤلفة من 500000 رجل في الجنوب والغرب ، حيث يستطيع الأتراك إخلاء القسطنطينية التي يحميها البلغار والنمساويون ضد جيش سالونيك الحليف .

« وقد أوضحت للسير سايكس أن أرمينيا كانت بلداً جبلياً خالياً من السكك الحديدية والطرق وأن الجيوش الكبيرة لم يكن يُستطاع نقلها وتموينها .

وأجابني الضابط الإنكليزي : «إن هذا كان صحيحاً فيما مضى لكن الألمان يعملون في هذا البلد منذ سنة . وقد أنشأوا فيه المخازن وأصلحوا وشيدوا الطرقات ، وأقاموا خدمات النقل بالسيارات . وقد وجدت الدولة الروسية الكبرى الدليل على النتائج التي تم الوصول إليها في إرزروم Erzeroum . فمن المعروف أن الرحلة بالسيارة من القسطنطينية إلى إرزروم كانت تتم خلال أربعة أيام . ومن الممكن اليوم نقل وتموين 250000 رجل عبر طريق آزور (؟) Azore — سيفاس Sivas — إرزينغلو Erzinglou ، ويمكن بالتالي إتمام الحصار التركي في حزيران القادم . وبرأيي فإن مخاوف الدوق الأكبر مبررة تماماً . فالجيش الروسي في القوقاز ليس مهدداً بالخروج من أرمينيا الروسية فحسب ، بل ويمكن أن يطرد أيضاً من تفليس Tiflis ومن القوقاز .

إن هزيمة تلحق بجيش القوقاز يمكن أن تحرض ضمن الوضع الراهن لحالة الناس في روسيا جيشاناً يتحول بسهولة إلى ثورة. وهكذا يمكن أن يجبر الإمبراطور فجأة على تدعيم جيش القوقاز عن طريق اقتطاعات من جيشه الكبير . وسيؤدي ذلك إلى إضعاف الجيش الكبير في حزيران وتموز في الوقت الذي سيحتاج فيه الإنكليز والفرنسيون إلى مؤازرته الكاملة القصوى » .

وتفسر هذه الاعتبارات محاولة الجنرال ألكسيف Alexieff ، والتي استأنفها السيد سازونوف Sazonoff ، الهادفة إلى تضليل الجيوش الحليفة في آسيا الصغرى .

وقد قدمنا بمقابل هذا التضليل حججاً ممتازة أضاف إليها السير م . سايكس حجة وباءة منطقة الإسكندرون في فصل الصيف . وتبعاً لرأيه فإننا لن نستطيع إنزال قطعات على هذا الساحل قبل شهر تشرين الأول دون تعريضها لجائحات وبائية خطيرة .

لكن السير مارك سايكس يقدر أنه علينا نجدة الروس قدر الإمكان . وتقوده معرفته بالشرق إلى النصح بتدخل الجيش الإنكليزي على جبهة مصر وعلى حدود القطاعات الأرمنية في كيليكيا .

وقد طرح بنفسه العملية على الحدود المصرية على الجنرال ريكاردسون Richardson . وهو يقدر أنه من الممكن قطع الصحراء والتمركز في العريش . وإذا لم ينجح الترك في القيام بالعملية المعاكسة فذلك لأنهم ما كانوا يملكون الموارد والقواعد الضرورية ، وهذه المصادر والقواعد موجودة في مصر . وإذا تم التحضير للعملية بعناية ثم تمت قيادتها بحيوية فسيمكن للجيش الإنكليزي أن يصل إلى العريش في منتصف حزيران ، وهو

التاريخ الذي يمكننا تحديده لإنهاء التمركزات التركية في أرمينيا الشمالية. وتشتمل خطة السير مارك سايكس على إنشاء خط حديدي عبر الصحراء.

وسيمكن للجيش الإنكليزي بعد وصوله العريش التوجه نحو فلسطين وسورية إذا ترك له العدو الساحة خالية. لكن الكولونيل سايكس لا يتوقع عمليات على نطاق واسع جداً. ويهدف مشروعه إلى جذب القوى التي كان الأتراك قد أرسلوها نحو الشمال إلى الجنوب.

كانت قضية مصر من شأن الإنكليز، أما تنظيم القطاعات الأرمنية فيقع على عاتق الفرنسيين.

وقد أبلغني السير مارك سايكس أنه تم في بتروغراد تعديل المنطقة الفرنسية في آسيا الصغرى، بحيث تشكل أرمينيا فرنسية شمال أضنة وبالتالي فإننا سنكون معنيين بشؤون أرمينيا.

سيكون من الممكن استمالة عدة آلاف من الأرمن. ويقترح السير مارك سايكس تجميعهم في جزيرة قبرص حيث يقوم ضباط فرنسيون بإعطائهم تدريباً عسكرياً وبتسليمهم. وبعد تسلميهم يُوزع هؤلاء الرجال في مجموعات صغيرة من 25 رجلاً ويتم إنزالهم بواسطة قوارب ساحلية محلية على شواطئ كيليكيا وعندها يبدأ الأرمن على أراضيهم الوطنية نوعاً من حرب العصابات. وسيمكنهم التسبب بإزعاج جدي للأتراك في منطقة هامة جداً من وجهة نظر المواصلات والاتصالات.

ويمكن تنفيذ هذه العمليات دون إزعاج هجوم سالونيكي، وستسمح بإرضاء المطالب الروسية إلى حد ما. وبما أن السير مارك سايكس **هو صاحب الخطة العربية التي نتجت عنها التسويات المنظمة للمناطق الفرنسية والإنكليزية والروسية في آسيا الصغرى، فهو ينوي الاستفادة من التحويلات التي يقترحها من أجل إثارة العالم العربي.**

وسيكون من نتيجة وصول الجيش الإنكليزي إلى العريش منع إرسال مساندات عثمانية إلى الحجاز عبر الخط الحديدي إلى مكة. ***وسيكون ذلك هو الوقت المناسب لتحريض الشريف الأكبر على إعلان نفسه.*** وهكذا، بعد أن يتخطى الجنود الإنكليز مباشرة الحدود المصرية سيرفعون العلم العربي ويظهرون كمحررين للعرب الخاضعين للهيمنة التركية.

إن السير مارك سايكس لايعتقد أبداً بتحقق إمبراطورية عربية كبرى. لكنه يرى فيها موضوعاً لإثارة العرب وإشعار الهياج بينهم الأمر الذي يضر بأعدائنا. وفي العريش سيعمل عملاء إنكليز وفرنسيون على الاتصال بالقادة. بل لقد التقى السير مارك سايكس أصلاً بعرب في القوقاز. وقد استقدم في لندن ضابطين من أصل عربي هاربين من الجيش العثماني كان يرغب أن يجمعهما مع السيد جورج بيكو. وباختصار شديد: **فإن ما يرغب الكولونيل الإنكليزي القيام به هو خطة من المؤامرات على الشرق.**

ويتوقف نجاح هذه الخطة المعقدة وكأنها قصة من ألف ليلة وليلة على قضية بلاد الرافدين بالتأكيد. والحالة هذه، فإن الآمال في لندن ضعيفة حول مصير الكتيبة المدنية المحاصرة في شط العمارنة Kut-El Amarna منذ أربعة أشهر. فبعد أسبوع من الآن يكون رجال هذه الفرقة الصغيرة قد أنهكوا، ولا نعلم إن كانت المساعدات ستصلهم في الوقت المناسب. إن السير مارك سايكس يعرف هذا الوضع كما أعرفه. لكن ما يشغله ليس الاستسلام المحتمل للكتيبة المدنية Townsend بل التراجع الممكن لجيش الإنقاذ الذي سيؤدي إلى إخلاء البلد المحتل. إن أسر خمسة أو ستة آلاف رجل بعد حصار طويل سيكون نجاحاً عثمانياً غير أن صداه لن يكون كبيراً جداً على السكان الذين سمعوا به منذ عدة أسابيع.

ولن يكون الأمر مماثلاً بالنسبة لانسحاب عام للجيش البريطاني ولتخليه عن المناطق التي يحتلها حالياً. ومثل هذا الإخلاء سيُفسر على أنه هزيمة كاملة للإنكليز. وسيمس ذلك عميقاً الهيبة البريطانية وسيصبح من المُرجح تعذر تنفيذ خطة إثارة العرب.

إن السير مارك سايكس يعرف الشرق جيداً. وقد رأيت أن آراءه تستحق العرض على معاليكم.

تفضلوا...

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918، جزء 872.
تركيا ــ سورية ــ لبنان ــ فلسطين، جزء VI، ص 137-142

19

بتروغراد، في 26 من نيسان 1916

من السفير موريس باليولوغ Maurice Paléologue إلى أ. بريان

الاتفاق الروسي ــ الفرنسي حول آسيا الصغرى وسورية

تتمة لبرقيتي هذا اليوم، أتشرف بأن أرسل لكم طي هذه الرسالة نسخة من الرسائل التي تبادلناها أنا والسيد سازونوف Sazonoff للتحقق من المعاهدة المثبتة بين حكومتينا بالنسبة لآسيا الصغرى.

وتستند رسالة السيد سازونوف إلى ملحوظتين أرفق نسخة منهما:

الأولى تاريخها 174 من آذار وكانت جواباً على المذكرة التي قدمها في 10 من آذار السيد جورج ــ بيكو والسير مارك سايكس إلى السيد سازونوف.

والثانية من 8 إلى 21 من آذار وهي مخصصة لمسألة الجمرك، وتجيب على ملحوظة صدرت حصراً عن السفارة البريطانية.

ملحق بالبرقية. الاتفاق الروسي ــ الفرنسي (الإنكليزي)

بعد تأكد الحكومتين الفرنسية والإنكليزية عبر المعلومات التي حصلتا عليها من أن الشعوب العربية، سواء في شبه الجزيرة العربية أو في ولايات الإمبراطورية العثمانية، كانت معارضة بشدة للاحتلال التركي وأنه سيصبح من الممكن حالياً إنشاء دولة عربية أو اتحاد معادٍ للحكومة التركية ومُوالٍ لقوى التحالف، فقد بدأتا المحادثات وتفحصتا سوية الموضوع.

وبعد تبادل وجهات النظر، اتفقتا على المبادئ التالية التي ترغب الحكومتان إيصالها إلى الحكومة الروسية قبل الذهاب إلى أبعد من ذلك.

مادة 1) إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان للاعتراف ولحماية دولة عربية مستقلة أو اتحاد لدول عربية في المنطقتين (A) و (B) المشار إليهما في الخارطة المرفقة تحت حكم (هكذا) قائد عربي. وسيكون لفرنسا في المنطقة (A) ولبريطانيا العظمى في المنطقة (B) حق الأولوية بالنسبة للمشاريع وللقروض المحلية. وسيكون لفرنسا في المنطقة (A) ولبريطانيا العظمى في المنطقة (B) وحدهما الحق بتقديم مستشارين أو موظفين أجانب بناءً على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية.

مادة 2) إن فرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا العظمى في المنطقة الحمراء مخولتان بإقامة أي شكل من الإدارة المباشرة أو غير المباشرة أو أية رقابة ترغبان بها وتريانها مناسبة بعد الاتفاق مع الدولة أو اتحاد الدول العربية.

مادة 3) سوف تقام في المنطقة المبينة إدارة دولية يُقرر شكلها لاحقاً بعد التشاور مع روسيا ومن ثم الاتفاق مع بقية الحلفاء ومع ممثلي شريف مكة.

مادة 4) يتم منح بريطانيا العظمى:

آ) مرفأي حيفا وعكا.

ب) ضمانة بكمية محدودة من ماء نهري دجلة والفرات من المنطقة A إلى المنطقة B.

وإن حكومة جلالته تلتزم من جهتها عدم المباشرة في أي وقت بمفاوضات بهدف التخلي عن قبرص إلى قوة ثالثة دون الموافقة المسبقة للحكومة الفرنسية .

مادة 5) سيكون الإسكندرون ميناءً حراً فيما يخص تجارة الإمبراطورية البريطانية ولن يكون ثمة فرق في المعاملة بالنسبة لحقوق المرفأ ، ولا في الفرص الخاصة الممنوعة على الملاحة أو على البضائع الإنكليزية . وسيكون الترانزيت حراً بالنسبة للبضائع الإنكليزية المارة عبر الإسكندرون وعبر الخط الحديدي المار في المنطقة الزرقاء عندما تكون هذه البضائع متجهة إلى المنطقة الحمراء أو المنطقة A أو B أو آتية منها . ولن يكون ثمة فرق في التعامل المباشر أو غير المباشر على حساب رسوم البضائع الفرنسية على أي خط حديدي ، وكذلك على البضائع أو السفن الفرنسية في أي مرفأ كان يخدم ويؤمن الوصول إلى المناطق المذكورة .

مادة 6) لن يتم مد خط بغداد الحديدي ، في المنطقة (A) إلى أبعد من الموصل باتجاه الجنوب وإلى أبعد من السامرة باتجاه الشمال في المنطقة (B) ، وذلك حتى يتم الانتهاء من إنشاء خط حديدي يربط بغداد بحلب عبر وادي الفرات وذلك بمشاركة الحكومتين فقط .

ملحوظة على المادة 6 : كان دافع هذه المادة الرغبة بمنع إتمام وتنظيم خط بغداد الحديدي الألماني .

مادة 7) إن لبريطانيا العظمى وحدها الحق ببناء وإدارة وملكية الخط الحديدي الذي يربط حيفا أو المنطقة (B) . وإن لها إضافة إلى ذلك الحق الدائم بنقل جيوشها .

مادة 8) ستبقى التعرفات الجمركية التركية لمدة 20 سنة سارية المفعول في أنحاء المنطقتين الزرقاء والحمراء كافة ، وكذلك في المنطقتين (A) و (B) . وإن أية زيادة في نسب الرسوم أو أي تغيير للحقوق بحسب القيمة إلى حقوق نوعية لا يمكن أن يتم إلا بعد موافقة القوتين .

ولن يكون هناك جمارك داخلية بين أي من المناطق المذكورة أعلاه . وستفرض رسوم الجمارك المقتطعة على موانىء الدخول وتنقل إلى إدارة المنطقة المعنية .

مادة 9) ستتفق الحكومتان الفرنسية والإنكليزية ، بما أنهما حاميتان للدولة العربية ، على عدم اجتياز وعلى عدم قبول اجتياز قوة ثالثة أملاكاً في أراضي شبه الجزيرة العربية

أو بناء قاعدة بحرية في الجزر على الساحل الشرقي للبحر الأحمر . غير أن ذلك لا يمنع تعديلاً بسيطاً في حدود عدن إن كان ضرورياً بسبب تهديد الأتراك الحديث لها .

مادة 10) تستكمل المفاوضات مع الحرب حول حدود الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية عبر الطرق نفسها القائمة سابقاً وباسم القوتين معاً .

مادة 11) من المفروغ منه أن تناقش الحكومتان وسائل رقابة على استيراد الأسلحة على الأراضي العربية .

مذكرات الحكومة الإمبراطورية الروسية
المذكرة الأولى بتاريخ 17/4 من آذار ، بتروغراد

إن تبدلاً في وجهات النظر الخاصة بالمشروع الإنكليزي ــ الفرنسي ، المتعلق بتأسيس مناطق مختلفة في آسيا الصغرى وشبه الجزيرة العربية ، بما هو خاضع لتدقيق لجنة خاصة ، لا بد أن يختصر حالياً إلى عرض المبادىء العامة ؛ وهكذا :

1- ستكون الحكومة الروسية جاهزة لإعلان عدم اهتمامها كلياً بالمنطقة الواقعة جنوب الخط المار بأمادي ــ ابن عمر ــ ديار بكر ــ صوصة Sousat ــ مرش ــ أضنة ، وستقبل دون صعوبة كل تسوية يمكن أن تطرأ على هذا الموضوع بين فرنسا وإنكلترا .

2- يتم التشديد على ضرورة ضم مضائق بيتليس Bitlis ومنطقة بحيرة أورمية Urmiah إلى المنطقة الروسية ، ويُقترح أن تتخلى بالمقابل لفرنسا عن أرض أرمينيا الصغرى بين سيواس Siwas ــ خربوت قيصرية .

3- وفيما يتعلق بفلسطين ، تلتزم الحكومة الروسية بأي مشروع من شأنه تأمين حرية ممارسة العبادة لجميع المؤسسات الأرثوذكسية الموجودة على الأراضي المقدسة وكذلك الحفاظ على الحقوق والامتيازات المكتسبة ، وهي لن تبدي أي اعتراض مبدئي ضد دخول المستوطنين الإسرائيليين إلى البلد .

4- ومن البديهي أن موافقة روسيا على النقاط السابقة تبقى خاضعة لتحقيق تفاهم بينها وبين فرنسا حول القسطنطينية والمضائق .

الثانية بتاريخ 21/8 من آذار، بتروغراد

جواباً على المذكرة المؤرخة في 7-20 من آذار الجاري، يتشرف الوزير الإمبراطوري للشؤون الخارجية بإعلام سفارة جلالة الملك البريطاني أن الحكومة الروسية، إذ تحيط علماً بالتسوية التي تمت بين فرنسا وإنكلترا حول موضوع الحفاظ على التعرفات الجمركية السابقة المعتمدة خلال فترة 20 سنة في المناطقة الإنكليزية والفرنسية في تركيا الآسيوية، ترى فإن عليها صياغة بعض الاستثناءات فيما يخص توسيع هذه المعايير لتشمل أراضي آسيا الوسطى التي ستلحق بروسيا.

إن الأهمية التجارية والاقتصادية لهذه المناطق، الناتجة عن موقعها الجغرافي، ترتبط كلياً بأهمية روسيا بحيث يكون من المستحيل وضع حواجز جمركية بينهما. ومن جهة أخرى، فإن روسيا ترغب أن يتضمن هذا التقرير الحرية الكاملة للحركة كم أجل الاستخدام الأمثل لمواردها المالية بعد انتهاء الحرب.

وأخيراً، ولأسباب سياسية الطابع، ستكون الحكومة الروسية مرغمة على المباشرة بالضم الكامل للمقاطعات موضوع البحث إلى الإمبراطورية. وبالنتيجة لن يكون بالإمكان القبول بإقامة نظام جمركي استثنائي مختلف عما هو متبع في الإمبراطورية.

الرسائل المتبادلة بين السيد سازونوف والسيد باليولوغ في 26/13 من نيسان

من وزير الشؤون الخارجية سازونوف إلى السفير السيد باليولوغ

برجوعي إلى المذكرتين اللتين وجهتهما وزارة الخارجية الإمبراطورية إلى السفارة الفرنسية بتاريخ 17/4 و 21/8 من آذار الجاري، فإنه يشرفني إبلاغ معاليكم أنه بعد المحادثات التي أجريتها مع السيد جورج ـ بيكو، المبعوث الخاص للحكومة الفرنسية، والمتعلقة بالاعتراف بالمعاهدة التي كانت قد أبرمت بين فرنسا وإنكلترا من أجل إقامة دولة أو اتحاد دول عربية ومن أجل اقتسام أراضي سورية وكيليكيا وما بين النهرين، فإن الحكومة الإمبراطورية مستعدة لقبول الترتيبات المثبتة وفق الأسس التي أشير إليها، ضمن الشروط التالية:

1- تضم روسيا مناطق إرزروم Erzeroum وتريبزوند Trébizonde وفان Van وبتيليس Bitlis حتى نقطة يتم تحديدها على ساحل البحر الأسود غرب تريبزوند .

2- يتم التنازل لروسيا عن منطقة كردستان الواقعة جنوب فان وبتيليس بين مرش وسرت Seert ومجاري دجلة وجزيرة ابن عمر وخط ذرا الجبال التي تشرف على أماديا Amadia وعلى منطقة كارغافار Karga Var ، وتعترف روسيا بالمقابل لفرنسا بملكية الأراضي الواقعة بين آلا داغ Ala Dagh وقيصرية والعك داغ Aak Dagh والإيلديس داغ Yldis Dagh وزارا Zara وإغيبه Eghier وخربوط Kharput . إضافة إلى ذلك ، فإن حدود الدولة العربية ستتبع ابتداءً من منطقة مارغة فار Marga Var خط ذرا الجبال التي تحدّ حالياً الأراضي العثمانية والفارسية . إن هذه الحدود معينة بشكل عام وخاضعة للتعديلات في التفاصيل بحسب اقتراح لجنة التحديد التي ستجتمع لاحقاً حول المواقع .

وتقبل الحكومة الإمبراطورية إضافة إلى ذلك بالموافقة على بقاء امتيازات السكك الحديدية والاتفاقات الأخرى كافة الممنوحة للفرنسيين من قبل الحكومة العثمانية ضمن الأراضي العثمانية كافة الممنوحة إلى روسيا وفق ما ورد أعلاه . وإذا ما أرادت الحكومة الإمبراطورية لاحقاً تعديل هذه الامتيازات ، من أجل جعلها متناسبة مع قوانين الإمبراطورية ، فإن هذا التعديل سيتم بموافقة حكومة الجمهورية .

وفيما يتعلق بالمؤسسات الإدارية والمنشآت الدينية والمدرسية والمستشفيات إلخ ... التي ترعاها الأمتان ، فستستمر بالتمتع بامتيازاتها التي كانت قد أعطيت لها حتى الآن وفق المعاهدات والاتفاقات والعقود المبرمة مع الحكومة العثمانية . ومع ذلك يبقى متفقاً عليه أن اشتراط مثل هذا الإبقاء لا يعني أن الحكومتين ترغبان بالمطالبة في المستقبل بالاحتفاظ بحقوق السلطة القضائية وبالحماية الدينية وبالامتيازات في المناطق التي ستصبح تابعة لروسيا ولفرنسا ، بل تأمين بقاء المؤسسات والمنشآت الحالية وفتح الطريق ، بعد استتباب السلم ، لفتح المفاوضات بين السلطتين .

وأخيراً تقبل الحكومتان مبدئياً بأن كل دولة ستضم أراضيَ تركية ، عليها المشاركة بتحمل الديون التركية .

وتفضلوا ...

جواب باليولو غ إلى سازانوف

السيد الوزير :

يشرفني إبلاغكم استلامي الكتاب الذي أرسلتموه سيادتكـم لـيـوم والمتعلـق باعتراف الحكومة الإمبراطورية وفق الشروط اللاحقة بالاتفاق الذي سيوقع بين فرنسا وإنكلترا من أجل تشكيل دولة أو اتحاد دول عربية وتأمين اقتسام أراضي سورية وكيليكيا وما بين النهرين وفق الأسس التي تم إعلامكم بها من قبل المبعوث الخاص للحكومة الفرنسية . وقد كلفتني حكومة الجمهورية من طرفها بإبلاغكم أنها قررت الموافقة على التسويات المطلوبة وهي :

1) ...

2) ...

(كما وردت في الرسالة السابقة لسازونوف حرفياً) .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 . جزء 872 .
تركيا ــ سورية ــ لبنان ــ فلسطين ، جزءVI ، ص173-159 .

20

لندن، في 9، 15، 18 من أيار 1916

الاتفاقات الفرنسية ــ البريطانية المعروفة باسم سايكس ــ بيكو

1- في 8 من أيار، أرسل بول كامبون إلى السير إدوارد غري نص هذه الاتفاقية في 11 بنداً (أو 12 بنداً) بحسب الترجمة.
انظر نص الأرشيف في هذا الملف، ص17 وتتماتها، كما قدّم للحكومة الروسية.
ومع ذلك، فقد أضاف إتور روسي Ettore Rossi بنداً إضافياً عليها رقمه 9 في المصدر التالي:
Documenti sull'origine e gli sviluppi della questione Araba (1875-1944) pp. 50-53

2- وفي 15 من أيار جاء جواب الوزير غري بالإيجاب مع طلب ضمانة بموافقة ب. كامبون في اليوم نفسه في النص التالي، وهو مأخوذ من فحوى ما نشره إتور روسي في المرجع السابق الذكر، ص53:

«لقد أعربتم معاليكم عبر اتصالكم هذا اليوم وقبل الإجابة على رسالتي المؤرخة في 9 من الشهر الجاري والمتعلقة بإيجاد دولة عربية، عن رغبتكم بتلقي الضمان بأنه، في المناطق التي ستصبح فرنسية أو المناطق التي ستسود فيها المصالح الفرنسية، سيتم حفظ امتيازات وحقوق الملاحة وكذلك حقوق ومزايا المؤسسات الدينية والمدرسية والطبية البريطانية. وبالمقابل سيكون من المفروغ منه أن حكومة الملك ستعترف لفرنسيا بالحقوق نفسها في المنطقة الآيلة لإنكلترا.

وإنني أتشرف بإبلاغ معاليكم أن الحكومة مستعدة للقبول بالامتيازات البريطانية المختلفة التي يرجع تاريخها بالتأكيد إلى ما قبل الحرب، وذلك في المناطق التي ستصبح ملحقة بها أو التي ستكون خاضعة لنفوذها، أما بالنسبة للمؤسسات الدينية والدراسية والطبية فإنها ستستمر في عملها كما كانت في السابق، لكن مع العلم أن هذا الاستمرار لا يشمل الاحتفاظ بالحقوق القضائية والامتيازات الأجنبية في هذه الأراضي».

3- بعد تأكيد هذه الضمانة ، عبر الوزير غري في 18 من أيار 1916 عن قبول الحكومة الإنكليزية لنص الاتفاقية المعروفة باسم سايكس ـ بيكو .

المصادر : Ettore Rossi : Documenti sull'origine e gli sviluppi della questione araba (1875- 1944), Roma, 1944, p.53

21

لندن، في 23 من أيلول 1918

برقية من ب . كامبون إلى الوزير ، الساعة 23-30
اتفاقيات سايكس ــ بيكو لعام 1916 والوزير بلفور Balfour
بمواجهة نية السير مارك سايكس السيئة

«إن السيد بلفور لم يكن على علم بالاتفاق الذي رجوتموني معاليكم المطالبة بتصديقه بشكل عاجل . وقد أخبرنا السير مارك سايكس الذي استدعاه وكيل وزارة الخارجية أن الأمر مجرد مشروع أعده السيد جورج بيكو . وكان قد عُرض بالإجمال على مجلس الشؤون الشرقية وأنه لم يكن ليستطيع الموافقة عليه دون تعديلات جوهرية .

وقد أدى ذلك إلى فتح نقاش طويل . وأصر السير مارك سايكس على استحالة الطعن بسلطة قيادة القوى الإنكليزية ، وعلى ضرورة التبصر في دخول جيش عربي إلى سورية بل وربما في إعلان حكومة عربية في دمشق ، وعلى الهيجان الذي يمكن أن يولده ضد فرنسا الخوف من سياسة الضم ، وعلى فائدة الحصول من حكومتنا على إيضاحات تطمئن الرأي العام حول هذه الناحية .

لقد أجبت على هذه الاعتبارات كافة ، والتي لا يخلو بعضها من الصحة مذكراً باتفاقاتنا لعام 1916 وراجياً النوايا البريطانية الطيبة .

وقال السيد بلفور ــ الحساس جداً تجاه مشاعر الشرف ــ إن على إنكلترا قبل كل شيء الالتزام بمواثيقها تجاه فرنسا ، وقد كتب أثناء حواري مع السير مارك سايكس إعلاناً سلمني إياه وها أنذا أرسل ترجمته عبر البرقية التالية :

لقد اتفقنا مع ذلك أن القضايا التي يطرحها جلاء الأتراك عن سورية تتطلب بحثاً وتفاهماً بين الحكومتين . إن السيد جورج بيكو يستطيع الحضور إلى لندن أو يستطيع السير مارك سايكس السفر إلى باريس بأسرع ما يمكن للمباشرة ببحث الموضوع . وإنني لأرجوكم إخباري بما تفضله حكومتكم .

إن الحكومة البريطانية تولي اهتمامها للسياسة المضمرة بالنسبة لسورية . وهي توافق بشكل خاص على أنه إذا وقعت سورية في دائرة اهتمام قوة أوروبية فإن هذه القوة ستكون فرنسا . ويبدو مرغوباً بالنسبة لها أن تكون هذه السياسة واضحة جداً في فرنسا كما وفي كل مكان .

إن طريقة التصرف التي ستتبعها الحكومتان ، إذا دخلت جيوش الجنرال ألّنبي Allenby إلى سورية ، هي التشاور فوراً في باريس ولندن .

غير أنه من الثابت في الأحوال كافة أنه إذا تم تكليف ضباط بممارسة وظائف مدنية فإن هؤلاء الضباط سيكونون (إلا إذا لدى الحكومة الفرنسية أي معارض) فرنسيين وليسوا إنكليزاً، وذلك دون المساس طبعاً بالسلطة العليا للقائد الرئيس طالما كان البلد واقعاً تحت الاحتلال العسكري .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . المشرق 1918-1929
سورية ـــ لبنان ، الملف العام . جزء 2 ، ص46-44 .

22

لندن، في 30 من أيلول1918

برقية عاجلة جداً من بول كامبون إلى الوزير بيشون

الاتفاقات المتممة من أجل تسوية مسألة إدارة الأراضي المحتلة من قبل جيوش الحلفاء في سورية

لقد اعتمدنا، خلال الاجتماع الذي تم هذا الصباح في مكتب الخارجية Foreign office من أجل حل مسألة إدارة الأراضي المحتلة من قبل الحلفاء في سورية، النصَّ التالي الذي وجدتُه يلبي الرغبات التي صاغتها الحكومة فقبلتُه بالتالي.

يقبل القائد العام، في المناطق ذات الأهمية الخاصة لفرنسا والتي يحددها الاتفاق الإنكليزي ــ الفرنسي عام 1916، المحتلة منها أو التي يمكن أن تحتلها قوى الحلفاء بواسطة جيش الحملة المصرية، بممثل الحكومة الفرنسية كمستشاره السياسي، على أن تكون وظائف المستشار السياسي هي التالية:

1- يعمل المستشار السياسي تحت السلطة العليا للقائد العام كوسيط وحيد في القضايا السياسية والإدارية بين القائد العام وأية حكومة أو حكومات عربية دائمة أو مؤقتة يمكن أن تقوم في المنطقة المذكورة في حيثيات البنود النهائية في اتفاق 1916، مع التحفظ بأن هذه البنود النهائية لا يمكن أن تُفسَّر على أنها تمنع أياً كان من حق الوصول مباشرة إلى القائد العام أو على أنه يعطي للمستشار السياسي الحق في حضور الاجتماعات العسكرية أو التصرف كوسيط فيما يخص المسائل العسكرية بين القائد العام أو الدولة التي ينتمي إليها وقواد القوى العسكرية العربية الحليفة. وسيكون من المتفق عليه أن القائد العام سيطلع المستشار السياسي تباعاً على جوهر كل المباحثات الرسمية حول مسائل غير عسكرية يمكن أن يجريها مع أية شخصية ذات منزلة رفيعة لكي يقربها عبر وساطة المستشار السياسي.

2- يُكلَّف المستشار السياسي بناءً على طلب القائد العام وتحت سلطته العليا بإقامة إدارة مدنية مؤقتة في مدن الساحل السوري الواقعة في المنطقة الزرقاء وفي المنطقة الزرقاء عموماً (هكذا) والتي يمكن أن تكون ضرورية من أجل حفظ النظام أو تسهيل العمليات العسكرية.

3- يختار المستشار السياسي بعد موافقة القائد العام:

آ ـ الشخص الذي يحتاجه لإتمام وظائفه الوسيطية كما هو منصوص عنها في البند الأول من هذا الإعلان.

ب ـ الأشخاص المستشارين والشخص الأوروبي الملحق الذي يمكن أن توظفه الحكومة أو الحكومات العربية القائمة في المنطقة (A) بحسب المادة (I) للمعاهدة الإنكليزية ـ الفرنسية لعام 1916.

ج ـ الأشخاص الضروريين للوظائف المدنية في مدن الساحل والمناطق الأخرى في المنطقة الزرقاء، مع ملاحظة أن هؤلاء الموظفين سيشغلون مكاتبهم تحت السلطة العليا للقائد العام الذي سيكون له الحق بالطلب إلى المستشار استبدال أي موظف إداري أو ضابط ارتباط، وذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة أو السلوك أو النظام.

4- يكون المستشار السياسي مسؤولاً أمام القائد العام عن العلاقات السياسية في المنطقة (A) وعن الإدارة المدنية المؤقتة في المنطقة الزرقاء.

5- يبقى هذا الاتفاق المذكور أعلاه ساري المفعول حتى اللحظة التي يتطلب فيها الموقف العسكري بحثاً جديداً لقضية الإدارة المدنية وللعلاقات السياسية في المناطق المحتلة.

وقد أضيف مطلبان اثنان للاتفاق. ويتعلق الأول منهما بمقدار ما كان مهماً لإنكلترا ولفرنسا أن تنشرا، بأسرع ما يمكن، إعلاناً مشتركاً يبين المبادىء العامة للسياسة التي يتفق الحلفاء على اتباعها تجاه شعوب المناطق المحتلة. وتؤدي مثل هذه المبادرة إلى إسقاط الشبهات التي غالباً ما تكون معارضة لنا في بعض الأوساط العربية أو السورية وتُلزم إنكلترا بمسلك سياسي مطابق لمسلكنا وتحضر لمحادثات مع الرئيس ويلسون Wilson وهي ما تجتمع الظروف وبخاصة احتمال حوار مع تركيا على جعلها عاجلة.

ويؤكد المطلب الثاني على ضرورة استخدام القطعات الفرنسية قدر الإمكان في طليعة القوات خلال العمليات الجارية في المناطق التي تهمنا من أجل الإشارة إلى الدور الهام الذي لعبناه في عملية التحرير.

وقد صدرت للتو تعليمات مطابقة من وزارة الحربية إلى الجنرال أَلّنبي. وتعهّد الممثلون البريطانيون بإرسال تعليمات فورية إلى السير إ. أَلّنبي E.Allenby لكي يتخذ الترتيبات التي تؤمن مكانة مسيطرة للوحدات الفرنسية في العمليات كافة في المنطقة الزرقاء بقدر ما تسمح بذلك الظروف العسكرية.

وتم الاتفاق خلال المؤتمر على حث الحكومتين الإنكليزية والفرنسية على انتهاز فرصة قادمة لإصدار إعلان أو إعلانات تبين موقفهما بالنسبة للأراضي العربية المحررة من الاحتلال التركي. ويجب على مثل هذا الإعلان إظهار أن أياً من الحكومتين لا تملك أقل نية بضم أي جزء من الأراضي العربية، بل إن الحكومتين قررتا، بحسب بنود الاتفاق الإنكليزي ــ الفرنسي لعام 1916 الاعتراف أو دعم دولة عربية مستقلة أو اتحاد لدول عربية، ولهذا الهدف قررتا مدّ يد العون للوصول إلى إدارة فعالة لهذه الأراضي تحت سلطة الرؤساء والشعوب المحليين.

وإنني لأرجو أن أتمكن من حمل جواب الحكومة الفرنسية إلى الحكومة البريطانية يوم الأربعاء.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. المشرق 1929-1918
سورية ــ لبنان، الملف العام، جزء 2، ص83-89.

23

باريس، في 2 من تشرين الأول 1918

من الوزير س. بيشون إلى بول كامبون (في لندن)

عاجل جداً

جواب برقية 30 من أيلول: إدارة الأراضي المحتلة في سورية

يمكنكم إبلاغ الحكومة الإنكليزية أن الحكومة الفرنسية تعطي موافقتها على النص الذي أعددتموه مع مكتب الخارجية بالنسبة لإدارة الأراضي المحتلة في سورية والعلاقات بين القائد العسكري الإنكليزي والمندوب السامي الفرنسي.

وفيما يخص مشروع نشر الإعلان المشترك حول المبادئ العامة لسياسة الحلفاء حيال سكان هذه الأراضي، فإنني أرغب قبل إقرار نص ما بالاطّلاع على المشروع الذي يجب أن يكون قد أُعدّ من قبل الحكومة الإنكليزية بإسهام السيد جورج بيكو والسير م. سايكس.

ومع أن الحكومة الفرنسية تشارك الأفكار الإنكليزية العامة حول ضرورة احترام الإدارة المحلية للأراضي العربية التي حررناها من الاحتلال التركي، فإنها ترى أن بنود إعلان يشير إلى تأسيس مملكة عربية أو اتحاد دول عربية مستقلة يجب أن توزن بعناية وذلك لسببين: سبب عام هو تجنب أية خيبة أمل لدى حلفائنا العرب عندما نصل إلى تطبيق هذه المبادئ ولكي لا نوقظ لديهم طموحات وآمالاً معاكسة لرؤيانا للمستقبل. وسبب خاص هو عدم المخاطرة بوقوع سورية والأراضي المخصصة لبسط نفوذنا وحضارتنا تحت النفوذ المباشر الفوري أو المستقبلي لملك الحجاز وبالتالي للإنكليز.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. المشرق 1929-1918
سورية ـــ لبنان ـــ الملف العام، مجلد 2، ص107-106.

24

لندن، في 4 من تشرين الأول 1918

من بول كامبون إلى الوزير بيشون. سري للغاية
لويد جورج Lloyd George في باريس واتفاق 1916

لقد أبلغني اللورد روبرت سيسيل Robert Cecil أن حكومته التزمت بالاتفاقية المعقودة بيننا في الأول من تشرين الأول. وأخبرته بالتزام حكومة الجمهورية بها أيضاً. هذا علماً أن اللجنة الإنكليزية لشؤون الشرق قد طلبت في اجتماعها البارحة بعض التعديلات على هذه الاتفاقية، وقد نبهت اللورد روبرت إلى أن هذه الاتفاقية لم يكن هدفها سوى التنظيم المؤقت لموضوع إدارة سورية خلال الاحتلال الإنكليزي الفرنسي، وأن هذه التعديلات لم تمس أية قضية أخرى. وألححت عليه أن يرسل لي رسالته الرسمية بالموافقة خلال أقرب وقت ممكن. وأجابني أن السيد لويد جورج الذي سافر إلى باريس هذا الصباح اصطحب معه الملفات الخاصة باتفاقياتنا لعام 1916 وبتلك التي عقدناها للتو وأنه لم يصطحب معه أي موظف من وزارة الخارجية، وأن مآربه غير معروفة، وأنه يرغب بلا شك بمقابلة السيد كليمانصو Clémenceau من شؤون الشرق وأنه كان من المناسب انتظار عودته قبل تبادل رسائلنا.

وبهذه المناسبة أسمح لنفسي بتذكير معاليكم بما حدث في سان جان دو مورين St. Jean de Maurienne. فقد صاغ رئيس الوزراء الإنكليزي، دون اتفاق مسبق مع الحكومة الفرنسية ولا مع حكومته، اقتراحات قبلناها مع أن تبنيها يحمل للمستقبل صعوبات حقيقية. إنني أطلب منكم راجياً تذكير السيد رئيس الوزراء بهذا الحادث.

25

لندن، في 5 من تشرين الأول 1918

من بول كامبون إلى الوزير بيشون

المساعي الإنكليزية لتعديل اتفاقات 1916

... إن محادثاتنا الأخيرة حول إدارة الصحافة (هكذا) أظهرت من جهة التصحيح المطلق لوزارة الخارجية ولأهمية فلسطين؛ ومن جهة أخرى عودة الإمبريالية (هكذا) عند بعض المحافظين المهمين جداً في لجنة الشرق. ويعتبر كل من اللورد كورزون Curzon والجنرال سميتس Smits وربما اللورد ميلنر Milner أن اختفاء روسيا يفتح لإنكلترا احتمالات واسعة جداً في فارس والتي لا بد من احتلال الموصل من أجل تحقيقها ويعطيها إمكانية مراجعة اتفاقات 1916 التي لا تترك لإنكلترا كل ما تسمح لها نجاحاتها بالحصول عليه.

وليس من المستحيل أن تمارَس على السيد لويد جورج ضغوط قوية لحمله على أن يطلب منا عدم الاهتمام بالتعديلات الاقتصادية أو غيرها لكل موقف سياسي خاص في الأراضي الأرمنية. وما ذاك إلا تخلٍ عن المشاعر التي يكنها لنا الشعب الذي نمثل نحن اليوم أمله الوحيد بالخلاص. إنني آخذ باحترام شديد ملاحظة معاليكم حول الأهمية الاستثنائية التي تشكلها المنطقة الشمالية والشرقية كلها، والتي كانت مخصصة لنا في عام 1916، في المحادثات الفرنسية ــ الإنكليزية القادمة.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. المشرق 1918-1929
سورية ــ لبنان، الملف العام، مجلد2، ص124-125، 138-139.

26

باريس، في 8 من تشرين الأول 1918

من الوزير بيشون إلى بول كامبون

التعليمات الموجهة إلى المندوب السامي الفرنسي في فلسطين

إلى لندن فقط : أوجه إلى مندوبنا السامي في فلسطين البرقية التالية :

جواباً على برقيتكم 28

إن اتفاقيتنا مع الإنكليز تحدد بشكل واضح الوضع المحفوظ لنا في سورية ، وحتى لو واجهتم بعض الصعوبات في تطبيقها المؤقت بسبب المشاكل العائدة للعمليات العسكرية التي تساهم فيها جنسيات مختلفة إضافة إلى العرب ، فإن التوقيع الإنكليزي سيظل محترماً وستبقى الالتزامات البريطانية محفوظة .

لقد تم إيقاف تفاهم دقيق في لندن حول تنفيذ الاتفاقات في الفترة الراهنة ، وهو يسعى إلى التنظيم الإداري وإلى تثبيت علاقات القائد العسكري الإنكليزي مع الإدارة المحلية وعبر وساطة الضباط الفرنسيين . وقد تأخر توقيعه بسبب غياب السيد لويد جورج واللورد روبرت سسيل اللذين كانا مرتبطين بالمؤتمر في باريس . إلا أن هذا التأخير ليس سوى تأخير شكلي .

إن دخول الأميرال فارني Varney إلى بيروت وحماس الشعب يبينان لكم نقطة الارتكاز الضرورية لمنع حصول امتلاكات إدارية لأي جزء كان من المنطقة الزرقاء الفرنسية من قبل ممثلين هاشميين ، وذلك بالتوافق مع الجنرال ألّنبي . وليس ثمة إمكانية لأي اتفاق حول هذه النقطة لأنها مسألة عميقة . وليس ثمة مجال لمناقشة الأمير فيصل حول هذه النقطة ، بل يجب وضعه أمام قرارنا الذي لا يمكن إلا أن يكون مدعوماً من قبل الجنرال ألّنبي . وإذا كان هناك أي تردد مهما كان صغيراً فسنراجع فوراً الحكومة الإنكليزية .

أما بالنسبة للبنان فراجعوا المستشار الإداري . فهو يعلم أن الحلفاء لا يفكرون أبداً بتقليص الحكم الذاتي في لبنان وأن فرنسا المحررة لا تضع في منظورها غير ازدهاره ونموه . ونحن مستعدون للاعتراف بسلطة المستشار الإداري على بيروت والبقاع وطرابلس إذا بدا السكان مستعدين للانضمام إلى لبنان .

إن السيد بيكو في باريس الآن ، ولن يتأخر في العودة إلى مكان وظيفته .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . المشرق 1929 -1918
سورية ــ لبنان ، الملف العام ، جزء 2 ، ص173-174 .

27

باريس، في 8 من تشرين الأول 1918

مذكرة من اللورد روبرت سسيل، الترجمة الفرنسية

ضرورة محادثات ومفاوضات جديدة حول الشرق الأدنى

إن حكومة جلالته مستعدة لقبول التسوية التي توصل إليها المؤتمر المنعقد في وزارة الخارجية في 30 أيلول، إنما مع ضرورة مراجعتها بالطبع بما تتطلبه مواجهة الوضع الناشئ عن التقدم الحديث لقوى الجنرال ألّنبي وبما يتعلق فقط بالأراضي المحتلة أو لتي ستحتلها هذه القوات.

وفيما يخص الحكومة المقبلة لهذه الأراضي المذكورة في الاتفاق الفرنسي ــ الإنكليزي عام 1916، فإن حكومة جلالته تفكر جدياً بإيضاح أن الوضع العام قد تغير كثيراً منذ توقيع هذا الاتفاق وأن أحكامه لا يمكن أن تتوافق من النواحي كافة مع الشروط الحالية. فليس الوضع العسكري في بلاد ما بين النهرين وفلسطين وسورية قد تغير كلياً وحسب، بل إن تغيرين سياسيين عظيمي الأهمية قد ظهرا على الساحة: فقد دخلت الولايات المتحدة الحرب بينما اختفت روسيا.

فمن الجلي من جهة أنه لا يمكن تجاهل أمريكا في أية تسوية تتعلق بمستقبل هذه الأقطار وبخاصة سورية وفلسطين. ومن جهة ثانية فإن التسويات المتوقعة للجزء الشمالي ــ الشرقي من أرمينيا قد انقلبت كلياً بسبب غياب روسيا.

وثمة صعوبة أخرى ولدها البند النهائي 9 من معاهدة لندن التي تعترف بالمطالب الإيطالية فيما يخص شرق المتوسط. إن الاقتراحات المؤقتة التي قدمها سان جان دو موريين لأخذ هذه المطالب الإيطالية بعين الاعتبار قد سقطت. وسيكون من الصعب تحقيقها اليوم ووضعها موضع التنفيذ دون احتجاجات من اليونان وحتى من تركيا.

وقد وجدت حكومة جلالة الملك ، في حين جذبت الانتباه إلى هذه النقطة ، أنه سيكون من غير الضروري البحث عن تصحيح نظامها في الوقت الحاضر ، وترى أنها يجب أن تشكل موضوع مباحثات جديدة تساهم فيها حكومتا إيطاليا والولايات المتحدة إضافة إلى حكومتي فرنسا وإنكلترا .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية ، المشرق 1929-1918
سورية ـــ لبنان ، الملف العام ، جزء 2 ، ص186-185

28

باريس، في 8-11 من تشرين الأول 1918

اللجنة المركزية السورية، قسم: مراسلات الشرق

احتجاج يتعلق بالاتفاقات الفرنسية ـ الإنكليزية لعام 1916

1- رسالة تقديمية لرئيس اللجنة، شكري غانم.

باريس في 11 من تشرين الأول 1918

معالي السيد ستيفن بيشون Stéphen Pichon، وزير الخارجية.

حضرة صاحب المعالي:

يشرفني أن أنقل لكم باسم اللجنة المركزية السورية التي أمثلها وباسم الجاليات السورية في المهجر احتجاجاً يتعلق بالاتفاقات المعقودة بين فرنسا وإنكلترا حول موضوع تقسيم سورية.

ولمعاليكم التوقير والإخلاص.

رئيس اللجنة المركزية السورية
شكري غانم

2- نص الاحتجاج.

باريس في 8 من تشرين الأول 1918

إن مجلس اللجنة المركزية السورية، المنعقد هذا اليوم برئاسة السيد شكري غانم، صوّت بإجماع أعضائه بعد التشاور على الاحتجاج التالي، وكلّف مكتبه بإيصاله إلى معالي وزير الخارجية الفرنسية والرجاء منه رفعه إلى قنصليات قوى التحالف إذا وجد ذلك مفيداً.

«أمام اضطراب نفوس مواطنينا، الناتج عن معرفتهم بالخطوط الرئيسة للاتفاقات المعقودة بين فرنسا وإنكلترا وروسيا، والتي نشرتها صحيفة آسيا الفرنسية (Asie Française) وأعادت نشرها الصحافة الفرنسية.

وبوازع من مشاعرنا الخاصة بالمفاجأة المؤلمة، وكذلك مشاعر أعضائنا واللجان المرتبطة بنا في بقاع العالم كافة.

وباعتبارنا أن هذه الاتفاقات، إذا كانت قد عقدت على أنها نهائية، ستشجع على العكس، بدلاً من أن تعيد السلام والوفاق إلى سورية، على استمرار وزيادة الانقسامات فيها التي بذرها الأتراك فيها منذ فترة قريبة وكثرة وتعددية التأثيرات والمنافسات والمزاحمات الأوروبية.

وفضلاً عن ذلك، فبدمج الأراضي الحجازية مع الأراضي السورية الخالصة، وبفصل سورية عن عاصمتها دمشق، وبحرمانها من موانئها الرئيسة على ساحل هو طريق ولوجها وسياجها التاريخي، ومن سهولها المنتجة في حوران ومن أهم مدنها الداخلية، مثل حلب وحمص، لا نعمل إلا على تغيير تبعيتها مع زيادة أعبائها هذه، بحيث أنها لن تستطيع أبداً بعد تجزئتها وتقطيعها بأيدي الأقوياء حتى أن تعيش على الأمل كما في الماضي.

وبما أننا بنينا آمالنا على فرنسا التي كنا نتحضر تجاهها لنفيها بوسائلنا كافة جمائلها الطويلة التي لها علينا، وذلك بأن نعهد إليها أمر تنظيم حياتنا المستقبلية في مجمل أرضنا ووحدتنا الوطنية.

ولكن، بما أن الإبقاء على هذه الاتفاقات، التي تمت دون استشارة أو قبول وحتى دون إعلام المظلومين المساكين بمصيرهم وما ينتظرهم، يمنع ضعفنا من مقاومة تحقيقها بطريقة أخرى غير هذا الاحتجاج.

فلنقدمه متواضعاً مثل حالنا، وحزيناً ومتألماً مثل نفوسنا.

إنما مع رغبتنا مع ذلك في بناء أملنا على فرنسا التي يرتبط اهتمامها ارتباطاً وثيقاً باهتمامنا، والذي إذا كان قد انعدم، كما هو مؤدى هذه الاتفاقات في الواقع، فسيكون شجبنا لحياة بلا كرامة لا يريد أحد أن يحياها.

فإننا نتمسك بأن نضيف إلى هذا الاحتجاج تجديد تأكيدنا بالإخلاص لصديقتنا العريقة.

ونعلن مجدداً أننا إذا كنا نرفض شرف أن نكون فرنسيين أو إنكليزاً أو حجازيين، لكي نكون بتواضع وبساطة سوريين، فإننا مع ذلك نطلب من فرنسا المساعدة الضرورية لنا لكي ننظم حياتنا المستقبلية في ظل نظام ديمقراطي فيدرالي. وإننا لنطلب منها المساهمة الفعالة والكريمة لمقدرتها، التي ترفعها عالياً في مجالات الفكر والعمل كافة، ولشجاعتها البطولية التي تكشفت مؤخراً مرة جديدة في الحرب العالمية، إذ أمنت نصر الحرية والحق. وإننا نقدم لها امتناننا العميق وكذلك لحلفائنا الذين حرروا بلادنا إذ دحروا العدو المشترك حيثما وجد وشكل تهديداً لهم، فكسبوا للحضارة، وهي جوهر إنساني، أراضيَ يمكن لسكانها مع المساعدة التي يرجونها الحفاظ على هذه الحضارة.

باريس في 8 من تشرين الأول 1918

التوقيع:

جميل مردم بك	شكري غانم
د. س. سمنة	د. لكح
ف. جاماتي	ن. ي. بيطار
غ. دباس	

وآخرون أسماؤهم غير مقروءة.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. المشرق 1929-1918
سورية ــ لبنان، الملف العام، جزء 2، ص245 و 248-246.

29

باريس، في 12 من تشرين الأول 1918

مذكرة من أ. غوت A. Gout
حول موضوع النشاط السياسي لشكري غانم

لقد ترأس شكري غانم بخلاص مشرف جداً لجنةً سوريةً كانت ضرورتها قد ظهرت عام 1917 من أجل:

1- تشجيع تسجيل السوريين في فيلق الشرق.
2- نشر الدعاية في الأوساط السورية في أمريكا.
3- السعي لإقامة الوحدة الكاملة بين السوريين المستقرين في أوروبا وأمريكا، بغض النظر عن الاختلافات الدينية والعرقية.

وقد تم تحقيق بعض النتائج بالنسبة للنقطتين الأولى والثانية، في حين كان الإخفاق كاملاً بالنسبة للنقطة الثالثة. ورغم أن شكري غانم يحظى شخصياً باحترام مواطنيه لكنه لم يستطع كتصير قوي فَرْضَ نفسه. فقد نشبت نزاعات في قلب المجتمع السوري وتعرضت اللجنة المركزية لانتقادات شديدة، ليس فقط من قبل بعض الدخلاء مثل الكاهن الماروني، فارس Mgr Pharès، وخير الله الصحفي في جريدة الزمن le Temps، بل وأيضاً من قبل عدد غير قليل من اللبنانيين والسوريين الذين يكادون لا ينتسبون حتى إلى السياسة الشعبية البسيطة.

وسيكون من الخطر أن نجعل من اللجنة المركزية السورية عضواً في الحكومة الفرنسية مقابل شعوب سورية. إن انصهار الاهتمامات المتباينة في سورية يمكن أن يتم شيئاً فشيئاً عن طريق النشاط الشخصي لعناصرنا الفرنسية المتواجدة خارج التكتلات المحلية وفوقها في آن واحد. وسيكون من الخطر إذن إرسال شكري غانم إلى سورية، قبل معرفة الشكل الذي سيأخذه عملنا. إن شكري غانم المبعد عن وطنه منذ طفولته يملك فيه شهرة أدبية لكنه لا يملك أنصاراً.

ومع ذلك، علينا أن نقر له بتلك الحماسة الخاصة التي اهتم بها بقضيتنا، وهي حماسة تقوده أحياناً أبعد مما تسمح به الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة (مثل طلبه مراجعة اتفاقات 1916 وإقامة دولة سورية كبرى موحدة تحت حماية فرنسا وحدها).

فليس ثمة مجال إذن لتركه يذهب إلى سورية، بل إن السلطات العسكرية تستطيع بالتذرع بأن فترة العمليات العسكرية لم تنته بعد رفض توجه أي مدني إلى سورية مهما كانت صفته.

وفي الوقت نفسه سيكون حسناً مده بالموارد كي يستطيع مساعدة المتطوعين السوريين وعائلاتهم. وضمن هذا المنظور يمكننا أن نفتح اعتماداً له لصالح اللجنة السورية بقيمة 50.000 فرنك يقوم بتوزيعها على المتطوعين على شكل منح للمحتاجين وطرود هدايا للجرحى وللجنود على جبهة فلسطين.

وأخيراً، يستطيع الوزير إخباره أن فرع قيادة آسيا قد أوصل معونات مالية للجرائد السورية في أمريكا وأن المندوب السامي لن يألو جهداً في أخذ ملاحظاته وآرائه بخصوص السلوك الذي سيأخذه تجاه الصحافة في سورية.

ويستطيع الوزير لفت نظره إلى أن بقاءه في باريس سيكون مفيداً جداً من أجل خدمات القسم المكلف بشؤون سورية، إذ يمكن أن نجد عنده أفكاراً ثمينة.

30

باريس، في 10 من تشرين الأول 1918

مذكرة إلى الوزير ، احتلال سورية والإدارة الفرنسية

مقتطفات ... ما يتعلق باتفاقات 1916

... إن اتفاقاتنا مع إنكلترا تحفظ لنا شكلياً السيطرة الكاملة وحقوقاً قاصرة علينا على كامل الساحل السوري وعلى كيليكيا والحق الخاص بنا بتزويد الحكومات العربية التي تتشكل في الداخل بالمستشارين والإداريين (رغم مؤامرات الإمبرياليين الإنكليز [هكذا] وبخاصة منهم الموظفين الإنكليز — المصريين الذين أجهدوا أنفسهم، وليس دون نجاحات ، بإقامة إدارة إنكليزية في فلسطين بالقوة دون الأخذ بعين الاعتبار للاتفاقات الساعية لتدويل هذه المنطقة) .

علينا بالتأكيد الوثوق بأمانة الحكومة البريطانية . ولكن ما كنا نمنع السكان من ملاحظة غيابنا، في الوقت الذي يحرض فيه جيش التحرير واختفاء المحتلين والأسياد الطغاة الطموحات والدسائس والأطماع كافة ...

وعلينا ألا يغيب عن نظرنا من ناحية أخرى أن الروح التي كانت قد عقدت بها اتفاقاتنا مع إنكلترا تستبعد أية فكرة حول إدارة استيطانية حتى على المناطق الساحلية . وقد أصبح ضرورياً تجنب كل مظهر نشاط يخص تنظيماً استيطانياً منذ أن انضمت الولايات المتحدة إلى الحلفاء .

إن الدور الذي سيكون لفرنسا أن تلعبه في هذه المناطق، مع شعوب متعلمة نسبياً وذات أذهان متحررة وأخلاق سبق أن تأوربت (أي اكتسبت الشكل الأوروبي) ولن تحتمل أبداً إدارة استيطانية ، سيكون دور الحامي المحسّن أو بالأصح دور الوسيط بين العناصر المختلفة من الشعب . أما المقابل للجهود وللتضحيات التي سوف تتحملها بلادنا بذلك فسيكون فتح مجال جديد للعمل لتجارتنا وصناعتنا وفي مقدرات التملك المتزايدة التي ستعطيها تنمية هذه الأقطار التي كانت مزدهرة فيما مضى لسكانها الحاليين .

وضمن الوضع الراهن لا بد من تفحص :

1- التنظيم الفوري لخدمات المندوب السامي الفرنسي، بصفته المستشار السياسي للجنرال القائد الإنكليزي .

2- استكشاف الشاطئ الشمالي السوري بأسرع ما يمكن بواسطة المراكب الفرنسية وذلك للوقوف على وضع المناطق البحرية ولإظهار قواتنا عند الحاجة وتشجيع المنظمات المحلية فيها التي قررت الاعتماد علينا من أجل الوصول إلى الحكم الذاتي .

3- عمل النشاط السياسي الذي سنمارسه تجاه الشعوب المسلمة في الداخل .

4- الدعم التدريجي لفصلنا فلسطين ـــ سورية بحيث نكون خلال أقرب وقت ممكن قادرين على الاضطلاع بأنفسنا بحماية البلد المحرر .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . المشرق 1929 -1918
تركيا . 1918 -1929 ، مجلد 6 ، ص67 .

31

باريس، في 17 من تشرين الأول 1918

مذكرة إلى الوزير (أعدها السيد جورج ـ بيكو)

ضد سياسة أمبريالية (هكذا) في سورية

نستنتج من المعلومات الواصلة من لندن أن مخاوف شديدة تظهر هناك فيما يخص السياسية التي ستتبعها فرنسا في الشرق في حال تطبيق اتفاقات 1916. ويتردد أنه إذا سلمت سورية وكيليكيا إلى فرنسا فإن هذه البلاد ستجد نفسها خاضعة للحال لنظام شبيه بالذي في الجزائر، أي لاستثمار الشركات المالية والصناعية الفرنسية، وأن ذلك يعني نهاية أي استقلال حقيقي لهذه المناطق، لأن الفرنسيين لم يعرفوا أبداً كيف يعملون لكي يقودوا مستعمراتهم نحو حكومة حكم ذاتي. وأُضيفَ أن مثل هذا النظام سوف يلاقي عداءً عاماً من سكان الداخل وأن اضطرابات لا بد أن تحصل. ويردد الكثيرون أن هذا الاحتمال يهدد كل ما تعمله تجاه العرب.

وبغض النظر عن صحة هذه الطريقة في رؤية الأمور، فلا يسعنا تجاهل أن هذا الشعور عام جداً عند الإنكليز، وحتى أكثرهم تأييداً للاتفاق، مما يجازف بجعل المفاوضات المتعلقة بتشكيل إدارة فرنسية في سورية صعبة جداً، ومما لا شك فيه أن الإمبرياليين لا زالوا يأملون باستدراج حكومة سانت جيمس St. James إلى العدول عن اتفاقات قطعية، وذلك اعتماداً على تحريك الرأي العام وكذلك على بعض الأوساط السورية التي لا تؤيد كثيراً سيطرتنا. وسيكون من المهم إذن أن ننتهز الفرصة بأقرب وقت ممكن لقطع الطريق على هذه الحركة بإعلان شعبي يأتي عبر ناطق مسؤول يُعرِّف بإيجاز السياسة التي ترى حكومة الجمهورية اتباعها تجاه الشعوب التي تتكل علينا.

فليس القصد، ولا يمكن أن يكون القصد بعد حرب كان هدفها تحرير الشعوب المضطهدة، أن تُفرض على السكان المحليين المحررين من الأتراك هذه المؤسسات أو تلك، إنما فقط تأمين السير الطبيعي للنظام الذي سيختارونه بحرية وذلك من خلال الحماية

والمساعدة الفعالة. إن الدور الذي تضطلع به فرنسا في المناطق المدعوة للتصرف فيها وفق اتفاقات 1916 هو مساعدة النمو الاقتصادي للبلد بتحريض وتشجيع المبادرات المحلية، وتأمين عدالة شرعية فيه للجميع بغض النظر عن الطوائف أو الأصل، وخلق وحدة وطنية حقيقية بإنهاء الانقسامات التي عكرت الشرق لفترة طويلة بتشجيع من الأتراك. ذلكم هو الدور الذي تضطلع به فرنسا في المناطق المدعوة للعمل فيها وفق اتفاقات 1916. وإننا نؤكد مجدداً أن بلدنا يكون بذلك قد أسهم في تحرير شعوب ظلت لفترة طويلة مضطهدة وتأمين دخولها الحر إلى الحياة الوطنية التي طالما أملوا ـــ محققين ـــ بها بطريقة منظمة.

إن إعلاناً من هذا النوع سوف يضع حداً دون شك للشبهات المنشورة ضدنا وسيجمّع السوريين حول فرنسا، المسيحيون منهم والمسلمون على حد سواء، الذين لا زالوا يترددون في الموافقة على حمايتها لهم.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية، المشرق.
سورية ـــ لبنان، الملف العام، جزء 3، ص55-54.

32

القاهرة، في 16 من تشرين الثاني 1918

من ف. جورج ــ بيكو إلى الوزير، برقية سرية

كيفية التصرف تجاه مطالب فيصل

إنه لمن المناسب، لكي أستطيع مواجهة الأمير فيصل بشكل مُجْدٍ، أن أكون على اطلاع دقيق بخطة العمل التي ترى حكومة الجمهورية اعتمادها تجاه الأمير.

وثمة ثلاثة حلول أمامنا:

1- ربط لبنان بسورية عبر وثاق ضعيف بحيث يطري غرور الشريف ويترك لنا ممارسة نشاطنا في حماية مجمل هذه الأراضي.
2- نتحالف مع الشريف بحيث يعترف لنا بحرية النشاط كاملة في لبنان الكبير مقابل تسهيلات أكبر له في المنطقة (A).
3- تشجيع الانشقاقات في المنطقة (A) التي لن تتأخر في الظهور وتضعف بالتالي نفوذ الشريف.

إن الحل الأول سيغضب اللبنانيين بالتأكيد، أما الثالث فسيثير الإنكليز.

وأياً كان الحل الذي سيُعتمد، فمن المناسب اتخاذ موقف، وإظهار قوتنا بلا إبطاء عن طريق إرسال فيلق معتبر من الجيش. لقد كان الأمير فيصل من قبلُ، والذي بات يعتبر نفسه سيداً للبلد ويتصرف على هذا الأساس، يرفض الدخول في مساومات معنا. وهكذا فإن عملاءنا كافة سينفصلون بسرعة كبيرة عن حماتهم الضعفاء وغير الموثوقين.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. المشرق
سورية ــ لبنان، الملف العام، مجلد 6، ص157.

فهـــرس البلـــدان

أ

ب

ت

ج

ز

س

ش

ص

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهـــرس الأعـــلام

ش

ط

ع

غ

ف

ق

ك

سورية بلاد الشام : تجزئة وطن : حول اتفاقات سايكس بيكو : دراسة وملف وثائقي / جوزيف حجار. ـــ دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة، ١٩٩٩ . ـ ٢٥٦ ص ؛ ٢٤سم.

النص باللغتين العربية والفرنسية.

١ ـ ٩٥٦,٠٨٤ ح ج ا س ٢ ـ العنوان ٣ ـ حجار
مكتبة الأسد

رقم الايداع : ١٣٧٢/٨/١٩٩٩ رقم الاصدار ٨٠٢

رقم:٤٤٢٤٨
تاريخ: ١٩٩٩/٣/١١

L

M

N

P

Q

R

S

T

V

W

Index des Personnes

A

B

C

D

F

G

H

J

K

R

S

T

V

W

Y

Z

D

E

F

G

H

I

J

Index Géographique

A

B

C

COMITÉ CENTRAL SYRIEN

Organe : CORRESPONDANCE D'ORIENT

3, Rue Laffitte, PARIS (IXe)

Téléphone BERGÈRE 38-27 248

Adresse Télégraphique CORRESPORIENT-PARIS

Paris, le 19

-3-

être vécue.

"Tenons à ajouter à cette protestation le renouvellement de nos assurances de fidélité à notre séculaire Amie.

" Déclarons à nouveau que si nous déclinons l'honneur d'être français ou anglais ou hedjaziens, pour être modestement et simplement Syriens, nous réclamons cependant à la France l'aide qui nous est nécessaire pour organiser notre vie future sous un régime démocratique fédératif. Nous lui demandons la collaboration puissante et généreuse de son génie, qui la porte si haute dans tous les domaines de la pensée et de l'action, et de sa vaillance légendaire qui vient de se révéler une fois de plus dans la guerre des peuples, en assurant la victoire de la liberté et du droit. Et lui exprimons notre gratitude profonde ainsi qu'à ses Alliés qui, pour battre l'ennemi commun où il se trouvait et les menaçait, ont délivré notre pays et conquis à la civilisation, entité humaine, des territoires que leurs habitants pourront, avec l'aide qu'ils réclament, conserver à cette civilisation./.

COMITÉ CENTRAL SYRIEN
Organe : CORRESPONDANCE D'ORIENT

3, Rue Laffitte, PARIS (IX°)
Téléphone BERGÈRE 39-27
Adresse Télégraphique CORRESPORIENT-PARIS

Paris, le 19

Hedjaziens avec les territoires purement syriens et en décapitant la Syrie de Damas sa capitale, en l'amputant des ports principaux d'une côte qui est son chemin d'accès et sa sauvegarde historique, de ses plaines productives du Hauran et de ses plus importantes villes de l'intérieur, comme Alep et Homs, on ne fait que la changer de servitude avec cette aggravation que morcelée, dépecée par de puissantes mains elle ne pourrait même plus, comme dans le passé, vivre d'espérance.

" Attendu que fondant nos espoirs sur la France vis à vis de laquelle nous nous préparions à nous acquitter selon nos moyens de tous les longs bienfaits reçus, en lui confiant le soin d'organiser notre vie future dans notre intégrité territoriale et notre unité nationale.

" Mais attendu que le maintien de ces accords intervenus sans la consultation, ni l'aveu et sans même que connaissance ait été donnée aux malheureux opprimés de leurs termes et de leurs portée, interdit à notre faiblesse de s'opposer à leur réalisation autrement que par cette protestation.

" La faisons humble comme notre condition, angoissée et douloureuse comme le sont nos âmes.

" Mais voulant, néanmoins, espérer en la France dont l'intérêt est intimement lié au nôtre et qui, s'il était annihilé, comme il l'est effectivement par ces accords, serait notre condamnation à une vie sans dignité qui ne vaudrait pas

COMITÉ CENTRAL SYRIEN

Organe: CORRESPONDANCE D'ORIENT

3, Rue Laffitte, PARIS (IXe)

Téléphone BERGÈRE 39-27
Adresse Télégraphique CORRESPORIENT-PARIS

Paris, le 19

Le Conseil du COMITE CENTRAL SYRIEN réuni ce jour sous la présidence de M. Chekri Ganem, après délibération, vote à l'unanimité de ses membres, la protestation suivante et charge son bureau de la remettre à S. Ex. le Ministre des Affaires Etrangères de France en le priant, s'il le juge utile, de la communiquer aux Chancelleries des Puissances alliées.

" Devant le trouble des esprits de nos compatriotes résultant de la connaissance des lignes principales des accords intervenus entre la France, l'Angleterre et la Russie, publiés dans l'"ASIE FRANCAISE" et reproduits par la presse de France,

" Obéissant à nos propres sentiments de douloureuse surprise ainsi qu'aux sentiments de nos adhérents et des Comités ralliés au nôtre, dans toutes les parties du monde;

" Considérant que ces accords s'ils étaient tenus pour définitifs, au lieu de rétablir la paix et la concorde en Syrie, concourraient,au contraire, à y perpétuer et à y augmenter les divisions semées naguère par les Turcs et par la multiplicité des influences, des compétitions et des rivalités européennes,

" Qu'en outre, en confondant les territoires

Hedjaziens....

Annexe

COMITÉ CENTRAL SYRIEN

Organe : CORRESPONDANCE D'ORIENT

3, Rue Laffitte, PARIS (IXe)

Téléphone BERGÈRE 39-27

Adresse Télégraphique CORRESPORIENT-PARIS

245

Paris, le 11 OCTOBRE 1918 19

Son Excellence Monsieur Stéphen PICHON

Ministre des Affaires Etrangères

PARIS 8e

Excellence,

J'ai l'honneur de vous transmettre au nom du Comité central syrien agissant en son nom et au nom des Colonies syriennes de l'Étranger, une protestation en ce qui concerne les accords intervenus entre la France et l'Angleterre au sujet du partage de la Syrie.

Je suis, de Votre Excellence, le respectueux et dévoué serviteur.

LE PRESIDENT
du Comité central syrien:

32

Le Caire, 16 November 1918.

F. Georges-Picot au ministre, télégramme secret.

Comment agir à l'égard des prétentions de Faysal.

Pour que je puisse aborder utilement l'Emir Faysal, il convient que je sois exactement fixé sur la ligne de conduite qu'entend adopter le gouvernement de la République vis-à-vis du Prince.

Trois partis s'offrent à nous:

1) Associer le Liban à la Syrie par un lien assez lâche qui flatterit la vanité du Chérif et exercer notre action de patronage sur l'ensemble de ces territoires.
2) Composer avec le Chérif pour nous faire reconnaître une liberté d'action complète dans un Grand Liban contre certaines facilités plus grandes à lui accorder dans la zone *(A)*.
3) Encourager dans la zone *(A)* les dissidences qui ne manqueront pas de se produire et miner ainsi l'influence du Chérif.

La première solution mécontentera à coup sûr les Libanais.

La troisiéme irritera les Anglais.

Mais que l'une ou l'autre soit adoptée, il convient de prendre un parti et de manifester sans délai notre force par l'envoi d'un corps de troupes sérieux. Auparavant, l'Emir Faysal, qui se considère déjà comme maître du pays et agit comme tel, se refuse à entrer en tractations avec nous. Tous nos anciens clients se détacheront bien vite de protecteurs si timides et si incertains.

Source: ***Archives Affaires Etrangères***. E. Levant.
Syrie-Liban. Dossier général, vol. 4, fol. 157.

gouvernement de la République vis-à-vis des populations qui se confient à nous.

Il ne s'agit pas. Il ne peut s'agir, après une guerre qui a pour but libérer les peuples opprimés, d'imposer aux populations affranchies des Turcs telles ou telles institutions, mais seulement d'assurer, par une protection et une assistance efficace, le fonctionnement normal des régions qu'elles se seront librement données. Aider au développement économique du pays en suscitant et en encourageant les initiatives locales, y assurer une justice légale pour tous sans acception de groupes ni d'origine ***créer véritablement une unité nationale, en mettant fin aux divisions*** encouragées par les Turcs, qui ont trop longtemps troublé l'Orient. Tel est rôle que la France revendique dans les zones où elle est appelée à agir par les accords de 1916. Une fois de plus, notre pays aura ainsi contribuer à émanciper des peuples trop longtemps opprimés et à assurer d'une manière régulière ***leur libre accession à la vie nationale*** à laquelle ils aspirent légitimement.

Une déclaration de ce genre, mettrait fin, à n'en pas douter, aux suspicions intéressées formulées contre nous et grouperaient autour de la France les Syriens, tant chrétiens que musulmans, qui hésitent encore à se prononcer en sa faveur.

Source: ***Archives Affaires Etrangères***. E. Levant.
Syrie-Liban. Dossier général, vol.3,fol. 54-55.

31

Paris, 17 Octobre 1918.

Note pour le Ministre
(Préparée par Mr Georges-Picot).

Contre une politique impérialiste (sic) en Syrie.

D'indications qui parviennent de Londres, il résulte que des appréhensions trés vives s'y font jour quant à la politique qui serait suivie par la France en Orient, au cas où les accords de 1916 seraient appliqués. On va répétant qu'au cas où la Syrie et la Cilicie lui seraient livrées, ces pays se verraient aussitôt imposer un régime semblable à celui de l'Algérie, l'exploitation par les sociétés financières et industries, les françaises, que ce jour marquerait la fin de toute indépendance réelle pour ces contrées, car les Français n'ont jamais rien su faire pour acheminer leurs colonies vers un gouvernement autonome. On a ajouté qu'un tel régime rencontrerait chez les populations intérieures une hostilité générale et que des troubles ne manqueraient pas de survenir. Et d'aucuns vont répétant que cette éventualité risque de compromettre toute l'action poursuivie par l'Angleterre auprès des Arabes.

Sans examiner le bien fondé de cette manière de voir, on ne peut se dissimuler que ce sentiment trés général parmi les Anglais, même les plus favorables à l'Entente, risque de rendre assez difficiles les négociations relativement à l'organisation d'une administration française en Syrie. Il n'est pas douteux que les impérialistes qui espèrent encore amener le cabinet de St James à revenir sur des engagements formels, en jouant tant auprès de l'opinion que de certains milieux syriens peu favorables à notre influence. Il y aurait donc intérêt à ce qu'une occasion fut saisie, le plus tôt possible, d'y couper court, par une déclaration publique venant d'une voix autorisée qui définirait brièvement la politique qu'entend suivre le

notre pays aura ainsi à supporter se trouvera dans l'ouverture d'un nouveau champ d'action pour notre commerce et pour notre industrie et dans les pouvoirs d'acquisition grandissante que la mise en valeur de ces contrées autrefois si prospéres donnera à leurs habitants.

Dans la situation actuelle, il importe d'envisager:

1) L'organisation immédiate des services du Haut Commissaire français, en sa qualité de Conseiller politique du général en chef anglais.
2) De faire explorer le plus rapidement possible la côte septentriornale de la Syrie par des navires français, afin de se rendre compte de la situation des régions maritimes, d'y faire voir notre pavillon et, au besoin, d'y encourager les organisations locales résolues à s'appuyer sur nous pour conquérir leur autonomie.
3) L'oeuvre d'action politique à exercer auprès des populations musulmanes de l'intérieur.
4) Le renforcement progressif de notre détachement de Palestine-Syrie afin d'être aussitôt que possible en mesure d'assumer par nous-mêmes la garde du pays délivré.

Source: ***Archives Affaires Etrangères***. E. Levant 1918-1929.
Turquie. 1918-1929, vol. 6, fol. 67.

30

Paris, 10 Octobre 1918.

Note au Ministre. Occupation de la Syrie et administration Française.

Extraits... ce qui concerne les accords de 1916.

...Nos accords avec l'Angleterre nous réservent formellement l'autorité complète et des droits exclusifs sur toute la côte de Syrie et sur la Cilicie et le droit exclusif de fournir des conseillers et des administrateurs aux gouvernements arabes qui se constitueront à l'intérieur (malgré les intrigues des impérialistes anglais (sic) et spécialement des fonctionnaires anglo-égyptiens qui se sont efforcés, non sans quelque succès, d'asseoir en Palestine une administration virtuellement anglaise sans tenir compte des accords tendant à l'internationalisation de cette contrée.

Nous devons, certes, faire confiance à la loyauté du gouvernement britannique. Mais nous ne saurions empêcher les populations de s'apercevoir de notre absence, au moment où toutes les ambitions, toutes les intrigues, tous les appétits sont surexcités par l'armée de libération et par la disparition des conquérants et maîtres tyranniques...

Il ne faut pas perdre de vue d'ailleurs que l'esprit dans lequel ont été conçus nos accords avec l'Angleterre écarte toute idée d'une administration coloniale même sur les régions côtières. Et c'est surtout depuis que les Etats-Unis se sont joints aux alliés qu'il importe d'éviter toute apparence d'action concernant une organisation coloniale.

Le rôle que France aura à jouer dans ces régions avec une population relativement instruite, d'esprit délié et de moeurs déja européanisés qui ne tolérera pas une administration coloniale. ce rôle sera celui d'un protecteur bienveillant ou plus exactement d'un arbitre entre les différents éléments de la population. La contrepartie des efforts et des sacrifices que

permettent les engagements pris par le Gouvernement (par exemple, quand il demande la révision des accords de 1916 et la création d'une grande Syrie unifiée sous l'égide de la France seule).

Il n'y a donc pas lieu de le laisser aller en Syrie. Mais, en invoquant seulement le fait que la période des opérations militaires n'étant pas terminée, les autorités militaires refusent l'accès de la Syrie ***à tout civil*** quel qu'il soit.

En même temps, il serait bon de lui donner des ressources pour venir en aide aux volontaires syriens et à leurs familles. A ce point de vue, on pourrait lui remettre pour le Comité syrien un crédit de 50.000 fr. qu'il distribuerait aux volontaires, sous forme de dons aux nécessiteux et d'envois de gâteries aux blessés et aux soldats sur le front de Palestine.

Enfin, le ministre pourrait lui dire que la Sous-direction d'Asie fait parvenr des subventions aux journaux syriens d'Amérique et que le Haut commissaire ne manquera pas de tenir compte de ses observations et de ses avis pour la conduite à tenir vis-à-vis de la presse en Syrie.

Le ministre pourra lui faire remarquer que son maintien à Paris sera d'ailleurs fort utile aux services du Département chargé des Affaires de Syrie, car on pourra trouver auprès de lui des avis précieux.

29

Paris, 12 Octobre 1918.

Note de A.Gout, au sujet de l'activité politique de Chekri Ghanem

Chakri Ganem, avec un très honorable dévouement, s'est mis à la tête d'un Comité dont la nécessité était apparue en 1917.

1) Pour favoriser des enrôlements de Syriens dans la Légion d'Orient.
2) Pour faire de la propagande dans les milieux syriens d'Amérique.
3) Pour tenter de faire parmi les Syriens établis en Europe et en Amérigue l'union complète, sans tenir compte des différences de culte ou de race.

Sur les deux premiers points des résultats ont été obtenus. Sur le 3. point, l'échec a été complet. Tout en étant personnellement respecté par ses compatriotes, Chekri Ganem, partisan de la manière forte, n'a pu s'imposer, des conflits ont éclaté au sein de la Communauté syrienne et le Comite central est très discuté, non seulememt par des intrigants, tels le curé maronite, Mgr Pharès et Khairallah, le publiciste du ***Temps***, mais aussi par bon nombre de Libanais et de Syriens même peu enclins à la politicaillerie.

Il serait imprudent de faire du Comité central syrien un organe du Gouvernement français vis-à-vis des populations de Syrie. C'est par l'action personnelle de nos agents français, placés en dehors et au-dessus des coteries locales, que pourra peu à peu se faire la fusion des intérêts divergents en Syrie. Il serait donc dangereux d'y envoyer Chukri Ganem, avant de savoir quelle tournure prendra notre action. Eloigné de son pays depuis son enfance, Chekri Ganem y a une renommée littéraire mais pas de partisans.

Nous devons cependant lui savoir gré de l'ardeur avec laquelle il a pris notre cause à coeur, ardeur qui l'entraîne parfois plus loin que ne le

qui, pour battre l'ennemi commun où il se trouvait et les menaçait, ont délivré notre pays et conquis à la civilisation, entité humaine, (sic) des territoires que leurs habitants pourront, avec l'aide qu'ils réclament, conserver à cette civilisation».

Paris, le 8 octobre 1918

Signatures:

Jamil Mardam Bey — **Chekri Ganem,**

Dr S. Samné, — **Dr. Lakah.**

V. Jamati, — **N. Y. Bitar,**

G. Debbas

et d'autres noms illisibles.

Source: ***Archives Affaires Etrangères***. E. Levant 1918-1929.
Syrie-Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 245 et 246-248.

France, l'Angleterre et la Russie, publiés dans *l'Asie Française* et renproduits par la presse de France.

Obéissant à nos propres sentiments de douloureuse surprise ainsi qu'aux sentiments de nos adhérents et des Comités ralliés au nôtre, dans toutes les parties du monde.

Considérant que ces accords, s'ils étaient tenus pour définitifs, au lieu de rétablir la paix et la concorde en Syrie, concourraient, au contraire, à y perpétuer et à y augmenter les divisions semées naguère par les Turcs et par la multiplicité des influences, des compétitions et des rivalités européennes.

Qu'en outre, en confondant les territoires Hedjaziens avec les territoires purement syriens et en décapitant la Syrie de Damas, sa capitale, en l'emputant des ports principaux d'une côte qui est son chemin d'accès et sa sauvegarde historique, de ses plaines productives du Hauran et de ses plus importantes villes de l'intérieur, comme Alep et Homs, on ne fait que la changer de servitude avec cette aggravation que, morcelée par de puissantes mains, elle ne pourrait même plus, comme dans le passé, vivre d'espérance.

Attendu que, fondant nos espoirs sur la France vis-à-vis de laquelle nous nous préparions à nous acquitter selon nos moyens de tous les longs bienfaits reçus, en lui confiant le soin d'organiser notre vie future dans notre intégrité territoriale et notre unité nationale.

Mais attendu que le maintien de ces accords intervenus sans la consultation ni l'aveu et sans même que connaissance ait été donnée aux malheureux opprimés de leurs termes et de leur portée, inerdit à notre faiblesse de s'opposer à leur réalisation autrement que par cette protestation. Le faisons, humble comme notre condition, angoissée et douloureuse comme le sont nos âmes.

Mais voulant néanmoins espérer en la France dont l'intérêt est intimement lié au nôtre et qui, s'il était annihilé, comme il l'est effectivement par ces accords, serait notre condamnation à une vie sans dignité qui ne vaudrait pas être vécue.

Tenons à ajouter à cette protestation le renouvellement de nos assurances de fidélité à notre séculaire Amie.

Déclarons à nouveau que si nous déclinons l'honneur d'être français ou anglais ou hedjaziens, pour être modestement et simplement Syriens, nous réclamons cependant à la France l'aide qui nous est nécessaire pour organiser notre vie future sous un régime démocratique fédératif. Nous lui demandons la collaboration puissante et généreuse de son génie qui la porte si haut dans tous les domaines de la pensée et de l'action, et de sa vaillance légendaire qui vient de se révéler une fois de plus dans la guerre des peuples, en assurant la victoire de la liberté et du droit. Et lui exprimons notre gratitude profonde ainsi qu'à ses Alliés

28

Paris, Le 8-11 Octobre 1918.

Comité Central Syrien. Organe: Correspondance d'Orient.

Protestaion concernant les accords franco-anglais de 1916.

1) Lettre d'introduction du président du Comité, Chekri Ghanem.

Paris, le 11 octobre 1918.

Son excellence Monsieur Stéphen Pichon, ministre des Aff- Etran.

Excellence,

J'ai l'honneur de vous transmettre au nom du Comité central syrien, agissant en son nom et au nom des colonies syriennes de l'Etranger, une protestation en ce qui concerne les accords intervenus entre la France et l'Angleterre au sujet du partage de la Syrie.

Je suis, de Votre Excellence, le respectueux et dévoué serviteur.

Le président du Comité central syrien.

Chekri Ghanem

2) Texte de la protestation.

Paris, le 8 october 1918.

Le Conseil du Comité central Syrien, réuni en ce jour, sous la présidence de Mr Chekri Ghanem, après délibération, vote à l'unanimité de ses membres, la protestation suivante et charge son bureau de la remettre à Son Excellence le ministre des Affaires Etrangères de France, en le priant, s'il le juge utile, de la communiquer aux Chancelleries des Puissances alliées.

«Devant le trouble des esprits de nos compatriotes, résultant de la connaissace des lignes principales des accords intervenus entre la

ficile de les réaliser aujourd'hui et de les mettre à exécution sans des protestations de la Grèce et même de la Turquie.

Tandis qu'en appelant l'attention sur ce point, le gouvernement de Sa Majesté trouve qu'il serait inutile de rechercher leur règlement au moment présent, il suggère qu'il devrait former l'objet de nouvelles conversations dans lesquelles le gouvernement d'Italie et des E. U., aussi bien que les gouvernements français et britannique seraient invités à prendre part.

Source: ***Archives Affaires Etrangères***. E. Levant 1918-1929.
Syrie-Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 185-186.

27

Paris, 8 Octobre 1918.

Note de Lord Robert Cecil.
traduction française

nécessité de nouvelles conversations et négociations pour le Proche-Orient.

Le gouvernement de S. Majesté est prêt à accepter l'arrangement auquel a abouti la Conférence tenue au ***Foreign Office***, le 30 septembre, étant bien entendue qu'il doit être envisagé seulement comme faisant face à la situation créée par la récente avance des forces du général Allenby et comme se référant seulement aux territoires occupés ou à être occupés par ces forces.

En ce qui regarde le gouvernement futur de ces territoires mentionnés dans la convention anglo-française de 1916, le gouvernement de Sa Majesté pense juste de faire ressortir que la position générale a tellement changé depuis que cet agrément a été passé que ses dispositions ne pourraient à tous les égards convenir aux conditions présentes. Non seulemenet la position militaire en Mésopotamie, Palestine et Syrie a complétement changé, mais deux changements politiques de grande importance ont pris place: les E. U. sont entrés en guerre et la Russie a disparu.

Il est manifeste, d'une part, que l'Amérique ne peut être ignorée dans aucun arrangement concernant l'avenir de ces contrées et particulièrement la Syrie et la Palestine. D'autre part, les arrangements prévus pour la partie nord-est de l'Arménie ont été complétement bouleversés par la disparition de la Russie.

Une autre difficulté est créée par la clause 9 du traité de Londres qui reconnaît les revendications de l'Italie en ce qui touche la Méditerranée orientale. Les suggestions provisoires faites à St. Jean de Maurienne pour tenir compte de ces réclamations italiennes sont périmées. Et il serait dif-

appuyée par le général Allenby. S'il manquait la moindre hésitation nous en référerions immédiatement au gouvernement anglais.

Quant au Liban, voyez le Conseil administratif. Il sait que les Alliés ne pensent nullement à dimimuer l'autonomie du Liban et que la France libératrice n'a en vue que sa prospérité et son développement. Nous sommes prêts à reconnaître l'autorité du Conseil administratif sur Beyrouth, la Bekaa et Tripoli, si les populations se montrent disposées à adhérer au Liban.

Mr Picot est à Paris et ne tardera pas à rejoindre son poste.

Source: ***Archives Affaires Etrangères***. E. Levant: 1918-1929.
Syrie-Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 173-174.

26

Paris, 8 Octobre 1918.

Le ministre Pichon à Paul Cambon.

Instructions adressées au haut Commissaire français en Palestine.

Pour Londres seulement: J'adresse à notre *Haut Commissaire en Palestine le télégramme suivant:*

Je réponds à votre tel. 28.

Nos accords aves les Anglais spécifient nettement la situation qui nous est réservée en Syrie et, même si vous rencontrez quelques difficultés dans leur application provisoire, tenant au trouble qu'apportent des opérations militaires auxquelles participent diverses nationalités et des Arabes, la signature britannique sera respectée et les engagements anglais observés.

Une entente précise sur l'exécution des accords dans la phase présente, tendant à l'organisation administrative et aux rapports du Commandement militaire anglais, par l'intermédiaire des officiers français, avec l'administration indigène, a été arrêtée à Londres. C'est l'absence de M. Lloyd George et de lord Robert Cecil, retenus à Paris par la Conférence, qui a retardé la signature. Mais ce ne peut être qu'un retard de forme.

L'entrée de l'amiral Varney à Beyrouth et l'enthousiasme de la population vous fournissent le point d'appui nécessaire pour écarter, d'accord avec le général Allenby, une prise de possession administrative d'une partie quelconque de la zone bleue française par des représentants hachémites. Sur ce point aucune transaction n'est possible, car c'est une question de fond. Il n'y a pas lieu de discuter à cet égard avec l'émir Faysal, mais de le mettre en présence de notre décision qui ne peut qu'être

25

Londres, 5 Octobre 1918.

Paul Cambon au ministre Pichon.

Tendances anglaises à modifier les accords de 1916.

...Nos derniers pourparlers sur l'administration de la presse (sic) ont fait paraître, d'une part, l'absolue correction du ***Foreign Office*** et de l'autorité de la Palestine; d'autre part, une reprise d'impérialisme (sic) chez certains conservateurs tres importants de ***l'Eastern Comittee.*** Lord Curzon, général Smits et peut-être lord Milner considèrent que la disparition de la Russie ouvret à l'Angleterre de très larges perspectives en ***Perse*** pour la réalisation desquelles la possession de ***Mossoul*** serait nécessaire et leur donne la possibilité de réviser les accords de 1916 qui ne laissent pas à l'Angleterre tout ce que ses succès lui permettent d'acquérir.

Il n'est pas impossible que de fortes influences s'exercent sur Mr Lloyd Geotge pour l'emmener à nous demander de nous ***désintéresser*** moyennant des compensations économiques ou autres de toute situation politique particulière dans les territoires arméniens. Abstraction faite des sentiments qu'a pour nous le peuple dont nous sommes aujourd'hui le seul espoir de salut, j'attire très respectueusement l'attention de V. Exc. sur l'importance exceptionnelle que constitue en vue des futures négociations franco-anglaises toute la zone nord et est qui nous a été reconnue en 1916.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** E. Levant 1918-1929.
Syrie- Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 124-125 et 138-139.

24

Londres, 4 Octobre 1918.

Paul Cambon au ministre Pichon.
Très Confidentiel.

Lloyd George à Paris et accords de 1916.

Lord Robert Cecil m'a dit que son gouvernement adhérait à l'accord conclu entre nous, le ler octobre. Je l'ai informé de l'adhésion du gouvernement de la République. Ayant appris que dans sa séance d'hier le Comité anglais des Affaires d'Orient avait réclamé quelques modifications à cet accord, j'ai fait remarquer à lord Robert qu'il n'avait pour objet que de régler provisoirement la question de l'administration de la Syrie pendant l'occupation anglo-française et qu'il importait de ne toucher à aucune autre question dans cet arrangement. J'ai insisté pour qu'il veuille bien m'adresser le plus tôt possible sa lettre officielle d'approbation. Il m'a répondu qu'en partant pour Paris ce matin, Mr Lloyd George avait emporté les dossiers relatifs à nos accords de 1916 et à celui que nous venons de conclure. qu'il n'avait emmené avec lui aucun fontionnaire du ***Foreign Office*** et qu'on ingnorait ses intentions, qu'il avait sans doute le désir d'entretenir Mr Clémenceau des affaires d'Orient et qu'il convenait d'attendre son retour avant d'échanger nos lettres.

A cette occasion, je me permets de rappeler à V. Exc. ce qui s'est passé à St. Jean de Maurienne. Sans entente préalable, ni avec le gouvernement français, ni avec son propre gouvernement, le premier ministre anglais a formulé des propositions que nous avons acceptées et dont l'adoption réserve pour l'avenir de sérieuses difficultés. Je vous prie de vouloir bien rappeler ce précédent à Mr le président du Conseil.

23

Paris, Le 2 October 1918.

Le Ministre S. Pichon à Paul Cambon (Londres). Très Urgeut.

Réponse au télégramme du 30 Septembre: Administration des territoires occupés de Syrie.

Vous pourrez notifier au gouvernement anglais que le gouvernement français donne son approbation au texte que vous avez élaboré avec le ***Foreign Office*** pour l'administration des territoires occupés de Syrie et les relations du Commandement militaire anglais avec le Haut Commissaire français.

En ce qui concerne le projet de déclaration commune à publier sur les principes généraux de la politique des alliés à l'égard des populations de ces territoires, je désirerais, avant d'établir un texte, avoir connaissance du projet qui a dû être préparé par le gouvernement anglais avec la collaboration de Mr Georges-Picot et de sir M. Sykes.

Bien que le gouvernement français partage les idées générales anglaises sur la nécessité de respecter l'administration indigène des territoires arabes que nous venons libérer de la domination turque, il estime que les termes d'une déclaration visant à l'établissement d'un royaume arabe ou d'une confédération d'Etats arabes indépendants doivent être pesée avec soin. Et cela pour deux raisons. Une raison générale, qui est d'éviter toute déception chez nos alliés arabes quand on arrivera à l'application de ces principes et de pas éveiller chez eux des ambitions et des espérances contraires à nos vues d'avenir. Et une raison particulière qui est de ne pas risquer de placer sous l'influence directe, immédiate ou future du roi du Hedjaz et, par conséquent, des Anglais la Syrie et les territoires réservés au développement de notre influence et notre civilisation.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** E. Levant 1918-1929.
Syrie-Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 106-107.

tien avec le Président Wilson que les circonstances et spécialement l'éventualité d'une conversation avec la Turquie rendent urgentes.

Le second affirme la nécessité d'employer autant que faire se peut les troupes françaises à l'avant-garde au cours des opérations qui se poursuivent dans les régions qui nous intéressent afin de bien marquer la part que nous prenons à une libération.

Des instructions conformes ont été aussitôt adressées par le ***War Office*** au général Allenby. Les représentants britanniques, prirent l'engagement que des instructions seraient immédiatement envoyées à sir E. Allenby (sic) pour que des dispositions soient prises par lui en vue d'assurer une place prédominante aux contingents français, en toutes opérations dans la zone bleue, autant que le permettraient les circonstances militaires.

Il fut convenu à la Conférence qu'on recommanderait aux gouvernements anglais et français de saisir une prochaine occasion de faire paraître une déclaration ou des déclarations définissant leur attitude vis-à-vis des territoires arabes libérées de la domination turque. Une telle déclaration devrait faire ressortir que ni l'un ni l'autre gouvernement n'a la moindre intention d'annexer aucune partie des territoires arabes, mais qu'aux termes de l'accord anglo-français de 1916, tous deux sont décidés à reconnaître ou à soutenir un Etat arabe indépendant ou une Confédération d'Etats arabes, et dans ce but à prêter leur appui pour obtenir une administration efficace de ces territoires, sous l'autorité des chefs et des populations indigènes.

Il serait souhaitable que je me trouve en mesure de faire connaître mercredi au gouvernement britannique la réponse du gouvernement français.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** E. Levant. 1918-1929.
Syrie/ Liban. Dossier général. Vol. 2, fol. 83-89.

tement entre lui et toute personne ayant qualité pour l'approcher par l'intermédiaire du Conseiller politique.

2) A la demande du Commandant en chef et sous son autorité suprême, le Conseiller politique sera chargé d'établir telle administration civile provisoire dans les villes du littoral syrien situées dans la zone bleue et dans la zone bleue en général (sic) qui pourrait être nécessaire pour maintenir l'ordre ou faciliter les opérations militaires.

3) Sous réserve de l'assentiment du Commandant en chef, le Conseiller politique choisira:

a) Le personnel dont il aura besoin pour l'accomplissement de ses fonctions d'intermédiaire telles qu'elles sont définies par la clause 1) de cette déclaration.
b) Le personnel de conseillers et le personnel subalterne européen qui pourrait être requis par le gouvernement arabe, ou les gouvernements arabes, institué dans la zone A selon la clause I de l'accord anglo-français de 1916.
c) Le personnel nécessaire pour les emplois civils dans les villes du littoral et autre parties de la zone bleue, sous réserve que ces fonctionnaires occuperont leurs postes sous l'autorité suprême du Commandent en chef qui aura le droit de demander au principal conseiller le remplacement de tout fonctionnaire administratif ou officier de liaison, pour des raisons de capacité, de conduite ou de discipline.

4) Le Conseiller politique sera responsable vis-à-vis du Commandant en chef des relations politiques dans la zone A de ces relations politiques et de l'administration civile provisoire dans la zone bleue.

5) L'accord ci-dessus restera en vigueur jusqu'au moment où la situation militaire justifiera un nouvel examen de la question de l'administration civile et des relations politiques dans les régions occupées.

Il y a été ajouté deux voeux. Le premier est relatif à l'intérêt qu'il y aurait pour l'Angleterre et la France à publier, une déclaration commune formulant les principes généraux de la politique qu'entendent suivre les alliés vis-à-vis des populations des régions occupées. Une telle manifestation aurait l'avantage de faire tomber des suspicions qui nous sont souvent opposées dans certains milieux arabes ou syriens d'engager l'Angleterre dans une voie politique identique à la nôtre et de préparer un entre-

22

Londres, 30 Septembre 1918.

Paul Cambon au ministre Pichon.
télégramme très urgent.

Accords compémentaires pour régler la question de l'administration des territoires occupés par les armées alliées en Syrie.

Dans la réunion qui a eu lieu, ce matin, au ***Foreign Office*** pour régler la question de l'administration des territoires occupés par les armées alliées en Syrie, nous avons établi le texte suivant, qui répond aux voeux formulés par le gouvernement, et que j'ai, en conséquence, approuvé.

Dans les zones d'intérêt spécial français définies par l'accord anglo-français de 1916, occupées ou pouvant être occupées, par les forces alliées du corps expéditionnaire d'Egypte, le Commandant en chef reconnaîtra le représentant du gouvernement français comme son conseiller politique. Les fonctions du Conseiller politique seront les suivants:

1) Sous l'autorité suprême du Commandement en chef, le Conseiller politique agira comme seul intermédiaire dans les questions politiques et administratives entre le Commandant en chef et tout gouvernement arabe ou tous gouvernements arabes, permanent ou provisoire, qui pourrait être constitué dans la zone qui a été reconnue aux termes de la clause de l'accord de 1916, sous réserve que cette clause ne pourra, d'aucune façon, être interprétée comme enlevant à quiconque le droit d'accès direct auprès du Commandant en chef ou comme donnant au Conseiller politique le droit d'assister aux conférences militaires ou d'agir en tant qu'intermédiaire dans des questions militaires, entre le Commandant en chef ou son Etat-major et les commandants des forces militaires arabes alliés.Il sera également entendu que le Commandant en chef communiquera ultérieurement au Conseiller politique la substance de toute conversation officielle sur des questions d'ordre non militaire qu'aura pu avoir lieu direc-

sir M. Sykes se rendre à Paris le plus promptement possible pour procéder à cet examen. Je vous prie de me faire savoir ce qu'elle préfère.

Le gouvernement britannique donne son adhésion à la politique envisagée pour la Syrie. Il admet notamment que si la Syrie tombe dans la sphére d'intérêt d'une Puissance européenne, cette Puissance serait la France. Il lui paraît désirable que cette politique soit rendue parfaitement claire en France comme partout.

La maniére de procéder à suivre par les deux gouvernements, si les troupes du général Allenby entrent en Syrie, serait immédiatement discutée à Paris et à Londres.

Mais il est entendu, en tout cas, que si des officiers sont chargés d'exercer des fonctions civiles, ces officiers devraient (à moins que le gouvernement français ne soit d'avis contraire) être français et non anglais, sans préjudice, bien entendu, de l'autorité suprême du Commandant en chef, tant que le pays sera sous l'occupation militaire.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** E. Levant, 1918-1929.
Syrie/ Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 44-46.

21

Londres, 23 Septembre 1918.

P. Cambon au ministre, télégramme, 23 h., 30

les accords Sykes-Picot de 1916 et le Ministre Balfour face à le mauvaise foi de sir Mark Sykes.

«Mr Balfour n'avait pas connaissance de l'accord dont V. Excellence me prie de réclamer l'approbation d'urgence. Sir Mark Fykes, mandé par le sous-secrétaire d'Etat des Affaires Etrangères nous a dit que c'était simplement un projet préparé par Mr Georges- Picot qui avait été soumis en substance au Comité des Affaires Orientales et qu'il ne pouvait être admis sans de profondes modifications.

Une très longue discussion s'est ouverte. Sir Mark Sykes a insisté sur l'impossibilité de porter atteinte à l'autorité du Commandement en chef des forces anglaises, sur la nécessité d'envisager l'entrée en Syrie d'une armée et peut-être la proclamation à Damas d'un gouvernement arabe, sur le soulèvement que pourrait provoquer contre la France la crainte d'une politique d'annexion et sur l'utilié d'obtenir de notre gouvernement des déclarations de nature à rassurer l'opinion à cet égard.

J'ai répondu à toutes ces considérations, dont quelques unes ne manquent pas de justesse, en rappelant nos accords de 1916 et en invoquant la bonne foi britannique.

Mr Balfour, très sensible aux sentiments d'honneur, a dit que l'Angleterre devrait avant tout tenir ses engagements envers la France, et pendant que nous discutions avec sir M. Sykes, il a écrit et m'a remis la déclaration dont j'envois la traduction par le télégramme suivant:

Nous sommes convenus cependant que les questions soulevées par l'expulsion des Turcs en Syrie exigent un examen et une entente entre les deux gouvernements. Mr Georges- Picot pourrait se rendre à Londres ou

20

Londres, 9,15,18 Mai 1916.

Accords franco-britanniques connus sous le nom de Sykes- Picot.

1) ***Le 8 mai, Paul Cambon*** adresse ***à Sir Edward Grey*** le texte de cet accord en 11 articles (ou 12 articles) selon les versions.
Voir le texte des archives, dans ce dossier, tel qu'il a été présenté au gouvernement russe.
Toutefois, Ettore Rossi, in ***Documenti sull'origine et gli sviluppi della questione Araba*** (1875-1944) pp. 50-53 ajoute un article (9) de plus.

2) ***Le 15 mai, réponse du ministre Grey,*** positive, avec la demande d'une garantie que le même jour P. Cambon accorde dans le texte suivant, repris d'après la teneur imprimée par Ettore Rossi, op. cit., p. 53:

«Par sa communication de ce jour, V. Exc. m'a exprimé le désir, avant de répondre à ma lettre, en date du 9 de ce mois, relative à la création d un Etat arabe, de ***recevoir l'assurance*** que, dans les régions qui deviendraient françaises, ou dans celles où les intérêts français seraient prédominants, les concessions et droits de navigation ainsi que les droits et privilèges de tous les établissements religieux scolaires et médicaux britanniques seraient maintenus. Il serait entendu, par contre, que les mêmes droits seraient reconnus à la France par le Gouvernement du Roi dans la sphère dévolue à l'Angleterre.

J'ai l'honneur de faire connaître à V. Exc, que ***la Gouvernement est prêt à sanctionner les diverses concessions britanniques ayant date certaine antérieure à la guerre*** dans les régions qui lui seraient attibuées ou qui releveraient de son action. Quant aux établissements religieux, scolaires et médicaux, ils continueraient à fonctionner comme par le passé, étant entendu toutefois qu'une telle réserve ne comporte pas le maintien des droits de juridiction et des Capitulations dans ce territoires».

3) Après l'assurance de cette garantie, le ministre Grey exprime, le 18 mai 1916 l'acceptation du gouvernement anglais du texte de l'accord connu sous le nom de Sykes-Picot.

Source : Ettore Rossi: ***Documenti sull'origine e gli sviluppi della questione araba*** (1875-1944), Rom 2, 1944, p. 53.

établi entre la France et l'Angleterre pour constituer un Etat ou une Fédération d'Etats arabes et assurer l'attribution des territoires de la Syrie, de la Cilicie et de la Mésopotamie sur les bases qui lui ont été indiquées par le délégué spécial du gouvernement français. De son côté, le gouvernement de la République m'a chargé de vous faire connaître qu'il a décidé de sanctionner l'arrangement dont il s'agit:

1)...
2)...

(comme dans la lettre précédente de Sazonoff reprise textuellement).

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914-1918. Vol. 872.
Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. VI, fol. 159-173.

actuellement les territoires ottoman et persan. Ces limites sont indiquées d'une manière générale et sous réserve de modifications de détails à proposer par la Commission de délimitation qui se réunira ultérieurement sur les lieux.

Le gouvernement Impérial consent en outre à admettre que dans toutes les parties du territoire ottoman, ainsi cédées à la Russie, les concessions de chemin de fer et autres accordées à des Français par le gouvernement ottoman seront maintenues. Si le gouvernement Impérial exprime le désir qu'elles soient modifiées ultérieurement, en vue de les mettre en harmonie avec les lois de l'empire, cette modification aura lieu d'accord avec le gouvernement de la République.

En ce qui concerne les institution administratives, établissements religieux, scolaires, hospitaliers etc... relevant des deux nations, ils continueront à jouir des privilèges qui leur étaient accordés jusqu'ici par les traités, accords et contrats conclus avec le gouvernement ottoman. Il demeure toutefois entendu qu'en stipulant une telle réserve les deux gouvernements n'ont pas voulu exiger pour l'avenir le maintien des droits de juridiction, de protectorat religieux et des Capitulations dans les régions qui seraient ainsi annexées à la Russie et à la France, mais seulement assurer la survivance des institutions et établissements actuellement existant et ouvrir la voie, après la conclusion de la paix, à une négociation entre les deux Puissances.

Enfin, les deux gouvernements admettent en principe que chacun des Etats qui annexerait des territoires turcs devrait participer au service de la dette ottomane.

Veuillez...

Réponse de Paléologue à Sazonoff.

Mr le ministre,

j'ai l'honneur d'accuser réception de la communication que V. Exc. m'a adressée, à la date de ce jour, relativement à la reconnaissance par le gouvernement Impérial, aux conditions suivantes, de l'accord qui serait

mieux utiliser ses ressources finançières lors de la liquidation de la guerre.

Enfin, pour des raisons d'ordre politique, le gouvernement russe serait obligé de procéder à l'incorporation complète des provinces en question à l'empire et, par conséquent, ne saurait y admettre l'établissement d'un régime douanier exceptionnel différent de celui en vigueur dans l'empire.

Echange de lettres entre Mr Sazonoff et Mr Paléologue, le 13/26 avril.

Sazonoff, ministre des Affaires Etrangères à Mr Paléologue, ambassadeur.

En me référant aux aides-mémoires adressés par le ministère Impérial des Affaires Etrangères à l'Ambassade de France, en date du 4/17 et 8/21 mars actuel, j'ai l'honneur de faire connaître à V.Exc. qu'à la suite des entretiens que j'ai eux avec Mr Georges-Picot, délégué spécial du gouvernement français, relativement à la reconnaissance de l'accord qui serait établi entre la France et l'Angleterre pour la constitution d'un Etat ou d'une Fédération d'Etat arabes et à l'attribution des territoires de la Syrie, de la Cilicie et de la Mésopotamie, le gouvernement Impérial est prêt à sanctionner l'arrangement établi sur les bases qui lui ont été indiquées, aux conditions suivantes:

1) La Russie annexerait les régions d'Erzeroum, de Trébizonde, de Van et de Bitlis jusqu'à un point à déterminer sur le littoral de la Mer Noire à l'ouest de Trébizonde.

2) La région du Kurdistan située au sud de Van et de Bitlis entre Marasch- Seert, les cours du Tigre, Djezireh Ibn Omar, la ligne de faîte des montagnes qui dominent Amadia et la région de Karga Var seraient cédée à la Russie qui, en revanche, reconnaîtrait à la France la propriété du territoire compris entre l'Ala Dagh, Césarée, l'Aak Dagh, l'Yldis Dagh, Zara, Eghier et Kharpout. En outre, à partir de la région de Marga Var, la frontière de l'Arabie suivra la ligne de faîte des montagnes qui limitent

Commission *ad hoc*, un échange de vues y relatif doit actuellement se réduire à l'exposé des principes généraux. Ainsi:

1) Le gouvernement russe serait prêt à se déclarer complètement désintéressé dans la région située au sud d'une ligne passant par Amadée-Ibn- Omar- Diarbékir- Sausot (?)- Marasch- Adana et accepterait sans difficulté tout arrangement qui pourrait intervenir à ce sujet entre la France et l'Angleterre.

2) On insiste sur la nécessité d'inclure dans la zone russe les passes de Bitlis et la région du lac d'Urmiah et propose, en échange, de céder à la France le territoire de l'Arménie mineure entre Siwas- Kharpout- Césarée.

3) Pour ce qui concerne la Palestine, le gouvernement russe adhérerait à tout projet de nature à assurer à tous les établissements orthodoxes se trouvant en Terre-sainte le libre exercice de leur culte, ainsi que le maintien des droits et prérogatives acquis et il n'opposerait aucune objection de principe contre l'accès de colons israélites dans le pays.

4) Il va sans dire que le consentement de la Russie aux points précédents reste subordonné à la réalisation de son entente avec la France et l'Angleterre relative à Constantinople et aux Détroits.

Le second, en date du 8/21 mars, Petrograd.

En réponse à l'aide-mémoire en date du 7/17 mars actuel, le ministère Impérial des Affaires Etrangères a l'honneur de porter à la connaissance de l'Ambassade de Sa Majeste Britannique que le gouvernement russe, tout en prenant acte de l'arrangement survenu entre la France et l'Angleterre au sujet du maintien d'anciens tarifs douaniers tenu pendant la période de 20 ans dans les zones anglaise et francaise en Turquie d'Asie, croit devoir formuler certaines réserves quant à l'extension de cette mesure aux territoires de *l'Asie mineure qui* seront annexés à la Russie.

Les intérêts économiques et commerciaux de ces régions, à la suite de leur situation géographique, sont tellement liés avec ceux de la Russie qu'il serait impossible d'y ériger des barrières douanières. D'autre part, la Russie voudrait se réserver sous se rapport toute liberté d'action pour

Note à l'article 6: Cet article a été motivé par le désir d'empêcher l'achèvement et l'organisation du chemin de fer allemand de Bagdad.

art. 7) La Grande-Bretagne aura le droit de construire, d'administrer et d'être seule propriétaire d'un chemin de fer reliant Caiffa ou la zone **B**. Elle aura en outre un droit perpétuel de transporter ses troupes.

art. 8) Pour une période de 20 ans, les tarifs douaniers turcs resteront en vigueur dans toute l'étendue des zones bleue et rouge aussi bien que dans les zones **A** et **B** et aucune augmentation dans les taux de droits ou changement des droits ***ad valorem*** en droits spécifiques ne pourra être faite si ce n'est avec le consentement des deux Puissances.

Il n'y aura pas de douanes intérieures entre aucune des zone ci-dessus mentionnées. Les droits de douanes prélevables seront exigés aux ports d'entrée et transmis à l'administration de la zone destinataire.

art. 9) Les gouvernements anglais et français, en tant que protecteurs de l'Etat arabe, se mettront d'accord pour ne pas acquérir, et ne consentiront pas à ce qu'une tierce Puissance acquière des possessions territoriales dans la presqu'île Arabique ou construise une base navale dans les îles sur la côte est de la Mer Rouge. Ceci toutefois n'empêchera pas telle rectification de la frontière d'Aden qui pourra être jugée nécessaire par suite de la récente agression des Turcs.

art. 10) Les négociations avec les Arabes pour les frontières de l'Etat ou de la Confédération d'Etats arabes continueront par les mêmes voies que précédemment au nom des deux Puissances.

art. 11) Il est entendu que des mesures de contrôle pour l'importation des armes sur les territoires arabes seront envisagées par les deux gouvernements.

Aides-mémoires du gouvernement Impérial de Russie. Le premier, en date du 4/17 mars, Petrograd.

Le projet anglo-français concernant l'établissement des différentes zones dans l'Asie mineure et l'Arabie, étant soumis à l'examen d'une

art. 4) Il sera accordé à Grande-Bretagne:

a) Les ports de Caiffa et d'Acre.
b) La garantie d'une quantité définie d'eau du Tigre et de l'Euphrate dans la zone A pour la zone B.

Le gouvernement de Sa Majesté s'engage, de son côté, à n'entreprendre à aucun moment des négociations en vue de la cession de Chypre à une tierce Puissance sans le consentement préalable du gouvernement français.

art. 5) Alexandrette sera un port franc en ce qui concerne le commerce de l'empire britannique et il ne sera pas établi de différence de traitement dans les droits de port, ni d'avantages particuliers refusés à la marine ou aux marchandiges anglaises. Il y aura libre transit pour les marchandises anglaises par Alexandrette et par chemin de fer à travers la zone bleue, que ces marchandises soient destinées à la zone rouge, la zone B, la zone A ou en proviennent. Et aucune différence de traitement ne sera établie (directement ou indirectement) aux dépens des marchandises anglaises sur quelque chemin de fer que ce soit comme aux dépens de marchandises ou de navires anglais dans tout port desservant les zones mentionnées.

Caiffa sera un port en ce qui concerne le commerce de la France; de ses colonies et de ses protectorats et il n'y aura ni différence de traitement ni avantage dans les droits de port qui puisse être refusé à la marine et aux marchandises françaises. Il y aura libre transit pour les marchandises françaises par Caiffa et par chemin de fer à travers la zone brune, que ces marchandises soient en provenance ou à destination de la zone bleue, de la zone A et de la zone B. Et il n'aura aucune différence de traitement directe ou indirecte aux dépens des marchandises françaises sur quelque chemin de fer que ce soit, comme aux dépens des marchandises ou des navires français dans quelque port que ce soit desservant les zones mentionnées.

art. 6) Dans la zone A, le chemin de fer de Bagdad ne sera pas prolongé vers le sud au-delà de Mossoul et dans la zone B vers le nord au-delà de Samarra, jusqu'à ce qu'un chemin de fer reliant Bagdad à Alep par la vallée de l'Euphrate ait été terminé et cela seulement avec le concours des deux gouvernements.

Annexe à la dépêche.
Accord Russo- Français (Anglais).

Les gouvernements français et anglais, ayant acquis la conviction, d'après les renseignements parvenus à leur connaissance, que les populations arabes, tant dans la presqu'île Arabique que dans les provinces de l'empire ottoman, étaient vivement opposées à la domination turque et qu'il serait actuellement possible d'établir un Etat arabe ou une Confédération à la fois hostile au gouvernement turc et favorable aux Puissances de l'Entente, sont entrés en pourparlers et ont examiné ensemble la question.

Par cet échange de vues, ils se sont mis d'accord sur les principes suivants que les deux gouvernements désirent communiquer au gouvernement russe avant d'aller plus avant.

art. 1) La France et la Grande-Bretagne sont disposés à reconnaître et a protéger un Etat arabe indépendant ou une Confédération d'Etats arabes dans les zones (A) et (B) indiquées sur la carte ci-jointe, sous la suzeraineté (sic) d'un Chef arabe. Dans la zone A, la France, et dans la zone B, la Grande-Bretagne, auront un droit de priorité sur les entreprises et les emprunts locaux locaux. Dans la zone A, la France, et dans la zone B, la Grande-Bretagne, auront seuls à fournir des conseillers ou des fonctionnaires étrangers à la demande de l'Etat arabe ou de la Confédération des Etats arabes.

art. 2) Dans la zone bleue, la France, et dans la zone rouge, la Grande-Bretagne, seront autorisées à établir telle administration directe ou indirecte ou tel contrôle qu'elles désirent et qu'elles jugeront convenable d'établir après entente avec l'Etat ou la Confédération d'Etats arabes.

art. 3) Dans la zone brune sera établie une administration internationale dont la forme devra être décidée après consultation avec la Russie et ensuite d'accord avec les autres Alliés et les représentants du Chérif de la Mecque.

19

Petrograd, Le 26 Avril 1916.

Maurice Paléologue, Ambassadeur,
à A. Briand.

Accord Russo-Français
sur l'Asie mineure et la Syrie

Pour faire suite à mon télégramme de ce jour, j'ai l'honneur de vous envoyer, ci-joint, la copie des lettres que Mr Sazonoff et moi avons échangées pour constater l'accord établi entre nos deux gouvernements relativement à l'Asie mineure.

La lettre de Mr Sazonoff se réfère à deux Aides-mémoires dont copie est ci-annexée:

Le premier du 4/17 mars répondait à l'aide-mémoire remis le 10 mars à Mr Sazonoff par Mr Georges-Picot et sir Mark Sykes.

Le second du 8/21 mars, consacré à la question douanière, répondait à une note émanée exclusivement de l'Ambassade britannique.

eux une agitation nuisible à nos ennemis. A El-Arisch des agents anglais et français se mettront en rapport avec les chefs. Déjà en Caucase, sir Mark Syles vient de rencontrer des Arabes. Il mande à Londrea, deux officiers de cette race, déserteurs de l'armée ottomane avec lesquels il désirerait aboucher Mr. Georges-Picot. ***En un mot: C'est tout un plan d'intrigues à l'orientale que le colonel anglais voudrait instituer.***

Le succès de ce projet compliqué comme un conte de mille et une nuits dépend évidemment de l'affaire de Mésopotamie. Or, on conçoit à Londres peu d'espoirs sur le sort de la colonne Townsend assiégé à Kut-El- Amarna depuis 4 mois. D'içi une semaine, cette petite division aura épuisé ses vivres et on ne sait si les secours lui parviendront à temps. Sir M.Sykes connaît comme moi cette situation. Mais ce qui le préoccupe, ce n'est pas tant la reddition éventuelle de la colonne Townsend que la retraite possible des troupes de secours entraînant l'évacuation du pays conquis. La prise de 5 ou 6 mille hommes après un long siège serait un succés ottoman, mais dont la répercussion ne serait pas très grande sur les populations auxquelles elle est annoncée depuis bien des semaines.

Il n'en serait pas de même d'une retraite générale des troupes britanniques et de l'abandon par elles des régions qu'elles occupent actuellement. Une pareille évacuation serait interprétée comme une défaite complète des Anglais. Le prestige de la Grande-Bretagne serait profondément atteint et le plan d'agitation arabe probablement inexécutable.

Sir Mark Sykes connaît très bien l'Orient. Et j'ai pensé que ses opinions méritent d'être rapportées à V. Exc.

Veuillez...

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914-1918. Vol. 872.
Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. VI, fol. 137-142.

centrations turques dans l'Arménie septentrionale. Le plan de sir M. Sykes comprend l'établissement d'une voie ferrée à travers le désert.

Les troupes anglaises, étant arrivées à El-Arisch, elles pourraient remonter vers la Palestine et la Syrie, si l'ennemi leur laisse le champ libre. Mais le colonel Sykes ne prévoit pas des opérations de très grande envergure. Son projet a pour but d'attirer vers le sud des forces que les Turcs avaient envoyées vers le nord.

L'affaire d'Egypte concernait les Anglais. L'organisation des bandes arméniennes incomberait aux Français.

Sir Mark Sykes m'a dit qu'à Petrograd, la zone française de l'Asie mineure avait été modifée de manière à constituer une Arménie française au nord d'Adana. Nous serions donc intéressés aux affaires d'Arménie.

Il serait possible de recruter plusieurs milliers d'Améniens. Et ces Arméniens, sir M. Sykes suggère de les réunir dans l'île de Chypre où des officiers français leur donneraient une instruction militaire et des armes. Une fois instruits, ces hommes seraient répartis en petits groupes de 25 à 50 et débarqués au moyen des caboteurs locaux sur la côte de Cilicie. Les Arméniens feraient alors sur leur territoire national une sorte de guerre de partisans. Et ils pourraient causer une gêne sérieuse aux Turcs dans une région très importante au point de vue des communications.

Ces opérations pouvaient s'éxécuter sans gêner l'offensive de Salonique. Et elles permettraient de donner une certaine satisfaction à la requête des Russes. ***Auteur du plan arabe dont sortis les arrangements organisant zones française, britannique et russe en Asie mineure, sir Mark Syles compte tirer parti des diversions qu'il propose pour agiter le monde arabe.***

L'arrivée des troupes anglaises à El-Arisch aurait pour résultat d'empêcher l'envoi de renforts ottomans au Hedjaz par le chemin de fer de la Mecque. ***Ce serait le moment d'inciter le Grand Chérif à se déclarer.*** Aussitôt après avoir franchi la frontière d'Egypte, les soldats anglais déploieront l'étendard arabe et se présenteront en libérateurs des Arabes opprimés par la domination turque.

A la réalisation d'un grand empire arabe, sir Mark Sykes n'y croit guère. Mais il y voit un prétexte pour agiter les Arabes et fomenter parmi

des magasins, réparé et construit des routes, installé des services de transports automobiles. L'Etat-major russe a trouvé à Erzeroum la preuve des résultats obtenus. Il est établi que le voyage en automobile de Constantinople à Erzeroum pouvait se faire en 4 jours. Il est possible aujourd'hui de transporter et d'approvisionner 250.000 hommes par la voie Azore (?)- Sivas- Erzinglou et la concentration turque peut être terminée en juin prochain. Les craintes du Grand Duc sont, à mon avis, parfaitement justifiées. L'armée russe du Caucase peut non seulement être, contrainte d'évacuer l'Arménie russe, mais elle peut être chassée de Tiflis et du Caucase.

Et ***dans l'état actuel des esprits en Russie, une défaite de l'armée du Caucase peut provoquer une agitation qui deviendrait aisément une révolution.*** Ainsi, l'Empereur peut-il être amené soudain à renforcer l'armée du Caucase, au moyen de prélévements faits sur sa grande armée. Et la grande armée serait affaiblie en juin et en juillet au moment où les Anglais et les Français auraient besoin de son plus entier concours».

Ces considérations expliquent la démarche du général Alexieff, reprise ensuite par Mr Sazonoff, et tendant à obtenir une diversion des armées alliées en Asie mineure.

A cette diversion nous avons opposé d'excellents arguments auxquels sir M. Sykes ajoute celui de l'insalubrité de la région d'Alexandrette pendant l'été. Nous ne saurions, d'après lui, débarquer des troupes sur cette côte avant le mois d'octobre, sans les exposer à de graves épidémies.

Mais sir Mark Sykes estime qne nous devrions prêter concours aux Russes dans la mesure du possible. Et sa connaissance de l'Orient l'amène à conseiller une intervention de l'armée anglaise sur la frontière d'Egypte et celles des bandes arméniennes en Cilicie.

L'opération sur la frontière d'Egypte a été exposée par lui au général Richardson. Il estime qu'il est possible de tourner le désert et s'installer à El-Arisch. Si les Turcs n'ont pas réussi à faire l'opération inverse, c'est qu'ils manquaient de ressources et de bases nécessaires. Ces ressources et ces bases existent en Egypte. Et si on prépare l'opération avec soin, si on la mène ensuite avec énergie, l'armée anglaise pourrait arriver à El-Arisch vers le milieu de juin, date à laquelle on peut fixer l'achèvement des con-

18

Londres, 16 Avril 1916.

Fleuriau, Chargé d'Affaires, à Briand

Informations fournies par sir Sykes sur la situation en Arménie-Cilicie et l'éventualité d'un empire Arabe.

Par mon télégramme du 12 avril, n. 431, j'avais indiqué à V. Exc. le sens des avis donnés par sir Mark Sykes, quant à la situation militaire et aux opérations à entreprendre éventuellement en Asie mineure. Le colonel anglais est venu me voir hier et je résume le sens de notre conversation.

V. Exc. sait qu'après avoir négocié avec Mr Georges-Picot les arrangements franco-anglais relatifs à l'Asie mineure, sir Mark Sykes est allé à Petrograd défendre ces arrangements auprès du gouvernement russe. Sa mission accomplie, il a fait un rapide voyage au Caucase où il a été reçu par le Grand Duc Nicolas.

Le Grand Duc était alors dans un état d'extrême inquiétude. Sur son énorme front, de la Mer Noire au fond de la Perse, il ne disposait que de 120.000 hommes. Ce ne sont cependant pas les hommes qui lui manquent, et il a sous la main les milices du Caucase. Mais il se ressent de la disette des fusils (sic) dont sir Sykes a constaté l'existence dans toute la Russie. Le Grand Duc appréhende la concentration au sud et à l'ouest de ses positions de 500.000 hommes, les Turcs pouvant dégarnir Constantinople protégée par les Bulgares et les Autrichiens contre l'armée alliée de Salonique.

J'ai fait observer à sir Sykes que l'Arménie était un pays montagneux dépourvu de chemins de fer et de routes et où des armées considérables ne pouvaient être transportées et approvisionnées.

«Cela était vrai autrefois, m'a répondu l'officier anglais. Mais les Allemands travaillent dans ce pays depuis plus d'un an. Ils y ont établi

puissants en Palestine pour entrer en ligne de compte avec la population arabe, ils pourraient prendre en main l'administration intérieure de la région, sauf en ce qui concerne Jérusalem et les Lieux-saints.

Le principal Secrétaire d'Etat des Affaires Etrangères est disposé à envisager favorablement toute solution du problème, quoiqu'il ait de raisons de croire qu'un protectorat international rencontrerait l'opposition d'une partie influente de l'opinion israélite. Son seul but est de découvrir une solution permettant d'arriver à un arrangement qui satisferait la majorité des juifs et assurerait ainsi aux alliés l'appui de la communauté juive.

Le président du Conseil, ministre des Affaires Etrangères, a pris connaissance avec intérêt de cette communication dont il apprécie l'importance. Il y a lieu, toutefois, de se demander si le projet exposé par Mr Lucien Wolff aura réellement sur les sentiments de la communauté juive l'influence qu'on en attend, étant donné que l'attitude des membres de cette communauté qui sont hostiles aux alliés est inspirée par des motifs qui n'ont rien de commun avec les aspirations sionistes et que la réalisation de celles-ci ne fera pas disparaître.

D'autre part, la solution du problème ainsi posé n'est pas sans présenter de sérieuses difficultés et l'établissement actuel d'un projet conçu dans ce sens risquerait notamment d'éveiller les susceptibilités des Arabes qu'il convient de ménager. Mr Briand croit devoir attirer tout particulièrement sur ce point l'attention du gouvernement britannique. Et il émet l'avis que l'étude de cette question ne pourrait être reprise avec fruit avant que celle de la création d'un empire arabe arabe aura été résolue.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914-1918. Vol. 872. Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. VI, fol. 40-41.

17

Paris, 21 Mars 1916.

A. Briand à Ambassade à Londres (P. Cambon)

Proposition en faveur des Sionistes pour la Palestine

Par une note, en date du 12 mars, l'ambassade de S. M. Britannique a bien voulu entretenir le ministre des Affaires Etrangères d'une suggestion qui a été faite à sir Ed. Grey concernant la possibilité d'un arrangement relatif à la Palestine, en vue de donner une satisfaction complète aux aspirations des juifs. Les inspirateurs de ce projet estiment que sa réalisation, malgré l'indifférence qu'un nombre considérable d'Israélites professent envers le sionisme, serait envisagé avec une extrême faveur par une partie considérable et puissante de la Communauté juive et de nature à gagner aux alliés les sympathies des juifs d'Amérique, d'Orient et d'autres contrées qui actuellement sont acquis en grande majorité aux puissances germaniques.

Mr Lucien wolff a soumis à sir Ed. Grey l'exposé suivant des aspirations juives relatives à la Palestine:

> «Le Grande-Bretagne et la France, dans l'éventualité où la Palestine à l'issue de la guerre, viendrait à être comprise dans leur sphère d'influence, devraient prendre en considération les intérêts historiques de la communauté juive dans cette contrée.
>
> Il faudrait assurer à la population juive la jouissance des droits politiques égaux à ceux du reste de la population, de la liberté civile et religieuse, des privilèges municipaux essentiels dans les villes et les autres endroits habités par des juifs, ainsi que des facilités raisonnables pour la colonisation et l'émigration».

Sir Ed. Grey exprime à ce sujet l'opinion que le projet dont il s'agit pourrait exercer une influence heureuse sur la majorite des juifs, si on laissait entrevoir à ceux-ci que quand leurs colons seraient devenus assez

mesure du possible des observations faites par le ministre, il suggérait une rédaction de l'article 7 stipulant qu'au cas où la ligne ne pourrait être réalisée par le sud, elle pourrait emprunter sur un court parcours notre territoire, après entente nouvelle avec le gouvernement français.

La séance du 4 se tint dans ces conditions. Et, quelques instants après sa clôture, Mr Gerges- Picot se vit appelé chez sir Arthur Nicholson. Le secrétaire d'Etat permanent déclara tout d'abord que les ministres avaient été extrêmement surpris de l'étendue des demandes françaises qui depassaient toutes les prévisions. Cependant, dans leur désir de transaction, ils acceptaient le Memorandum proposé, tel qu'il était, avec la seule suppression du préambule, ***en stipulant seulement que tout restait subordonné à l'assistance effective des Arabes et à l'agrèment des Russes.***

Il convenait donc de saisir d'urgence le gouvernement impérial de la question, en lui faisant connaître les pourparlers ainsi engagés, mais en stipulant qu'aucun règlement définitif n'était intervenu. Et l'Angleterre se proposait de le faire sans retard. ***Quand la Russie aurait donné son acquiescement, mais alors seulement, les négociations avec le Chérif de la Mecque se poursuivront et un accord pourrait être signé entre la France et l'Angleterre.***

En prenant acte de cette communication, Mr Georges- Picot insista pour que le télégramme envoyé à Petrograd par le Cabinet de Londres fut différé jusqu'à mardi soir, afin de ne pas précéder celui qui serait adressé à l'ambassadeur de la République dans cette ville. Sir Arthur Nicholson l'agréa volontiers et consentit également à ce que le représentant britannique ne fit allusion à aucune des clauses de l'accord, en se contentant de dire que le gouvernement français approcherait à ce sujet le gouvernement Impérial.

J'ai l'honneur d'adresser, ci- joint, à V.Exc., une copie du Memorandum tel qu'il a été approuvé par le gouvernement britannique. Si, après examen, le Cabinet français l'accepte également, il y aura tout intérêt, me semble- t- il, à ne pas différer davantage l'ouverture des pourparlers avec la Russie.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918. Vol. 872. Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. VI, fol. 1-3.

7) Engagement par la France de ne pas prolonger la ligne de Bagdad au-delà de Mossoul, sans entente préalable avec l'Angleterre.

En chacun de ces points, des négociations se sont engagées qui ont été parfois laborieuses. Mais, soit directement, soit par l'intermédiaire de sir Mark Sykes, soit même par l'action personnelle de sir Arthur Nicholson, on est parvenu successivement à obtenir des solutions conciliant par une transaction les intérêts en présence.

Le Comité de ministres désigné par le Cabinet pour étudier l'arrangement proposé a donc pu se réunir, le 3 de ce mois, pour aborder l'examen définitif de la question. Lord Kitchener avait, en effet, manifesté une vive opposition au tracé proposé pour la frontière de la zone française à l'est de Caiffa. Autorisé par sir Ed. Grey, sir Mark Sykes vient demander à Mr Georges- Picot d'avoir d'urgence une entrevue à ce sujet avec le maréchal.

Notre délégué se rendit aussitôt au ***War Office*** où il trouva le ministre examinant la question sur une carte de Syrie. Lord Kitchener déclara nettement qu'il ne pouvait admettre le tracé qui serait imposé au chemin de fer de Caiffa par la frontière suggérée et qu'il se proposait de le dire formellement aux ministres. Il connaissait le pays; les difficultés techniques auxquelles on devrait faire face seraient considérables pour une ligne qui ne rapporterait rien. Il fallait lui donner accès à des régions offrant quelques ressources. Une solution s'imposait, relever la frontière au nord, en ***laissant le Hauran dans la zone de protection anglaise.*** D'ailleurs, ce pays était sans valeur et la France ne voudrait pas compromettre un arrangement comme celui- là pour quelques lieux carrés de désert.

On ne sait ce que l'on doit le plus admirer dans ce flot de paroles et d'arguments ainsi accumulés par le maréchal, des affirmations contradictoires utilisées tour à tour en faveur de sa thèse ou de l'étonnant manque de mémoire qui faisait du Hauran une région désertique.

Sans discuter les détails de ce véhément exposé. Mr Georges- Picot répondit simplement qu'une modification de la frontière ne lui apparaissait pas comme possible. Ses renseignements concernant le Hauran étaient fort différents de ceux de lord Kitchener et les raisons politiques qui avaient fait sur ce point porter la frontière à la limite des terres cultivées conservaient toute leur valeur. Cependant, pour tenir compte dans la

16

Londres, 5 Février 1916.

P. Cambon à A. Briand

Situation des pourparlers franco- anglais et nécessité d'en aviser la Russie.

La réunion des délégués des divers Départements intéressés dans la question l'Arabie, que j'avais annoncée à V. Exc., par ma dépêche du 20 janvier dernier, n'étant pas arrivée à un accord définitif, le projet de Memorandum préparé à été envoyé à chacun d'eux afin qu'ils puissent l'examiner à loisir et formuler leurs observations. Chaque administration a fait ainsi parvenir des réponses au ***Foreign Office***, de nouvelles notes, où étaient formulées ses observations. Et les pourparlers s'en sont trouvées singulièrement compliquées.

De toutes ces communications, il résultait, en effet, qu'outre les objections de principe faites par l'***Amirauté*** et le ***War Office***, diverses modifications étaient demandées en vue de rendre l'accord acceptable.

1) La rédaction d'un préambule spécifiait que l'arrangement restait entièrement subordonné à l'agrément de la Russie et à la participation des Arabes à la guerre contre les Turcs.
2) Une formule spécifiait que la négociation avec le Chérif de la Mecque serait suivie exclusivement par les Anglais, les points de détait devant ensuite être l'objet de pourparlers distincts entre ce Chef, la France et l'Angleterre.
3) Maintien du tarif de douane turc tel qu'il existe, sans conversion des droits ad valorem en droits spécifiques.
4) Perception des Taxes dans les ports mêmes.
5) Engagement par la France et l'Angleterre de ne pas permettre à une tierce Puissance de construire des chemins de fer dans la presqu'île, ni d'occuper un point du littoral.
6) Engagement par la France de ne pas se dessaisir d'une partie quelconque de son nouveau domaine, sans consultation préalable de l'Angleterre.

15

Paris, 31 Janvier 1916.

Note du Département au sujet des négociations de Mr Paul Cambon et de Mr F. Georges- Picot sur la Syrie.

Des derniers entretiens que Mr Georges- Picot a eus avec sir Mark Sykes, il résulte:

1) Que le Board of Trade demande que les tarifs ottomans actuels (11%) soient maintenus dans la région de l'Asie mineure qui serait acquise à la France.

   Mr Georges- Picot a fait remarquer que la France ne pourrait pas prendre cet engagement pour la région placée directement sous le régime français (Protectorat), mais que pour les autres régions attribuées à la France et rattachées au Chérif de la Mecque. il serait peut-être possible pour la France de s'engager à maintenir le tarif actuel pendant un certain nombre d'années à fixer.

2) Que l'Angletrre désire que la France s'engage avec elle à ne point permettre à une tierce puissance d'établir des chemins de fer ou de créer d'autres établissements en Arabie, y compris les îles de la Mer Rouge (Iles Farsan).

3) Que l'Angleterre demande qu'au droit de préemption qu'elle serait disposée à accorder à la France, en ce qui concerne l'île de Chypre, corresponde le consentement de la France à accorder un droit de préemption à l'Angleterre, en ce qui concerne Alexandrette.

4) Que l'Angleterre demande que la France consente à ce que la ligne de chemin de fer de Bagdad ne soit pas prolongé au- delà de Mossoul sans le consentement anglais.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918. Vol. 871. Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. V, fol. 222.

14

Le Caire, 21 Janvier 1916.

Defrance à Briand

Au sujet des pourparlers de Sykes- Picot à Londres

D'après des bruits provenant de sources diverses, et notamment des bureaux de l'*Intelligence Department,* les futures frontières de la Syrie auraient été fixées à Londres.

La zone reconnue à la France comprendrait le littoral à partir de St.Jean d'Acre ou Tyr au sud et jusqu'à un point situé entre Mersine et Adalia au nord. A l'intérieur, cette zone engloberait les régions de Damas- Alep- Marasch et Diarbékir. Caiffa deviendrait à l'Angleterre, si nous réclamions Mossoul ou nous resterait, si nous abandonnions Mossoul à l'Angleterre.

Jérusalem formerait un Etat spécial qui interromperait la continuité de la zone britannique, dans le cas où Caiffa serait attribuée à l'Angleterre.

Ayant jugé préférable de ne pas insister pour connaître l'origine de ces informations, j'ignore si elles sont ou non fondées.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918. Vol. 871. Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. V, fol. 196.

13

Paris, 12 Janvier 1916.

Le ministre (Berthelot) à Defrance, l'agent diplomatique au Caire.

Arrêter les pourparlers avec Djemal pacha par l'entremise de Mr Loutfallah.

Les négociations qui se poursuivent à Londres au sujet de la délimitation de la Syrie paraissent devoir aboutir prochainement à une solution qui donnerait satisfaction à nos desiderata.

Dans ces conditions, il ne semble pas qu'il y ait lieu d'attribuer d'importance à des démarches qui, comme celles de Mr Loutfallah, ne répondent plus, à l'heure présente, à aucune réalité et sont, sans doute, l'effet du seul désir de certains Syriens de se mettre en avant.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918- Vol 871. Turqui. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. V, fol. 182.

12

Londres, 6 Janvier 1916.

P. Cambon à A. Briand.

Départ de Georges- Picot pour Paris pour rendre compte des négociations.

Mr Georges- Picot se rend à Paris pour donner au Département toutes les indications relatives aux pourparlers suivis par cette Ambassade avec le gouvernement britannique relativement aux limites de la Syrie.

V. Exc. trouvera ci- joint copie du rapport qu'il m'a adressé à ce sujet, ainsi que du Memorandum signé par sir Mark Sykes, M.P. et par lui pour fixer les points où en sont arrivées présentement les négociations.

Source: ***Archives Affaires Etrangères***. Guerre 1914- 1918. Vol. 871. Turquie. Syrie/ Liban, vol.V.fol. 147.

Si la négociation risquait d'échouer sur le régime tri- partite de la Palestine, vous pourriez, après avoir fait les plus grands efforts pour obtenir l'acception de cette combinaison, ne pas en faire une condition sine qua non.

Sur le régime mixte du chemin de fer dans la région française et du port de Caiffa, votre résistance doit être poussée jusqu'à la limite extrême où elle compromettrait définitivement le résultat. Toutefois, si c'était le seul point d'échappement et si vous sentiez les négociateurs anglais irréductibles, vous en refèreriez au gouvernement français, comme eux-mêmes en refèreraient au gouvernement anglais.

Dès maintenant, je tiens à vous remercier des points déjà acquis et de la manière vigoureuse et habile dont vous avez conduit cette négociation qui intéresse hautement les vues traditionnelles de la France et les grands souvenirs de son histoire.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/Liban, vol. V. fol. 139- 140.

tution d'un empire arabe sous son influence dirigé contre les Turcs et les Allemands) venait à lui échapper.

D'autre part, nous devons nous prémunir contre toute possibilité d'une exécution partielle de l'accord, au bénéfice, par exemple, des Anglais, si les circonstances leur permettaient d'occuper leur part et de réaliser leur objectif, sans que la France fût en situation de prendre elle-même possession et hypothèque sur sa part de souveraineté d'influence. Je sais qu'à cet égard je peux compter sur votre expérience. Il doit être bien entendu qu'il y a solidarité étroite entre nos concessions et celles des Anglais.

Le gouvernement français estime qu'au point de vue où en sont les pourparlers, vous devez:

1) Prendre acte de ce qui nous est reconnu.
2) Demander deux petites rectifications. Au sud, de notre zone d'influence pour obtenir Palmyre, route du chemin de fer éventuel de Damas à l'Euphrate vers Kerkisieh. Et au nord, au dessous de Dercude (sic) et jusqu'à l'Anti- Taurus pour suivre les limites du Vilayet et se mettre à l'abri de toute discussion ultérieure.
3) Tenter d'obtenir pour Caiffa et le chemin de fer qui y aboutira un régime mixte anglo- français donnant les plus complètes garanties économiques, militaires, politiques à l'Angleterre.
4) Proposer pour la Palestine une division en trois lots:
   —) Le premier, français, comprenant la Samarie et tout le nord de la Palestine, à l'exclusion seulement du Moutessaraflik de Jérusalem.
   —) Le second, international, comprenant le Mutessaraflik de Jérusalem, ce qui donnerait satisfaction aux desiderata religieux des Russes, Arméniens, Espagnols, Italiens.
   —) Enfin, le troisième, comprenant tout le sud de la Palestine, jusqu'à la frontière de l'Egypte, serait placé sous la souveraineté anglaise.

Ces propositions répondent aux vues essentielles des Anglais qui tiennent à ne pas nous avoir comme voisins en Egypte et à constituer un tampon entre nous, en gardant sous leur influence l'Arabie et les Lieux-saints musulmans (où, d'après nos accords, nous exercerions d'ailleurs, au point de vue religieux, l'influence nécessaire). Ils obtiendraient également la sortie de leur chemin de fer sur la Méditerranée, dans des conditions leur assurant toute liberté d'action et facilités économiques.

11

Paris, 5 Janvier 1916.

A. Briand à Paul Cambon

Au sujet des négociations franco- anglaises menées par Georges- Picot.

Les conversations de décembre et du début de janvier relatives à la Syrie entre l'Ambassade et les délégués anglais avaient, d'après ce que vous m'avez fait connaître à Paris, abouti en dernier lieu aux vues suivantes:

La France recevrait en toute souveraineté une zone englobant la Cilicie avec Adana, Alexandrette, Diarbékir avec le bassin minier d'Arghana-Madu, l'Ansarieh, le Liban et Beyrouth.

Lui serait reconnue également une zone d'influence exclusive (sous la souveraineté nominale du Chérif de la Mecque) comprenant le reste de la Syrie avec Damas, la Bekaa où passe la ligne de Damas à Alep, une partie de la Mésopotamie comprenant Mossoul, mais limitée par le petit Zabe et excluant ainsi la région pétrolifère de Karkouk.

L'Angleterre, d'autre part, réclamait, à défaut de la souveraineté sur la Palestine, un régime international pour l'ensemble de cette province, et revendiquait pour elle-même la possession du port de Caiffa, qui deviendrait un port anglais, et de la région par laquelle viendrait aboutir à ce port le chemin de fer transpersan amorcé à la hauteur de Nedjef en Irak-Arabie.

Il y a un intérêt évident à aboutir rapidement pour nous assurer, par un accord précis, les très importants résultats déjà acquis. Car nous risquons de voir les événements se modifier. Le Chérif de la Mecque renoncer, sous une influence étrangère, à poursuivre les négociations et l'Angleterre ne pas se lier, si l'objet principal qu'elle poursuit (la consti-

4) ***La Grande- Bretangne recervra:***

—) Les ports de Caiffa et d'Acre.

—) La garantie d'une quantité d'eau donnée par la zone **A** pour l'irrigation de la zone **B**.

—) Un accord interviendra entre la France et la Grande- Bretagne concernant le statut commercial d'Alexandrette et la construction d'un chemin de fer reliant Bagdad à Alexandrette.

5) ***La Grande- Bretagne*** aura le droit de bâtir, d'administrer et d'être seul possesseur d'un chemin de fer reliant Caiffa ou Acre avec la zone **B**.

Elle aura un droit perpétuel au transport de troupes sur cette ligne, en tout temps.

4 janvier 1916

signé: F. Georges- Picot
Mark Sykes

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, vol.V, fol. 155- 160.
Complément au rapport du 3 janvier 1916.

2) La solution idéale pour la Grande- Bretagne serait d'avoir un contrôle administratif et priorité d'entreprise dans une zone bordée par la ligne Acre- Tadmor- Rass Ul- Ain, Jéziret Ibn- Omar-Zakhu-Amada- Ruwanduz combinée avec la possession d'Alexandrette y compris un arrière pays convenable reliant la vallée de l'Euphrate à la Méditerranée et des droits de construction de chemin de fer reliant Alexandrette à Bagdad. La Grande- Bretagne aurait en plus un droit de *veto* sur les projets d'irrigation qui tendraient à détourner l'eau de la Basse Mésopotamie.

D) ***Intérêts religieux internationaux:***

En ce qui concerne Jérusalem et les Lieux- saints, on doit avoir à l'esprit les principes suivants:

1) Les religieux latins et orthodoxes ont des droits acquis égaux en Palestine.

2) Les membres de la communauté israélite dans le monde entier prennent un intérêt de conscience et de sentiment à l'avenir de ce pays.

3) La mosquée d'Omar représente, après la Mecque, le lieu le plus saint et le plus vénérable de l'Islam. En il faut considérer comme une solution sine que non la mosquée d'Omar mise sous le contrôle unique des musulmans et que le Chef de la Confédération arabe ait une part égale dans l'administration de la Palestine.

Solutions proposées:

Les lignes générales de l'accord proposé sont les suivantes:

1) ***Les Arabes:***

—) La France et la Grande- Bretagne sont prêtes à reconnaître et à protéger une Confédération d'Etats arabes dans les zones A et B sous la suzeraineté d'un Chef arabe.

—) Dans la zone ***A, la France,*** et dans la zone ***B, la Grande- Bretangne,***auront la priorité dans les droits d'entreprise et dans les emprunts locaux.

—) Dans la zone ***A, la France,*** et dans la zone ***B, la Grande- Bretagne,*** fourniront seules des conseillers et des fonctionnaires étrangers à la demande de la Confédération arabe.

2) ***Dans la zone bleue, la France et dans la zone rouge, la Grande- Bretagne,*** auront le droit d'établir toute administration ou contrôle directs ou indirects qu'elles désirent.

3) ***Dans la zone brune, il y aura une adminstration internationale*** dont la forme sera décidée après avoir consulté la Russie et ensuite, l'Italie et les représentants de l'Islam.

de 1914 sont venus compliquer la question, en faisant intervenir dans les intérêts français certaines zones qui ne seraient naturellement pas entrées en ligne de compte si on avait borné la discussion du sujet aux traditions et aux formes d'activité mentionnées dans les paragraphes 1,2,3 et 4 de ce chapitre.
6) Se basant sur ce qui précède, on peut dire que dans l'hypothèse où rien autre ne se présenterait, le gouvernement français serait sans doute en droit d'espérer à une prédominance commerciale et politique dans une zone bordée au sud par une ligne tirrée d'El- Arisch à Ksar- Y- Shirin et au nord par l'arête médiane du Taurus et de l'Anti-Taurus commençant au voisinage du cap Anamour et finissant aux environs de koshbad.

B) *Les Arabes:*

1) Bien que divisés par les questions religieuses, douanières (?), les habitudes sociales et les barrières naturelles géographiques, l'ensemble des peuples de l'Arabie proprement dite et les peuples de langue arabe des provinces asiatiques de l'empire ottoman témoignent d'un vif désir d'unité.
2) Les dirigeants de ce mouvement reconnaissent qu'un Etat arabe centralisé n'est ni en harmonie avec le génie national arabe ni possible au point de vue financier et administratif. Ils sont cependant d'avis que si on leur assure une protection efficace contre la domination turco- allemande, une confédération d'Etats de langue arabe pourrait être formée qui satisferait le désir de liberté de leur race et qui serait en même temps conforme à leurs habitudes politiques naturelles.
3) L'idéal des dirigeants arabes serait d'établir une Confédération d'Etats sous l'égide d'un prince arabe comprenant à peu près la péninsule de l'Arabie, plus les provinces ottomanes de Basra, Bagdad, Jérusalem, Damas, Alep, Mossoul, Adana et Diarbékir avec un littoral sous la protection de la Grande- Bretagne et de la France.
Un tel Etat devrait accepter de choisir ses conseillers administratifs parmi les sujets des deux Puissances protectrices et accorder à ces deux Puissances des facilités spéciales en matière d'entreprise et de développement industriel.

C) *Grande- Bretagne:*

1) En ce qui concerne la Grande- Bretagne, ses desiderata ont déjà été spécifiés dans le paragraphe C des observations préliminaires.

C)*La Grande- Bretagne réclame:*

1) Que sa position dans le Golfe Persique lui soit assurée.

2) L'occasion de développer la basse Mésopotamie.

3) Des communications commerciales et militaires entre le Golfe Persique et la Méditerranée par voie de terre.

4) Une zone d'influence suffisante pour fournir au personnel employé aux irrigations en Mésopotamie des établissements sanitaires convenables et des villégiatures de montagne et contenant des éléments de recrutement indigène suffisants pour les besoins administratifs.

5) L'obtention de facilités commerciales dans la zone discutée.

D)*Enfin,* le tout doit se concilier avec un arrangement satisfaisant les aspirations de conscience de la chrétienté, du judaïsme et de l'islam en ce qui concerne le statut de Jérusalem et des Lieux-saints avoisinants.

II

Afin d'arriver à un résultat satisfaisant, les trois parties intéressées doivent faire montre d'un esprit de conciliation. Cela est évident lorsqu'on considère séparément les diverses prétentions.

Desiderata:

A) ***France:*** La nation française a les intérêts principaux suivants:

1) Depuis les temps les plus reculés, les Français ont été regardés comme les champions et les protecteurs des catholiques dans l'empire ottoman en général et spécialement les protecteurs des Maronites du Liban, à la suite de l'action du gouvernement français en 1860.

2) Grâce à l'effort scholastique français, la France a joué un rôle proéminent dans le développement intellectuel des chétiens comme des Arabes musumans, au cours du siècle dernier et spécialement dans les provinces d'Alep, de Beyrouth, de Damas et de Mossoul.

3) Se basant sur les faits précédents, une forte opinion publique s'est développée en France en faveur de l'expansion française en Syrie et en Palestne.

4) Le développement du réseau du chemin de fer en Syrie est venu fortifier cette opinion et en a fait un facteur permanent dans l'ensemble du point de vue français.

5) La participation jusqu'à 30% des capitaux français dans le chemin de fer de Bagdad et les termes de l'emprunt franco- ottoman

10

Londres, 4 Janvier 1916.

Memorandum signé par F. Georges- Picot et sir Mark Sykes

Ce memorandum a été signé dans les circonstances suivantes: Après que le Comité présidé par sir A.Nicholson fut, à deux reprises, mis en rapport avec Mr Georges- Picot, il devient évident qu'il y avait tant de détails nécessitant une étude séparée qu'il eût fallu au Comité, ou bien consacrer à ses travaux plus de temps que ne le permettait l'abondance des occupations d'autre nature de ses divers membres, ou bien prolonger les négociations, ce que la situation politique et militaire en Orient rendait peu souhaitable.

Aussi, sir Arthur Nicholson a-t-il suggéré que sir Mark Sykes examinât la question toute entière avec Mr Georges- Picot, afin d'en éliminer les détails et collaborât avec lui à la rédaction d'un Memorandum où serait examiné l'ensemble des divers facteurs du problème en général.

I. Observations préliminaires.

Points de vue des diverses parties intéressées.

Le principal problème à résoudre est de découvrir un moyen terme qui réponde aux exigences des diverses parties intéressées, à savoir:

A) ***La France réclame:*** 1) Un établissement qui compenserait les désavantages et la perte d'influence résultant pour elle du partage de l'empire ottoman. 2) Sauvegardera sa position historique et traditionnelle en Syrie. 3) Lui assurera l'occasion de réaliser en Orient ses aspirations économiques.

B)***Les Arabes réclament:*** 1) La reconnaissance de leur nationalité. 2) La protection de leur race contre l'oppression étrangère. 3) La faculté de reprendre leur position en tant que facteur actif du progrès mondial.

point où nous avions des droits certains. Et un tel désistement, de notre part, serait, à coup sûr, difficilement admis par notre opinion. Nous ne pouvions aller au- delà.

J'acceptais, en conséquence, de soumettre la solution suivante au gouvernement français: Caiffa et sa baie avec St. Jean d'Acre seraient remis aux Anglais et la Palestine, en partant de la côte à 15 miles au nord de Caiffa jusqu'au lac de Tibériade au Jourdain. à la mer morte et à Gaza, serait neutralisée sous le controle d'une administration internationale comprenant les représentants de la France, de l'Angleterre, de la Russie, de l'Italie et des musulmans. L'Angleterre aurait dans cette enclave le droit de passage par un chemin de fer qu'elle construirait elle-même et par lequel elle pourrait transporter ses troupes quand il lui conviendrait.

Après avoir consulté les diverses administrations intéressées, sir Mark Sykes s'est déclaré satisfait de cette solution.

Une carte a été rédigée en commun, consacrant ces diverses propositions et un memorandum les a résumées. Il a été, en outre, décidé, que dès qu'elles auraient été examinées par le gouvernement français, une réunion nouvelle pourrait être tenue au ***Foreign Office*** pour leur donner une forme définitive.

Si les solutions auxquelles nous sommes ainsi arrivés ne nous donnent pas toutes les satisfactions que nous pouvions souhaiter, elles nous offrent, du moins, un champ d'action qui occupera, pendant une longue période l'activité française en Orient et assurera définitivement à notre langue la situation prépondérante qu'elle détient déjà dans le Levant. Il semble donc qu'il y ait intérêt à ne pas différer davantage notre acquiescement à l'arrangement proposé.

Le Anglais paraissent actuellement pressés d'aboutir afin de poursuivre leur négociation avec les Arabes. Et nul ne sait les surprises que peuvent nous réserver demain les événements. Dans de telles conditions, vous penserez peut-être comme moi qu'ajourner la solution de ces négociations serait une grave imprudence qu'aucun avantage ultérieur ne viendrait sans doute compenser.

F. Georges- Picot.

Sources: ***Archives Affaires Etrangères.*** guerre 1914- 1918. Vol. 871. Turquie. Syrie/Liban, vol, V, fol. 148-154.

examiner et qui apparaissait comme la plus épineuse de toutes celles abordées jusque là.

Au cours de la dernière séance au ***Foreign Office,*** certains délégués techniques avaient signalé l'importance attachée par le gouvernement britannique à la possession d'un port sur la côte où pourrait aboutir une ligne de chemin de fer venant de l'Irak. Ce point d'aboutissement était fixé naguère par beaucoup d'Anglais à Alexandrette et nul n'ignore qu'à l'Amirauté cette manière de voir conserve encore de chauds partisans qui ne l'abandonneraient pas volontiers.

Dans les entrevues qu'il dut avoir quotidiennement avec les diverses administrations anglaises, pendant la dernière phase de ces pourparlers, sir Mark Sykes s'est vu reprocher. avec quelque amertume, la concession qui nous avait été faite sur ce point. «Nous l'avons toujours ouvertement revendiqué depuis 30 ans, lui fut-il affirmé, il y a 30 ans, répondit-il. Mais le délégué français nous a objecté qu'alors la France revendiquait aussi l'Egypte. Quoiqu'il en soit, sir Mark Skes assurait que, sur cette question du port en Méditérranée, il n'y avait pas de concessions possibles et que ce port devait être Caiffa.

Vainement, je propose Gaza. Je vantais les avantages d'une ligne aboutissant à Port Said, à un port sérieusement outillé, alors que celui proposé nécessiterait d'immenses travaux pour être le point de départ d'une ligne stratégique importante. Il fut bien vite évident pour moi que, sur cette question, le débat était peu utile. Allant plus loin, sir Mark Sykes réclamait pour l'Angleterre la Palestine, moins les lieux- saints qui devaient être internationalisés.

Il m'a semblé que, dans ces conditions, prolonger indéfiniment les controverses devenait vain et risquait seulement de l'envenimer sans résultat probable. Il convenait donc de consentir les sacrifices indispensables, en réduisant au minimum les dangers du projet anglais. Pour cela, avant toute autre chose, il était désirable d'éviter qu'à la frontière du désert qui, mieux qu'une rivière ou une ligne de faîte, crée une séparation entre deux pays, fut substituée une autre limite entre les Anglais et nous. J'ai donc posé la nécessité que l'Angleterre ne dépassât pas, par ailleurs, la limite du désert, si nous consentions à lui abandonner Caiffa. En le faisant, après l'arrangement de 1914 avec la Turquie, nous cédions sur un

d'objection absolue et finit par y consentir, malgré les inconvénients que ce tracé présentait pour le chemin de fer envisagé par les Anglais.

A l'est de Deir-el-Zor, la question de la zone à attribuer à la France avait été réservée. Mon interlocuteur ne me cacha pas qu'il était disposé à l'aborder, dans un large esprit de conciliation et nous proposa de nous laisser Mossoul, en faisant suivre à la ligne frontière le cours du grand Zabe. A la demande de la région de Karkouk, il objecta toutefois qu'une telle concession était hors de question. Pour avoir parcouru le pays. il savait que cette province contenait les seuls éléments de population qui rendaient possible la colonisation de l'Irak et permettait l'établissement de sanatoria nécessaires pour les fonctionnaires britanniques Elle était, par là même, indispensable aux Anglais qui ne sauraient en faire le sacrifice. Toutefois, après un long débat, il admit que la limite de notre zone pourrait être fixée au cours du petit Zabe. Ainsi, les sources pétrolifères de Shergat seraient placées dans notre lot et compenseraient l'abandon qui nous était demandé.

Par contre, les Anglais insistaient pour que nous assumions le contrôle de la région nestorienne au nord-est du Tigre jusqu'à la frontière de Perse. Ils considéraient que cette occupation était nécessaire pour se garantir contre la menace russe. Et, par conséquent, la condition même de leur abandon de Mossoul. Si nous venions à y renoncer, force était pour eux de pousser jusqu'au point où ils trouveraient une frontière naturelle aisément défendable contre une invasion venue du nord et d'englober les territoires qu'ils laissaient dans notre lot. Il y avait là une condition absolue de leur proposition actuelle.

Ces points acquis. sir Mark Sykes crut devoir faire deux réserves:

1) Un arrangement serait fait entre la France et l'Angleterre garantissant celle-ci contre des mesures tendant à capter les eaux du Tigre et de l'Euphrate qui ruineraient le bas pays.

2) Un régime commercial spécial serait étudié pour Alexandrette et une voie de chemin de fer construite après entente entre les deux pays pour assurer les communications avec Bagdad.

Je n'ai pas cru devoir me refuser à soumettre ces suggestions qu gouvernement français, d'autant plus que le dernier point avait l'avantage de réduire, en quelque mesure, l'importance d'une question qui restait à

l'abandon de la thèse britannique concernant le Liban, Beyrouth, la plaine de la Bekaa. Et il a consenti, sans trop de difficultés, à la mise de cette région sous la souveraineté française. Il a fait, par contre, de vives objections à ce que nos possessions englobent Tripoli et son chemin de fer.

A mon sens, il était indispensable que l'Arabie joigne directement la mer sur un point quelconque et possède un port convenable lui permettant d'exporter librement ses produits. Longtemps, il est venu à la charge, en insistant sur l'importance de la question aux yeux des Arabes. Je n'ai pas cru devoir céder. Il apparaît, en effet, comme difficilement admissible que nos possessons soint ainsi séparées en deux tronçons indépendants. Des difficultés, tant administratives que militaires et politiques en résulteraient infailliblement, qu'il est préférable d'éviter dès l'abord.

Si Mark Sykes, sans se déclarer convaincu, accepta donc que notre zone continuât sans interruption jusqu'au sud de Sour, sous réserve que nous traitions directement avec les Arabes la question de la possibilité de leur accorder un débouché. Il en fut ainsi décidé à la condition que dans l'accord à intervenir avec les Anglais ce point ne fut pas mentionné et que toute liberté nous fut laissée dans les pourparlers que nous aurions à ce sujet avec le représentant du Chérif.

En ce qui concerne la zone d'intérêt politque et économique réservée à la France, mon interlocuteur se montra également disposé à consentir des concessions importantes. La frontière sud de cette région, telle qu'elle avait été envisagée jusque là, suivait une ligne partant de l'est de Homs et gagnait Deir- el- Zor. Sir Mark Sykes accepta que, partant du lac de Tibériade, elle vint traverser l'Euphrate à hauteur de Wardi, au sud du point primitivement indiqué.

Je crus devoir insister toutefois pour que la ligne s'infléchit en vue de comprendre le massif du Hauran jusqu'à la limite des terres cultivables. Il ne serait pas, en effet, sans inconvénients que les Druzes qui l'habitent restassent en dehors de notre action. Outre la richesse agricole de ce canton, les populations qui le peuplent sont assez importantes et leur pays pourrait éventuellement devenir, dans certaines circonstances, un appui pour notre action contre le possesseur de la Syrie. Sir Mark n'y fait pas

9

Londres, 3 Janvier 1916.

F. Georges- Picot à Paul Cambon.

Pourparlers franco- anglais.

Au lendemain de la réunion du 21 décembre dernier au ***Foreign Office,*** sir Mark Sykes m'avait fait exprimer le désir de poursuivre directement avec moi les pourparlers relatifs à la délimitation de la Syrie, qu'il y était autorisé par son gouvernement, en vue de préparer les solutions qui seraient l'objet d'une notification officielle. Une telle procédure lui semblait seule susceptible d'aboutir à résultat utile.

Je n'ai pas cru devoir décliner la suggestion qui était ainsi formulée. Il m'était, en effet, apparu, au cours des pourparlers antérieurs, que soit par ignorance des détails de la question, soit crainte de ne pas mesurer exactement la valeur des concessions consenties, soit l'une et l'autre, la délégation britannique adoptait sur chaque point une position extrême qui risquait de compliquer singulièrement la négociation. Toutefois, en acceptant cette manière de procéder, je n'ai pas caché que j'avais éprouvé une certaine déception d'avoir à transmettre à mon gouvernement la proposition que je lui avai communiquée récemment et j'ai affirmé ma conviction que si nous avions perdu déjà un temps précieux, nous continuerons à en perdre, au cas où les représentants du gouvernement britannique ne voudraient pas voir la question dans son ensemble, en tenant compte de notre situation politique antérieure dans l'empire ottoman et consentir par suite les concessions nécessaires.

Dés la première rencontre qui suivit et dans celles qui se succédèrent presque journellement depuis lors à l'ambassade, sir Mark Sykes en a convenu. Il m'a dit avoir réfléchi aux arguments développés et en reconnaître la valeur, Aucune opposition sérieuse n'a donc été faite par lui à

tefois, ont veut donner une satisfaction aux prédicants, on peut, remontant aux temps plus ou moins légendaires que retracent les chroniques de la Bible, concéder la création d'un pays de Judée qui atteindrait à l'extrême nord une ligne de Jéricho à la mer au sud de Jaffa et serait borné à l'est par la mer morte et au sud par le désert.

Mais cet Etat devrait forcément être à la fois neutre et international à cause de Jérusalem. Les Anglicans ne peuvent, en effet, pas plus que les Orthodoxes ou les Catholiques prétendre exercer unc suprématie sur Jérusalem. Et les musulmans, tout comme les chrétiens et les juifs doivent avoir les droits réservés par un statut international.

Source: ***Archives Affaires Etrangères***. Guerre 1914-1918. Vol. 871. Turquie. Syrie/Liban, vol. V, fol. 136.



Londres, 2 Janvier 1916.

Note du Département.
Syrie-Palestine.

Il semble que côté britannique, sous la double influence, sans doute, des prédicants et des partisans de la plus grande Egypte, on cherche à faire prévaloir l'idée que la Palestine ait jamais eu une existence propre.

La Palestine n'a jamais été qu'une province de la Syrie romaine, comme elle est aujourd'hui une partie de la Syrie turque. la Syrie n'a eu d'indépendance et de vie politique autonome que sous les Séleucides. Elle comprenait alors la ***Syrie blanche*** ou Cilicie, la ***Syrie noire*** (bassin de l'Oronte avec Damas et Alep) et les anciens Etats juif, philistin et phoenicien.

Il faut remonter aux temps bibliques pour trouver, non pas une Palestine, mais deux royaumes, le royaume de Juda et le royaume d'Israël, occupant une partie seulement de ce que les ***Romains ont nommé palestine***. Car la côte forme les Etats des Philistins et des Phoeniciens et au sud les Ediomites, à l'est Moabites sont indépendants. La conquête assyrienne en dispersant la race autrefois conquérante des juifs, venus probalement de l'Orient, mais mêlée avec des tribus Ediomites de l'Arabie, fit disparaître ces petits Etats que les règnes de l'Ediomite David et de son fils avaient illustré, sans lui donner ni la cohésion ni l'organisation qui maintiennent les Empires. Depuis lors, il n'y a plus eu que les divisions administratives arbitraires des conquêrants sucessifs.

Avec les Croisades, on constate une tentative de reconstitution d'un Etat syrien. Le royaume de Jérusalem en englobe. en effet, Alep, Orfa, Damas, Antioche. Il n'est pas question de Palestine.

Ce serait donc une erreur, aussi bien au point de vue historique qu'au point de vue ethnique de créer une Palestine séparée de la Syrie. Si, tou-

exprimé par le représentant britannique, je serait obligé à V.Exc. de vouloir bien examiner la proposition anglaise et de faire parvenir sans retard à cette Ambassade les directions, tant sur la question du Liban que sur celle des débouchés anglais qui semble devoir être revendiqués par nos alliés au sud de Caiffa.

Veuillez...

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914-1918. Vol. 871
Turquie. Syrie/ Liban, vol.V, fol. 121-123.

tion nouvelle. Ce projet que notre délégué a dû consentir à vous communiquer, pour ne pas briser là les pourparlers et pouvoir prendre acte des importantes concessions déjà acquises, présente à premier examen de sérieux inconvénients.

Outre la fâcheuse impression que causerait, à n'en pas douter, aux populations chrétiennes du Liban le fait de se voir soumises, au lendemain de cette guerre, à l'autorité même nominale du Chérif de la Mecque descendant du prophète, l'opinion française éprouverait, à coup sûr, une sévère déception à constater que la région où notre activité s'est exercée avec le plus de suite et où nos oeuvres ont pris le plus grand développement, se trouve précisément exclue de notre souveraineté. Quelle que soit, par ailleurs, la situation privilégiée qui nous y serait faite il y a là un argument de sentiment dont il n'est pas possible de méconnaître la valeur.

On ne peut, d'autre part, se dissimuler que l'organisation nouvelle mettrait le gouverneur français du Liban aux prises avec les difficultés les plus extrêmes. Il suffit de savoir ce qu'est en Orient l'ardeur des rivalités entre rites et religions divers pour prévoir ce que serait la violence des luttes intestines au Liban, le jour où aucune autorité extérieure ne serait en mesure de les refréner. Dès l'abord, on verrait toutes les «nations» chrétiennes faire bloc contre les musulmans qui en appelleraient fatalement au Chérif de la Mecque, en signalant ce paradoxe d'une province arabe où les Mahométans seraient persécutés. Dépourvu de toute milice sur laquelle il pourrait s'appuyer en pareille occurence, force serait au gouverneur de demeurer spectateur impuissant de cet état de choses et de sembler un ennemi pour les sectateurs du prophète, jusqu'au moment où l'imminence de troubles nous obligerait à intervenir, nous devrions apparaître, au contraire, comme les adversaires des éléments chrétiens qui nous ont toujours soutenu. Cette situation aurait donc le double inconvénient de nous compromettre successivement aux yeux des Arabes que nous devrions nous efforcer de gagner dans toute notre zone d'influence et de nos clients traditionnels qui seront profondément déçus de notre action inattendue.

Il ne semble donc pas qu'il soit possible d'accuellir la proposition anglaise. Mais, en la déclinant, il convient de faire en sorte que les pourparlers se poursuivent. Notre délégué ne manquera pas de s'y appliquer. Mais, en vue de ces négociations ultérieures et pour répondre au désir

7

Londres, 22 Décembre 1915.

Paul Cambon à Briand.

Résultat de la réunion de la veille, au sujet de la Syrie.

Mr le Président du Conseil.

J'ai l'honneur d'adresser, ci joint,à V. Exc. avec une carte, le compte-rendu du second entretien qu'a eu Mr. Georges- Picot avec sir A. Nicholson relativement à la délimitation de la Syrie.

Ainsi qu'elle le remarquera, les pourparlers ont été rendus sensiblement plus difficiles qu'au mois de novembre, du fait de la présence de sir Mark Sykes, membre du Parlement qui, voyageant en Orient, depuis plus de 20 ans et s'étant fait un spécialiste des questions arabes, a adopté sur plusieurs points les thèses extrêmes des Arabes et des coloniaux anglais qu'il a fait partager, en partie du moins, à sir Arthur Nicholson.

Toutefois, nous ne devons pas nous dissimuler que, dès à présent, des résultats ont été obtenus qui ont une valeur certaine. La Cilicie, avec la riche plaine d'Adana, ne nous est plus contestée. pas plus qu'Alexandrette si âprement revendiquée autrefois par un important parti en Angleterre. Diarbékir et le riche bassin minier d'Arghane et de Madu ont été mis dans la zone placée sous la souveraineté française. Ainsi a été constitué un ensemble qui a sa valeur propre et auquel se rattachera une région importante placée sous la souveraineté nominale du Chérif de la Mecque, mais où notre influence tant politique qu'économique demeurera prépondérante.

Il a été suggéré, d'autre part, de constituer le Liban, accru de Beyrouth et de la Bekaa, en une province spéciale de l'Arabie qui recevrait un gouverneur français et conserverait son régime privilégié dans l'organisa-

C'est un mot que vous exigez également pour le Chérif de la Mecque. riposta Mr Georges- Picot. Vous en sentez donc la valeur. Je ne vous cache pas que vous perdez là un temps que j'estime, comme vous, précieux. Mais, puisque sans cela, nous ne pouvons aller plus avant, je ferai cette communication à Paris. Reste la Palestine.

A mon sens, la question est très complexe, dit sir A. Nicholson. Elle devrait être ***réservée***. D'autant plus, souligna sir M.Sykes, que nous devons avoir au sud une sortie sur la Mer pour les régions arabes qui relèvent de nous. La réunion se refusant à entrer dans l'examen de la question, Mr Georges- Picot demanda seulement que l'on décide à qui appartient la police des côtes jusqu'à la frontière d'Egypte. Sous réserve de l'entente à intervenir entre nous pour une sortie sur la mer, je ne vois pas d'obstacle à reconnaître à votre escadre le droit de police, répondit sir A. Nicholson.

Pour conclure, Mr Georges- Picot exprima le désir que la proposition anglaise fut formulée d'une manière précise. Sir A.Nicholson répondit que ***les limites de la zons donnée à la France en toute souveraineté pourrait être dessinée*** par une ligne partant du cap Anamour pour suivre la ligne de faite du Taurus au nord de Marach, de Modu-Kapou, d'Arghana jusqu'à la hauteur de Bitlis pour redescendre jusqu'au voisinage de la ligne de chemin de fer de Bagdad qu'elle suivrait vers l'ouest en la laissant à l'Arabie. Elle se dirigerait ainsi sur Beredjik, Aintab, gagnerait de là le sud en passant à l'ouest de la ligne de Homs et à hauteur de Hama pour atteindre la mer en face de l'Ile de Rouad.

La zone d'influence commencerait légèrement au nord de Caiffa, comprendrait les vilayets de Beyrouth, de Damas, avec le Liban agrandi, la plus grande partie de celui d'Alep et de Deir el-Zor. La question de Mossoul et de kerkouk resterait réservée pour des discusions ultérieures comme celle de Palestine.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918- Vol.871. Turquie. Syrie/ Liban, vol,V, fol.117. 120.

écoles. Mais pour qu'ils puissent le faire, il faut que celles-ci soient situées sous un territoire au moins nominalement arabe.

Sir A.Nicholson et les autres représentants anglais appuyèrent énergiquement cette manière de voir. Le régime actuel pourrait être conservé au Liban, avec cette seule modification qu'un gouverneur français serait placé à sa tête et la province ferait nominalement partie de l'Arabie comme Tripoli, Beyrouth et la côte.

Mr Georges- Picot affirma de nouveau qu'il ne pouvait accepter une telle proposition qui n'était soutenable ni en droit ni en fait. Il ne paraissait guère sérieux de prétendre que le développement de nos établissements d'instruction et le besoin qu'en éprouvaient les Arabes créaient un titre pour eux à la possession de Beyrouth. Toujours, nous serions heureux de les y recevoir et d'aller même à Damas créer pour eux des collèges nouveaux. Ceux qui objecteraient aujourd'hui à notre souveraineté le feraient demain à notre influence intellectuelle.

Aucun libanais n'accepterait la solution proposée qui exclue du Liban Beyrouth, Tripoli et la plaine de la Bekaa. Dès avant la guerre, il était évident pour tout observateur impartial que le Liban, tel qu'il était constitué, n'était pas viable. Il ne pouvait plus nourrir ses habitants Et chaque année, la foule des jeunes hommes (sic) devait émigrer vers des terres plus riches. C'est ainsi que plus de 300.000 habitent l'Amérique. En réduisant, après 1860, la province privilégiée à ses limites actuelles les Turcs savaient ce qu'ils faisaient. Sur cet amas de rochers, ils ne pouvaient croire que ces populations arriveraient à vivre et ils escomptaient le moment où elles devaient les quitter. Par un tour de force, elles ont transformé leurs montagnes en une suite de gigantesques escaliers verts où chaque marque représente un jardin et le nombre des habitants est demeuré sensiblement plus grand en kilomètre qu'en Angleterre même. Mais les transformations économiques rendent chaque année la situation plus précaire. Beyrouth, Tripoli et la Bekaa sont aujourd'hui nécessaires au Liban.

Elles pourraient lui être annexées, dit sir A.Nicholson, mais seulement dans l'Arabie. Transmettez notre proposition à votre gouvernement. Il ne saurait la décliner. Dans la principauté nouvelle, vous avez une situation sensiblement supérieure à celle que nous avons en Egypte. Que voulez- vous de plus? Un mot.

désireux de répondre au voeu de son alliée et de faciliter la création de l'Arabie consentirait à laisser ces quatre villes de notre zone d'influence en Arabie. Il pensait toutefois qu'un tel sacrifice lui vaudrait des concessions plus larges de la part de délégués des anglais et demandait à connaître leurs vues à cet égard.

Aprés s'être consulté avec les délégués techniques et plus spécialement avec sir Mark Sykes, M.P., qui a une connaissance approfondie du monde arabe, sir A. Nicholson exprime l'avis que l'on pourrait nous concéder Alexandrette, Lattakieh et la côte jusqu'à Tartous, mais que c'était là ***un maximum*** et qu'au sud nous devrions nous contenter de posséder les avantages de la souveraineté, le Chérif de la Mecque conservant le pouvoir éminent sur ces régions.

Mr Georges- Picot objecta qu'il était d'autant plus surpris d'une telle proposition concernant le Liban qu'il avait été convenu, le 23 novembre, que, province privilégiée sous l'ancien régime, il ne pouvait voir son sort aggravé à la suite d'une guerre considérée par lui comme libératrice. Or le fait d'être placé sous l'autorité même nominale du Chérif de la Mecque apparaîtrait, à n'en pas douter, aux chrétiens libanais comme une déchéance.

Sir Mark Sykes proposa de consulter à ce sujet les libanais par voie de plébiscite.

Mr Georges- Picot répondit que dans un pays où les haines de race, de religion et de rite sont si vives, une telle consultation ne pouvait manquer d'amener de troubles sérieux qui nécessiteraient une intervention armée de notre part. Il n'y avait aucun motif valable pour consentir le ***nouveau démembrement de la Syrie.*** Et le délégué français s'y refusait d'une manière péremptoire.

Sir Mark Sykes assura que la région au sud de Tartous, à l'exception de la côte libanaise, était peuplée uniquement d'arabes, que l'Arabie avait besoin de ports, sous peine d'être dans l'étroite dépendance des Français, et que Beyrouth notamment, véritable centre intellectuel du pays, où toute l'élite arabe venait étudier dans les écoles françaises lui était absolument nécessaire. Tous les Arabes qui réfléchissent, ajouta-t-il, reconnaissent qu'ils devraient recruter leurs dirigeants parmi les élèves de vos

qu'aucune proposition formelle ne lui avait été présentée par le gouvernement britannique. Il semblait donc qu'il convenait en premier lieu, pour poursuivre utilement l'examen de l'affaire, de formuler des précisions à cet égard. Mr Georges- Picot suggérait, en conséquence, d'examiner successivement trois ordres de questions:

1) Quels sont les territoires qui seraient placés sous la souveraineté française.
2) Quels seraient ceux compris dans zone française d'influence (sic) sous la souveraineté arabe.
3) Quels seraient les droits économiques et politiques reconnus à la France dans cette dernière région.

Tout en acceptant ce programme de discussion, sir A.Nicholson insista pour que le délégué français fit connaître les concessions consenties par la France sur ses premières prétentions.

Mr Georges- Picot objecta que le plan même qu'il venait de proposer admettant une zone française d'influence sous la souveraineté arabe, constituait de la part de son gouvernement une concession de principe de haute importance qui l'autorisait à insister auprès du Représentant du gouvernement anglais pour connaître ses vues.

Au reste, dès la première séance, certaines indications avaient été fournies. Il avait été admis notamment que la Cilicie ne faisait pas partie de l'Arabie, que le Liban, avec son régime privilégié, ne pouvait être fondu dans le nouvel Etat et que les diverses Puissances chrétiennes ne sauraient admettre la suzeraineté du Chérif de la Mecque sur la Palestine. Ce sont là autant de points qu'il convient de préciser.

Sans plus insister, sir A.Nicholson entra dans le vif du débat, en admettant qu'il ne pouvait y avoir de contestation pour la Cilicie et même pour Aintab et Marache. Il reconnaît également que les Arabes ne sauraient établir des revendications valables sur Diarbékir et même sur Ourfa. Mais, avant d'aller plus loin, il priait le délégué français de répondre à la question posée, le 23 novembre, au sujet de Damas, Homs, Hama, Alep.

Mr Georges- Picot fit alors savoir que, si regrettable qu'il lui parût de procéder à un ***démembrement de la Syrie*** pour constituer un Etat dont l'avenir apparaît au plus haut point incertain, le gouvernement français

6

Londres, 21 Décembre 1915.

Réunion franco- anglaise, au sujet de la Syrie

Présents: Sir Arthur Nicholson, sir T. Holderner, sir A.Hirtzel de l'***India Office,*** Major general Callwell, colonel Parker, Lieutenant- Colonel sir Mark Sykes, M.P. du ***War Office,*** N. Weakley du ***Foreign Office.***

Sir A. Nicholson prie le délégué français de faire connaître à la réunion l'accueil réservé par son gouvernement aux suggestions développées au cours de la séance du 23 novembre, notamment en ce qui concerne les revendications des Arabes sur certains parties de la Syrie et le régime proposé par le représentant anglais pour les diverses régions intéressées.

Mr Georges- Picot répond qu'il n'a pas manqué d'exposer à son gouvernement les idées émises au cours de cette séance, en faisant valoir l'intérêt qui s'attache pour les Alliés et spécialement pour l'Angleterre, maîtresse des Indes et de l'Egypte, à tenter de séparer les Arabes des Turcs, au moment où ces derniers vont accentuer leur offensive sur le front d'Orient. Il y a là une situation dont le plus grand compte doit être tenu et en alliée loyale, la France est disposée à s'inspirer des intérêts généraux de l'Entente comme des intérêts spéciaux de l'Angleterre et des inquiétudes qu'une action arabe en Egypte, en Perse, en Afghanistan pourrait lui causer, pour rechercher une solution qui puisse séduire les Arabes. Mais le gouvernement britannique doit également prendre en considération l'état de l'opinion française pour ne pas demander des sacrifices qu'il ne saurait être question de lui imposer.

Le gouvernement français qui a approuvé les déclarations faites en son nom, au cours de la première réunion, n'a pu que constater

matique ou militaire au cours de cette guerre, à ne pas prendre d'initiative isolée et à nous montrer en étroit contact.

Je n'ai pas manqué de leur rappeler à cette occasion que, dès le mois de septembre 1914, cette affaire avait été envisagée en commun et avait fait l'objet d'un accord précis. Peut- être y aurait-il eu avantage à ce que cette Ambassade en ait eu connaissance avant le moment présent. J'aurai été ainsi à même, dès la première conversation que j'ai eue à ce sujet avec sir Ed. Grey, de l'invoquer pour revendiquer une part à la négociation ouverte avec le Chérif de la Mecque.

Quoiqu'il en soit, mes interlocuteurs, dont l'un tout au moins ignorait la déclaration intervenue à Bordeaux, sont tombés d'accord sur la nécessité d'agir en étroite entente dans cette affaire. Du reste, d'après le sens des réponses faites à l'envoyé du grand Chérif au Caire, le gouvernement britannique, s'il ne nous a pas associé directement à ses pourparlers, a du moins pris soin de réserver formellement nos droits, en se refusant à donner aucune réponse aux Arabes, en ce qui concerne les territoires sur lesquels le gouvernement français avait récemment formulé des revendications.

Veuillez...

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918. Vol. 871. Turquie. Syrie/ Liban, vol.V, fol. 114-115.

5

Londres, 20 Décembre 1915.

Paul Cambon à Briand.

Considérations sur le question de Syrie, après avoir pris connaissance des instructions données à F.Georges-Picot.
... En vue de fixer le sens des prochains entretiens que doit avoir cette Ambassade avec le ***Foreign Office***, au sujet de la délimitation de la Syrie.

Des directions (sic) qui y sont formulées, il résulte, malgré certaines obscurités, que ***que notre nouvelle possession doit comprendre en toute propriété*** le Moutessariflek de Jérusalem (avec un régime spécial pour les grands sanctuaires de Palestine) le Vilayet de Beyrouth, y compris le Liban, l'arrière région de Cilicie et la partie nord du Vilayet d'Alep peuplée de Turcs et d'Arméniens, le Département consentirait, par contre, à envisager un régime spécial pour tout le reste des territoires revendiqués par la France, y compris Damas et Alep. Sans réunir ces domaines par un lien de droit formel quelconque à notre possession, les privilèges politiques et économiques qui nous y seraient reconnus, tels que la présence de conseillers auprès des chefs locaux, etc... devraient nous assurer les avantages pratiques de la souveraineté, tout en ménageant les susceptibilités des Arabes et en leur permettant de comprendre ces régions dans la nouvelle Principauté qui serait formée.

Il appartiendrait ensuite à notre représentant en Syrie de multiplier les liens que des intérêts économiques communs ne manqueraient pas de créer entre les diverses régions où s'exercerait notre influence et de donner ainsi toute sa valeur à l'organisation envisagée.

Au cours d'entretiens récents avec lord Crowe qui fait actuellement l'intérim du ***Foreign Office*** et ensuite avec sir Arthur Nicholson, je leur ai signalé l'intérêt qu'il y avait pour les Alliés dans la question de l'indépendance arabe, comme dans toutes celles relatives à notre action diplo-

Comité de Défense du même jour, répondent aux appréhensions du gouvernement français. Il va de soi que l'occupation de la presqu'île de Gallipoli opérée en commun ne peut être ni abandonnée ni modifiée sans un examen commun et un accord entre les deux gouvernements.

Source: ***Archives Affaires Etrangères*** . 1914-1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, vol. V, fol. 92-93-

Les inquiétudes du gouvernement anglais sont-elles justifiées? N'est-il pas impressionné outre-mesure par les rapports du général Maxwell et de sir H.Mac Mahon qui ne paraissent, ni l'un ni l'autre, des têtes très solides? A-t-il des renseignements absolument certains sur l'action des Senoussi au Soudan et au Darfour? Je l'ignore. Mais il faut reconnaître que les préparatifs des Turcs, l'autorisant à prendre ses précautions contre une offensive dans la presqu' île du Sinaî et à se préoccuper des intrigues allemandes dans les milieux musulmans, ***le moment peut venir où les autorités militaires anglaises reconnaîtront que la véritable défense de l'Egypte est la Syrie.*** C'est le sentiment de lord Kitchener dont les propositions ont été écartées ***non*** parce qu'on les trouvait peu justifiées ***mais*** parce que l'occupation de la presqu'île de Gallipoli et de Salonique ne permettait pas de disposer de contingents suffisants et que l'Amirauté, obligée d'assurer les ravitaillements avec Alexandrie, les Dardanelles et Salonique, se déclarait hors d'état de suffire à l'établissement d'une quatrième ligne de transport.

Mais si les Dardanelles et Salonique sont abandonnées, il est probable que la proposition de lord Kitchener sera reprise. J'en ai eu l'impression au cours de nos entretiens du 19 courant avec lord Crowe. Je lui parlais de la Conférence de la veille entre les principaux membres des Cabinets français et anglais et je faisais allusion à l'accord établi contre un projet d'expédition à Alexandrette, Il me répondit qu'en effet une pareille entreprise était impossible aussi longtemps qu'on occupait la presqu'île de Gallipoli et de Salonique. Le moment peut donc venir où le gouvernement anglais nous proposera de nous entendre à ce sujet. Et, sans en parler, dès à présent, il me paraît prudent de s'en préoccuper. ***Comme il est évident que nous ne pourrons pas laisser les Anglais débarquer seuls en Syrie, notre administration de la guerre pourrait étudier secrètement un projet d'occupation de la Syrie. De quelque façon que tournent les événements, une étude de ce genre ne sera jamais perdue.***

Dans votre télégramme du 25 courant, V. Exc. m'invite à «marquer fortement» au gouvernement britannique, à propos des mesures à prendre dans la presqu'île de Gallipoli, que le gouvernement français compte qu'aucune décision ne sera prise sans examen et sans accord avec nous.

La présence à Paris du directeur des opérations militaires au ***War office*** et le désir exprimé par sir Ed. Grey, à la suite d'une réunion du



Londres, Le 26 Novembre 1915.

Paul Cambon à Briand.

Au sujet de la mission de F.Georges-Picot qui lui a rendu compte de son premier entretien avec sir Arthur Nicholson, en présence de fonctionnaires de l'*India Office* et du *War Office*.

... La situation de l'Egypte est pour le gouvernement britannique un tel sujet de préoccupations qu'il apporte dans ses conversations avec les émissaires du Chérif de la Mecque un empressement fébrile et se montre disposé, comme il l'a fait trop souvent avec d'autres, à prodiguer les promesses et les abandons éventuels de territoires.

Les observations de Mr Georges- Picot ont été nettes et précises. Sir Arthur Nicholson en a été frappé et m'a dit que notre délégué avait une connaissance approfondie des questions du Levant, mais il a ajouté que nous ne semblons pas nous rendre compte suffisamment de la situation qui pourrait nous être faite en Syrie. Palestine et Liban mis à part, le reste serait abandonné aux Arabes, mais, à des conditions telles que la France serait investie de protectorat équivalent à une prise de possession. J'ai répondu au sous- secrétaire d'Etat permanent qu'***il n'y aurait jamais en France un gouvernement en état d'imposer à l'opinion un abandon de la Syrie, si déguisé fût- il.*** Et je l'ai prié de me dire ce qui se passerait si la France, s'inquiétant des dispositions de ses sujets musulmans, demandait au gouvernement anglais d'évacuer l'Egypte pour donner satisfaction au monde arabe. Le soulèvement que provoquerait en Angleterre une suggestion de ce genre peut donner idée de celui qui se produirait en France s'il était question de renoncer à la pleine domination de la Syrie.

Sir Arthur Nicholson n'en a pas moins insisté pour que le point de vue anglais fut soumis à V.Exc.. Je lui ai dit qu'il serait exposé fidèlement à mon gouvernement, mais je n'ai pu lui faire espérer que Mr Georges-Picot ni moi pourrions l'appuyer.

3

Paris, Le 14 Novembre 1915.

Le président du Conseil,
Briand à Paul Cambon,
ambassadeur à Londres.

Je suis heureux que vous ayez de suite assuré sir Ed. Grey que ni le gouvernement français ni l'opinion n'ont le moindre doute sur les intentions anglaises de respecter entièrement nos droits et nos vues sur la Syrie et la Cilicie.

Nous connaîssons trop la loyauté du caractère et la sûreté de la parole du ministre anglais pour soupçonner chez lui aucune arrière-pensée.

Mais nos droits sur la Syrie et la Cilicie n'ont jusqu'ici été traités qu'en principe et plutôt affirmés par nous sans objection du gouvernement anglais que reconnus explicitement par lui dans le détail.

Les négociations avec le Cheikh de la Mecque et notre acceptation de la constitution d'un Royaume d'Arabie qui sera en fait sous l'influence anglaise (quelles que puissent être nos garanties et les apparences) vous permettront sans doute d'obtenir du gouvernement anglais des assurances positives. Nous souhaitons éviter qu'aucune difficulté ne puisse surgir entre nous et nous sommes obligés de tenir compte du sentiment très net de l'opinion et du Parlement à cet égard.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, Vol.V, fol.56.

Dans ces conditions, la *Syrie* constituera pour la France une compensation sérieuse à la perte de prestige et de puissance que lui fera éprouver le partage de l'empire ottoman. Son lot ne dépassera pas d'ailleurs celui des Alliés, russe en Arménie et en Perse du nord, et de ses alliés, anglais à Bagdad, dans l'Irak et dans le sud de la Perse. Ceux-ci ne seraient donc pas surpris de nous voir, de notre côté, établir nos revendications et nous efforcer de tirer des avantages égaux d'une guerre dont nous aurons supporté le poids principal.

En développant ces divers arguments, il vous appartiendra d'ailleurs de bien marquer que si nous souhaitons obtenir une *Syrie* qui apparaîse viable et susceptible de développements qu'elle peut espérer, nous ne nous refusons pas à tenir compte, dans toute la mesure compatible avec notre souveraineté, des intérêtés de nos voisins et à rechercher les combinaisons qui pourraient les satisfaire. Il y aurait lieu notamment, si le gouvernement britannique revendique un débouché pour ses produits sur la Méditerranée de rechercher par quel moyen il pourrait lui être assuré.

Le gouvernement de la République a confiance que, dans la définition des intérêts qui vous sont ainsi confiés, vous saurez déployer tout votre zéle et user,en même temps, du tact nécessaire pour atteindre le résultal que nous avons en vue, sans risquer de froisser inutilement les susceptibilités de nos Alliés et de vous heurter de leur part à une fin de non- recevoir.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. Guerre 1914-1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, vol. V, fol. 32-36.

si l'Angleterre se refuse d'une manière péremptoire à ce que les territoires dont il s'agit fassent partie de notre nouvelle possession. la ***neutralisation de Jérusalem et de Bethléem*** pourrait être envisagée par vous, en spécifiant qu'elle restera limitée aux territoires strictement nécessaires autour des deux cités. Aucun des arguments que l'on peut faire valoir en faveur de cette combinaison n'est valable, en effet, pour les régions voisines.

Cette réserve faite, la solution la plus simple paraît être de fixer à la Syrie les limites administratives actuelles. Son territoire comprendrait ainsi les vilayets ou les Moutessarafiats de Jérusalem, Beyrouth, le Liban, Damas, Alep et au nord ouest toute la partie du vilayet de Adana située au sud du Taurus. Des régions particulièrement fertiles ou Adana, noeud des routes de l'Asie mineure, nous seraient ainsi assurés et viendraient donner toute sa valeur à notre nouvelle possession.

A l'est de cette région, la frontière suivrait la ligne de faîte du Taurus dans les vilayets ou les Moutessarafiats de Mamouret Ul-Aziz, de Diarbékir et de Van pour redescendre au sud, en suivant les montagnes qui limitent le bassin du Tigre, couper ce fleuve plus bas que Mossoul où nous avons les établissements français les plus prospères qui y ont sérieusement implanté notre influence et atteindre l'Euphrate à la limite de la province de Zor qui resterait dans notre lot.

Ainsi Marache, Madu-Kapou et ses riches mines du mont Marghana, d'où venaient la plus grande partie des ustensiles de cuivre de l'empire, Arghana et ses mines de plomb argentifères, Diarbékir, se trouveraient en Syrie et viendraient accroitre ses ressources. Il serait également souhaitable que les régions minières de Kerkouk puissent être englobées dans notre domaine. Mais il est à craindre que sur ce point les Anglais se refusent à entrer dans nos vues.

La nouvelle souveraineté arabique aurait pour limites la Syrie ainsi dessinée. Si nos alliés se montraient opposés à nous voir occuper Mossoul et venaient à émettre quelque prétention sur cette région, il nous appartiendrait de leur signaler l'émotion que soulèverait inévitablement en Russie l'annexion à l'empire britannique l'une province située aussi sensiblement au nord de la région persane qui lui est abandonnée par le gouvernement du Tzar. Devant un tel argument, il n'est pas à croire qu'ils se montrent exigeants sur ce point.

Des échanges de vues qui ont déjà eu lieu entre les gouvernements alliés, des déclarations solennelles faites à la tribune du Parlement francais sans soulever la contradiction, il ressort clairement que le Cabinet de Londres est averti et accepte nos revendications concernant la Syrie et la Cilicie. Mais il n'a jamais été spéctifié de manière précise jusqu'où elles s'étendaient au sud. Il vous appartiendra à cet égard de fixer les hésitations.

De tout temps, l'appellation ***Syrie*** a été entendue en France, dans un sens large. ***Et le traité de 1840 ne faisait que reproduire l'opinion générale, en donnant le nom de Syrie méridionale à la Palestine. On ne comprendrait donc pas que nous abandonnions une partie quelconque de la côte syrienne. Et vous voudrez insister pour que notre possession ne s'arrête qu'à la frontière égyptienne.***

Il suffit d'ailleurs de considérer une carte pour reconnaître que la nature même des lieux impose cette solution. Entre la Syrie du nord et celle du sud, aucune démarcation naturelle pouvant servir de frontière et marquer les limites. Entre l'Egypte et la Palestine, au contraire, une vaste région désertique séparant les deux pays mieux qu'un fleuve ou qu'une chaîne de montagnes, évitant ainsi toutes les difficultés ultérieures entre voisins.

Sans doute, sera-t-il objecté que l'Angleterre ne peut accepter que les Lieux- saints des chrétiens appartiennent sans contrôle à une seule Puissance. Mais il vous sera facile de répondre que, valable pour la France, l'objection le serait également ***contre tout possesseur éventuel de la Syrie méridionale*** et, qu'à tout prendre, entre tous les pays qui auraient des droits à faire valoir, ceux de la protection traditionnelle des chrétiens d'Orient ne sont pas les moindres. Du reste, on pourrait concevoir ***tel régime, ayant la garantie internationale,*** qui donnerait toute satisfaction aux représentants des diverses communautés chrétiennes, juives et musulmanes, en leur assurant la liberté complète de leur culte.

Peut-être la meilleure solution serait-elle la ***cristallisation pure et simple*** de l'état de fait existant, par un protocole réglant les droits de chacun tels qu'ils existent actuellement et substituant simplement la France à la Turquie pour l'exercice de la police. Ainsi, l'on éviterait maintes difficultés. Mais, si ce règlement paraît inapplicable en l'espèce et

répandu a travers l'empire, mais peu à peu pour échapper aux persécutions des fonctionnaires ottomans tout ce qui comptait dans les diverses «nations» chrétiennes s'était groupé alentour, en sollicitant le titre de drogman de ces établissements et faisait désormais partie de nos ressortissants.

De tout cet édifice laborieusement construit bien peu des choses restera dans les provinces détachées de l'empire et ainsi disparaîtra une oeuvre à laquelle l'opinion française est habituée à attribuer avec raison une haute valeur. Il serait vraiment étranger autant qu'inadmissible, il faut le reconnaître, qu'un des résultats des sacrifices consentis sans compter par notre pays depuis une année, notamment en Orient, fut d'aboutir à une telle diminution d'influence.

Il convient donc de lui obtenir la satisfaction qui lui est due, tant par une transformation si préjuciable à ses intérêts que pour les efforts qu'il a faits au cours de cette guerre. Une longue tradition, les aspirations des populations, comme les désirs de l'opinion en France, font ***de la Syrie la région la plus propre à être pour nous la compensation nécessaire.***

Mais il convient que cette Syrie ne soit pas un pays étriqué, aux limites proclamées, poursuivant son existence précaire au milieu de vastes possessions étrangères et restant une charge onéreuse pour notre pays. Il lui faut de larges frontières faisant d'elle une dépendance pouvant se suffire à elle-même et qui deviendrait par ses facultés et ses divers établissements d'instruction le véritable centre de rayonnement de la civilisation de cette partie de la Méditerranée. Ainsi serait conservée à notre langue la situation privilégiée qu'elle posséde en Orient. Faute d'avoir les limites qui lui sont nécessaires, ***la Syrie nouvelle*** risquerait, au contraire, d'être une déception, non seulement pour la France, mais encore pour les Syriens eux- même. Leur imagination, qui voit toujours grand et se satisfait plus volontiers de rêves que de réalités, ne tarderait pas à regrettre de faire partie d'un pays à l'avenir limité. Et les plus ardents de nos partisans se laisseraient aller bien vite à nous reprocher, en voyant les colonies voisines, de leur avoir interdit les perspectives lointaines.

Je ne puis que vous laisser le soin de développer ces considérations en vous inspirant des arguments les plus propres frapper les représentants du gouvernement britannique.

Bertie au Département pour spécifier que toute action précipitée risquerait de jeter les Arabes dans les bras des Turcs au grand dommage des Alliés et pour signaler «que le gouvernement du Roi considère comme de la plus haute importance qu'aucune allusion ne soit faite au Khalifat, toute initiative ou simple intervention d'une puissance non musulmane dans une question de cet ordre devront inévitablement soulever un vif ressentiment parmi les mahométans».

Vous devez donc éviter d'aborder vous-même cette question, en vous limitant strictement au mandat spécial qui vous est donné quant aux frontières de la Syrie et en laissant au Représentant de la République à Londres le soin de traiter la question plus générale de la souveraineté arabe.

A s'en tenir simplement aux termes de l'entretien de Mr Cambon, il ne s'agit pas dans le cas présent de formuler le programme de nos revendications en Syrie, mais seulement de fixer les frontières communes de notre possession future et de la nouvelle souveraineté arabique. Toutefois, il ne vous échappera pas que c'est là pour nous une occasion de faire connaître nos desiderata et il conviendra de ne pas laisser passer. (sic)

Tous les événements qui se sont produits depuis la guerre, et plus spécialement depuis l'attaque des Dardanelles, la demande russe concernant Constantinople, les opérations anglaises dans la Basse Mésopotamie, l'entrée de l'Italie dans le conflit et les compensations asiatiques qu'elle exigera, démontrent qu'à l'heure présente, et quelques regrets qu'on puisse en éprouver, il importe d'envisager, dès maintenant, l'éventualité du partage de l'empire ottoman et d'en tirer parti au mieux des intérêts français.

La disparition de la Turquie, avec la situation privilégiée qu'une longue tradition et des traités formels y assuraient à nos nationaux et à notre pays, aura pour résultat d'atteindre gravement la situation de la France dans cette partie du monde. Cet Etat débile où, sous le couvert des Capitulations se multipliaient d'années en années nos écoles, nos hôpitaux, nos institutions de tous ordres avec leur clientèle innombrable, nous offraient un champ d'action illimitée où, avec notre influece morale, ne cessait de grandir notre rôle économique. Ce n'étaient pas seulement notre langue, notre esprit et notre culture que tant de créations avaient

ANNEXE

Paris, 9 Novembre.

Annexe au rapport de Briand à Cambon. Instructions à Mr Georges- Picot.

Pourparlers avec les Anglais concernant les limites de la Syrie.

En accueillant la suggestion du gouvernement britannique tendant à fixer les limites de la Syrie et en vous désignant pour mener les pourparlers, le gouvernement de la République a voulu prendre acte sans délai d'une demarche du Cabinet de St. James qui constitue de sa part la première reconnaissance officielle et formelle de nos droits sur les côtes orientales de la Méditerranée.

Une telle décision emporte évidemment un assentiment de prinicipe au projet de constitution d'une souveraineté arabe en faveur du Chérif de la Mecque tel qu'il a été formulé par sir Ed. Grey à Mr Cambon, le 21 octobre dernier. Et nous ne pouvons reconnaître que le désir d'obtenir sur ce point une solution favorable a seul décidé le ***Foreign Office*** à faire la démarche actuelle. La proposition soumise à l'Ambassadeur à Londres est d'ailleurs conforme à la déclaration faite le 2 septembre 1914 par les Puissances de l'Entente à l'effet de laisser l'Arabie et les Lieux saints musulmans en Arabie sous l'autorité d'un pouvoir musulman indépendant, déclaration à laquelle l'Italie s'est associée par l'article 12 de l'arrangement du 26 avril dernier. Elle ne constitue pas une suggestion nouvelle.

On ne peut certes se dissimuler que la création d'une Principauté arabique, en raison même des liens étroits qui, en droit musulman, unissent les affaires temporelles et spirituelles, risque de soulever la question du Khalifat avec toutes les répercussions qu'elle peut avoir sur le monde arabe. Il convient donc de tout faire pour éviter cette conséquence. Le gouvernement britannique, de son côté, a d'ailleurs la même préoccupation, ainsi qu'il ressort de la note remise le 30 octobre dernier par lord

2

Paris, 9 Novembre 1915.

Le président du Conseil, Briand, à Paul Cambon, ambassadeur à Londres.

Ainsi que je vous l'ai fait connaître par mon télégramme, n. 3527, et en réponse à la proposition que vous avez vous-même formulée, j'ai chargé Mr Georges- Picot, consul général de France à Beyrouth, actuellement délégué auprès de votre Ambassade, de discuter avec le ***Foreign Office*** la question spéciale des limites de l'Arabie par rapport à la Syrie.

Dans une lettre que vous trouvez ci-joint et que je vous serai obligé de remettre à Mr Georges-Picot, j'ai fixé les idées directrices des conversations qu'il va être appelé à poursuivre.

Ainsi que vous le verrez, les entretiens de notre consul général devront exclusivement porter sur la question des limites de la Syrie. Tout ce qui touche à la création éventuelle d'un Etat arabe indépendant et sous l'autorité du Chérif de la Mecque et au problème plus délicat encore du Khalifat doit demeurer soigneusement en dehors des entretiens de Mr Georges- Picot et vous être exclusivement réservé. Notre délégué devra s'attacher à profiter des circonstances qui ont amené le gouvernement anglais à reconnaître lui- même la nécessité de fixer avec nous les limites de la Syrie pour obtenir des garanties aussi précises que possible en ce qui concerne les régions que nous entendons englober dans le terme général de Syrie et où nos desseins ne devraient, en cas de partage de l'empire ottoman, non seulememt ne rencontrer aucune opposition de la part de l'Angleterre, mais être assurés d'avance de son appui dans le règlement final de la situation de l'empire ottoman.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, vol. V, fol. 31.

cheikhs et notamment le chérif de la Mecque n'hésiteraient pas à proclamer réellement le Djihad, ce qu'ils s'étaient abstenus de faire jusqu'à présent et que, dans ce cas, la situation en Arabie, en Egypte en Lybie et dans toute l'Afrique du nord deviendrait très grave. Le colonel Clayton a enfin ajouté, confirmant ainsi l'indication que m'avait donné sir MacMahon, au cours de notre précédent entretien, que si les Allemands arrivaient à Constantinople l'Egypte serait très sérieusement menacée et qu'il serait dans ce cas indispenable de la couvrir en occupant la Syrie et en arrêtant les germano- turcs dans les défilés du Taurus et de l'Amanus.

Source: ***Archives Affaires Etrangères.*** Guerre 1914- 1918. vol. 871. Turquie. Syrie. Liban. vol.V, fol.1-2. Rapport confidentiel.

questions la France et l'Angleterre, que les promesses illimitées des Allemands.

Enfin, le Haut Commssaire m'a dit que le moment était grave, que la question arabe entière allait se décider, que Arabes n'ayant plus jusqu'à présent soutenu les Turcs que pour la forme donneraient un concours actif et absolu à celui des deux partis avec lesquels ils s'entendront, que la Perse était à la veille d'entrer aux côtés de l'Allemagne et de la Turquie et que cet événement risquerait fort d'entraîner dans la même voie l'émir d'Afghanistan.

Je me suis borné à répondre à sir H.Mac Mahon que je reconnaissais aussi bien l'importance de la question que la difficulté de délimiter ce qui était exactement l'Arabie et ce qui devait être la future Arabie indépendante, et je lui ai demandé si les Arabes comprenaient et si l'Angleterre entendait comprendre dans cette Arabie indépendante la Mésopotamie avec Bagdad et Bassorah, Koweit, Mascate, Bahrein, Hadramout, le territoire d'Aden et même l'Egypte. Je lui ai demandé également si l'intention ou le désir des Arabes était de réunir ces immenses contrées en un seul Etat, sous un seul chef, ce qui semblerait être impossible, ou de laisser libre et indépendante chaque tribu, sans lien d'union et sans autorité centrale, ce qui aurait pour résultat de créer une anarchie complète dans toute l'Arabie.

Sir H.Mac Mahon m'a dit qu'il ignorait si l'Angleterre avait ou non l'intention d'occuper à titre définitif les régions du Tigre ou de l'Euphrate ou ses troupes opéraient actuellement, que les traités conclus par l'Angleterre avec différents chefs comme ceux de Koweit, Bahrein, etc... devaient naturellement être respectés et rester en vigueur, que les Arabes eux-mêmes reconnaissaient que les limites occidentales de l'Arabie devaient être la presqu'île du Sinaî, celle-ci exclus et la Mer Rouge, et que lui, personnellement, pensait que les différents chefs arabes étaient trop divisés et trop intrigants pour pouvoir s'unir jamais, ou avant bien longtemps, sous un chef unique et respecter son autorité.

Des indications analogues à celles que je viens de rapporter ont été recueillies, également ce matin, par le lieutenant de St. Quentin à l'***Intelligence Department***. Le chef de ce service a en outre exprimé l'opinion que, si un arrangement n'intervenait pas à bref délai avec les Arabes, les

III . نص التقارير الفرنسية

1

Le Caire, 2 Novembre 1915.

De France, agent diplomatique, au président du Conseil, Briand.

... Le Haut Commissaire, sir Henry Mac Mahon, m'a parlé ce matin et d'une façon bien plus précise des dispositions actuelles des Arabes.

Sir H.Mac Mahon m'a dit que la question arabe était arrivée à un point critique et qu'une solution était nécessaire et urgente, que les Arabes se trouvaient à un croisement de route: la première, celle de la coopération avec l'Allemagne, la seconde, celle de la coopération avec les Alliés et qu'ils doivent, dans un délai très court, opter pour l'une ou pour l'autre, que les Allemands avaient inondé d'or les Arabes, ayant distribué 500.000 livres dans l'Irak et la Mésopotamie et 300.000 dans les autres pays arabes, leur promettant en outre la réalisation de leurs revendications d'indépendance, sans se soucier de la façon dont l'exécution de cette promesse pourrait se concilier avec les intérêts de leur alliée, la Turquie; que, de leur côté, les Anglais avaient répondu aux offres de concours des Arabes, en leur faisant des «promesses» générales au sujet de la garantie d'indépendance qu'ils réclamaient, mais que ces promesses générales devaient maintenant être précisées, notamment au point de vue des limites de la future Arabie indépendante et que le gouvernement britannique était actuellement en pourparlers avec le gouvernement de la République à ce sujet, les Arabes considérant comme faisant partie de l'Arabie la Syrie, y compris Homs, Alep, Damas etc..., sauf peut-être le Liban et une petite portion de la côte syrienne.

Sir H.Mac Mahon a ajouté que les Arabes, se méfiant très fort des Turcs, accepteraient sans doute plus volontiers les promesses restreintes des Alliés, et par Alliés sir Mac Mahon entend seulement à propos de ces

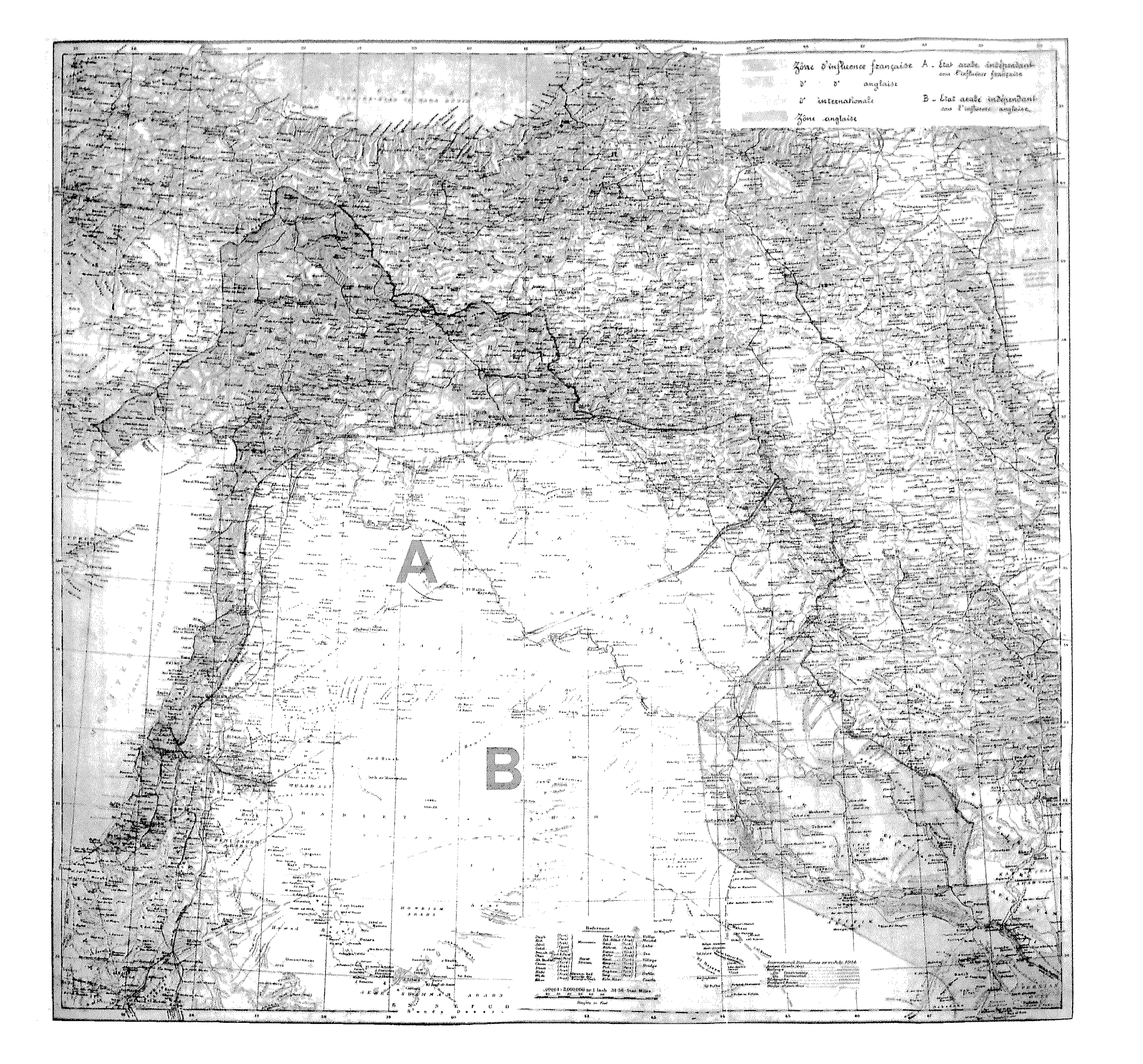
TABLE DES MATIÈRES

II

Joseph Hajjar

La Syrie (Bilâd al - Schâm)

Démembrement d'un pays


Zône d'influence française
d° d° anglaise
d° internationale
Zône anglaise
A - Etat arabe indépendant sous l'influence française
B - Etat arabe indépendant sous l'influence anglaise
A
B

Joseph Hajjar

La Syrie (Bilâd al - Schâm)

Démembrement d'un pays

هذا الكتاب

• **يحتوي الجزء الأول** على دراسة سريعة لرؤية شاملة تاريخية ودستورية أراد بها المؤلف وضع اتفاقات سايكس بيكو الخطيرة والمصيرية في إطارها الحقيقي أي في مراحل ما يسمى بالقضية المشرقية العامة التي سيطرت على العلاقات الدولية بين الإمبراطوريات الأوربية والسلطنة العثمانية خلال ما ينيف على ثلاثة قرون من سنة 1683 (التراجع بعد محاصرة فيينا) إلى هزيمة سنة 1918 واحتلال بلاد الشام من قبل الحلفاء. وهي فترة التوسع الأوروبي والهيمنة على المجال الجيوسياسي العثماني في أقطار أوروبا الشرقية من سلافية ورومانية ويونانية وفي البحر الأسود والمتوسط وفي الولايات العربية الشرقية لا سيما مصر وبلاد الشام والرافدين.

• **أما الجزء الثاني** فهو يتضمن أهم الوثائق الدبلوماسية الخاصة بالمفاوضات ثم بالاتفاقات التي تمت بين حكومات فرنسا وإنكلترا وروسيا القيصرية خلال فترة الحرب الكونية الأولى (1914-1918) للهيمنة على بلاد الشام وتجزئتها إذا ما تم النصر على الامبراطوريات المعادية أي ألمانيا والنمسا والسلطنة العثمانية.

استقى المؤلف هذا الملف الوثائقي من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. وهو فريد في غزارته وشموليته إذا ما قارنه الباحث بالمواد المتاحة له وبالتقارير الموجودة في وزارتي الخارجية في إنكلترا وروسيا.

ننشر هذه الوثائق غير المعروفة أو المنشورة حتى اليوم في نصها الأصلي الفرنسي مع ترجمتها باللغة العربية لتمام الفائدة وللتعرف إلى مضمونها.

